www.kassioun.org

1025

الاثنين 05 تموز 2021

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

[13]

المعابر.. بين الضرورة والتلاعب

الافتتاحية

المعابر
بين الإنساني والسياسي

يناقش أعضاء مجلس الأمن الدولي يوم العاشر من الجاري تمديد القرار 2533 الخاص بالمعابر «العابرة للحدود»، وعملياً فإنّ النقاش سيحدد مصير المعبر المتبقي وهو معبر باب الهوى.

أول ما ينبغي قوله في مسألة المعابر، هو أنّ الأولوية القصوى ينبغي أن تكون لاستمرار وصول المساعدات التي يعيش عليها ملايين من السوريين، وفي حال تم إيقاف الآليات المعمول بها حالياً، فإنّه ينبغي أن تكون هنالك بدائل واضحة وملموسة وسريعة.

المسألة الثانية التي ينبغي لفت الانتباه إليها، هي أن هنالك مبالغة مقصودة في تضخيم حجم المعركة حول المعابر، وخاصة في تضخيم النتائج التي يمكن أن تترتب عليها؛ فمما لا شك فيه أنّ بين الأطراف السورية والإقليمية، وحتى الدولية، من لا تطربه نهائياً احتمالات توافق روسي أمريكي، لما تعنيه تلك الاحتمالات من تقريب للحل وبالتالي للتغيير، وهؤلاء يعوّلون على أنّ الخلاف إنْ حدث حول هذه المسألة فإنه سيسمح بخلق جو ينسف أية توافقات جرت أو ستجري... وهذا الأمر بعيد عن الواقع كما سبق أن أشرنا إليه في افتتاحية قاسيون الماضية التي أكدت أن الوصول إلى الحل في سورية بات «ضرورة للروس والأمريكان على حد سواء، وكلٌ لأسباب تختلف عن الآخر حدّ التناقض».

إضافة إلى النقطتين السابقتين فإنه ينبغي ذكر ما يلي:

أولاً: القسم الأكبر من المساعدات الإنسانية باتجاه الشمال الغربي، قد انخفض بشكل كبيرٍ خلال العامين الماضيين، رغم استمرار وجود معبرٍ باب الهوى، وذلك منذ تطبيق قانون قيصر تقريباً؛ والأسباب المباشرة الواضحة لذلك، هي تخفيض الغربيين للمساعدات من جهة، وتأثيرات قانون قيصر نفسه الذي كبّل أشكالاً عديدة من الحركة الاقتصادية التي كانت تجري سواء عبر تبادلات خارجية أو عبر التبادل بين مناطق سورية المختلفة.

ثانياً: عبر التستر بالمسألة الإنسانية وبالأمم المتحدة، تتمكن الولايات المتحدة «وبعيداً عن أنظار أستانا، وبعيداً عن تحمل مسؤولية مباشرة»، تتمكن من إيصال ما تشاء إيصاله إلى النصرة... وقد عبّر المسؤولون الأمريكيون وبينهم المسؤول الأول عن الملف السوري لأكثر من سنتين، أي جيمس جيفري، عن سعيهم لشرعنة النصرة ورفعها من قوائم الإرهاب.

ثالثاً: السياسة الغربية المزدوجة المتعلقة بالمعابر، والتي تصرّ على المعابر العابرة للحدود وتقف بحزمٍ ضد المعابر بين المناطق السورية نفسها، هي سياسة تهدف وضوحاً إلى تثبيت تقسيم الأمر الواقع وتعميقه.

إنّ الأولوية ينبغي أن تكون في الوصول إلى صيغة تسمح بإيصال المساعدات الإنسانية وتحررها من الاستثمار السياسي الذي يصب بقسمه الأكبر في جيوب أمراء الحرب السوريين من كل الأطراف... وأهم أشكال المساعدات هو إنهاء حالة تقطيع أوصال البلاد اقتصادياً وسياسياً.

وينبغي بكل الأحوال، ألّا يحدث انقطاعٌ في مسار مساعدات قائم دون وجود بديل واضح وعملي، وهو ما يمكن أن تدفع باتجاهه أستانا، وذلك بالتوازي مع ضرورة ألا يستمر استغلال مسألة المساعدات لإبقاء الناس في حاجة مستمرة للمساعدات!

أي لا يجوز أن تستمرّ الأزمة، ولا أن يستمرّ منع حلها عبر المتاجرة السياسية بمسألة المساعدات، كما يجري خصوصاً عبر منع إنهاء تنظيم مثل النصرة عبر دعمه والتغطية عليه ومحاولة تبييضه، بالتوازي مع تكثيف العقوبات الغربية على عموم السوريين في عموم مناطق وجودهم!

شؤون عمالية

قوانين لا تطبق

03

ملف «سورية 2021»

حرائق الغابات المفتعلة تعود مجدداً

08

شؤون محلية

القطن السوري.. إلى أين المصير؟

09

شؤون عربية ودولية

السودان بين فكّي النظام السابق وأخيه المستحدث

18

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

راتبي: أجرة طريق

كيف يمكن لرب العمل أن يقنع عاملاً بالمجيء إلى العمل إذا كان دخله اليومي لا يكفي أجرة الطريق؟

لن نقول إن الدخل الشهري للعامل ينبغي أن يغطي حاجاته الأساسية لأن هذا من بدهيات العمل، لكن هذه البدهيات فقدت صفتها في المنطق الاقتصادي السوري، وبدأ العمال يتناسون حاجاتهم الفرعية والأساسية ناهيك عن التثقيفية والترفيهية.

فمن التنازل عن الحق في التعليم المعقول لأبنائهم، لأن التعليم العام لم يعد يرقى إلى مستوى أن يسمى تعليماً، وصولاً إلى الصحة حيث تخلت الدولة عن دورها في الرعاية الصحية الجيدة المجانية للجميع، ليصبح العامل أسير شركات التأمين الخاصة، وعجز التأمين الصحي النقابي عن تغطية تكاليف العلاج، وصولاً إلى طبابة مشافي الدولة التي لا تستطيع تغطية الأعداد الكبيرة من مستحقي الطبابة أمام ضعف إمكاناتها الفعلية.

ولما وصل التنازل على موضوع الغذاء ذاق العمال وأسرهم الأمرين في التنازل عن السلة الغذائية الصحية الضرورية لاستعادة قوتهم للعمل في اليوم التالي وبناء صحة عائلاتهم وأطفالهم «عماد المستقبل»، وأصبح همهم الأول تحقيق الحد الأدنى من السعرات الحرارية، بغض النظر عن مدى توازن المدخول الغذائي مع متطلبات هذه الأجساد التعبة والكادحة التي تقدم للوطن على مدار الساعة كل جهودها من لأجل لقمة العيش «وهو هنا يكاد يكون الخبز فقط».

لم ننس بالطبع تنازلات فرضت عليهم من اللباس الكافي واللائق والضروري، الذي تكفلت الملابس المستعملة بتغطيته على مضض وبصعوبة.

وصولاً إلى الكهرباء والوقود التي لم تعد تسمح له لا بالتدفئة شتاءً ولا تلطيف الحر صيفاً ولا حتى بلقمة طعام دافئة بسبب نقص الغاز، وأصبح العامل كورقة في مهب الريح يعيش في حياة أقرب إلى البدائية «دون الغابة والأشجار التي كانت قادرة على تأمين الحد الأدنى الضروري للعيش».

وها قد وصلنا إلى أسفل الدرك ونزلنا في سلم التنازلات المفروضة، إلى حد أن العديد من أمكنة العمل بدأت تقلص من وسائل النقل المتاحة للعاملين في النقل من وإلى العمل، لتتركهم للمواصلات العامة التي تعاني أساساً من التخمة بسبب الأعداد الكبيرة من الراغبين في استخدامها للتنقل اليومي وعجزها عن تلبية متطلبات الأعداد الحالية من المواطنين ناهيك عن الأعداد التي ترميها الوظائف العاجزة عن نقلهم اليوم في سوق النقل العام.

وما يزيد الكارثة ويجعلها غير قابلة للوصف بالكارثة فقط، هو أن هذه الأجور الهزيلة التي يتلقاها العمال لم تعد قادرة حتى على تغطية تكاليف أجور النقل من وإلى العمل. فهل من مزيد؟

الحركة النقابية واقع ومهام

عند الحديث عن واقع الطبقة العاملة ومهام الحركة النقابية في سورية، لا بد في البداية من الأخذ بعين الاعتبار أنّ السياسات الحكومية كانت ومازالت سمتها الرئيسية هي إغفال الدستور وضرب القانون بعرض الحائط، وعدم احترامه هي القاعدة، أما احترامه أو إظهار احترامه هي الاستثناء، ونبني استنتاجنا هذا من خلال سياسات الدولة التي تمضي بها في ضرب حقوق الطبقة العاملة الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية، ومطالبهم الأخرى المشروعة من ضمان صحي وأمن صناعي وغيرها. هذه السياسات المتماشية مع منطوق قوى الفساد والنهب الكبير المتوحشة.

■ نبيل عكام

لقد كان هذا حال البلاد والعباد الكادحين والعاملين بأجر، قبل انفجار الأزمة ومازال خلالها، حيث تسعى كل الحكومات التي مرت على البلاد، إلى تصريف أزماتها على حساب العمال والعباد الكادحين.

ولكن كيف ستكون الحال بعدها؟ وإلى أي حد يمكن أن تراهن الطبقة العاملة على هذه الحركة النقابية؟ وهل يمكن إعادة الاعتبار للدولة ودورها الاجتماعي، الحامي لحقوق ومصالح الطبقة العاملة؟ وما هي المهام التي وضعتها الحركة النقابية لما بعد الحل السياسي؟

التفاوت الطبقي ودروس الأزمة

لقد كشفت الأزمة الوطنية العميقة واقع التفاوت الاجتماعي والطبقي في البلاد، وإذا لم تستوعب الحركة النقابية دروس الأزمة من خلال إعادة النظر في أدواتها واستخدام أسلحتها المختلفة من احتجاجات واعتصام بما فيها المظاهرات والإضراب، وتعزيز خياراتها المنحازة إلى مصالح الطبقة العاملة في قطاعي الدولة والخاص على السواء، يصبح من المفروض على الطبقة العاملة إعادة تنظيم نفسها وتوحيد صفوفها كي لا يبقى ميزان القوى الاجتماعي مختل لخوض معاركها الكبرى في تحسين وضعها المعيشي، وفي المقدمة منه رفع الحد الأدنى للأجور إلى متوسط تكاليف المعيشة.

إن هذه الأوضاع التي تعيشها الطبقة العاملة تفرض على الحركة النقابية ترتيباً جديداً في أولويات دفاترها المطلبية، ومهام عديدة وكبيرة، إذا أرادت أن تبقى تلك الحركة التي تحمل إرث مناضليها ومؤسسيها الأوائل، وفي مقدمة هذه المهام تحسين ورفع الأجور، وأن تستخدم كافة أشكال الاحتجاج، بما فيها الإضراب، حقها الدستوري، من أجل تحسينها لترفع الحد الأدنى للأجر فوق خط الفقر.

فعلى سبيل المثال يقدر مُعدَّل ساعات العمل للعاملين الذين يستطيعون الحصول على عمل بأكثر من 53 ساعة أسبوعياً، وهو أعلى من المُعدَّل العام المسموح به في قانون العمل، وهو الأعلى عالمياً، ورغم ذلك لا يستطيع العامل الحصول على أجر يلبي وسطي متطلبات المعيشة، هذا وقد شهدت البلاد تراجعاً كبيراً في استهلاك معظم السكان من المواد الغذائية، كالبيض والدجاج واللحوم الحمراء، وخصوصاً لدى أصحاب الدخل المحدود والمنخفض وخاصة بين عامي 2019 و2021.

لذلك يبدو من الضروري، الآني المستعجل، مثلاً:

اعتماد مبدأ المفاوضات الجماعية والاتفاقيات الجماعية كخيار أساسي في إبرام عقود العمل ضماناً لحقوقهم، وخاصة الأجر وساعات العمل، وغيرها من الحقوق العمالية، كالضمان الصحي والضمان الاجتماعي والإجازات، والقطع مع سياسات تمييع العمل النقابي.

توسيع التنظيم النقابي، وزيادة عدد المنتسبين إليه بين صفوف العمال، وبالأخص عمال القطاع الخاص، الشريحة الأوسع في صفوف الطبقة العاملة.

النموذج التغييري المطلوب

خلاصة القول إن تطورات الوضع العام في البلاد تتطلب من الحركة النقابية توسيع أفق نضال الطبقة العاملة في اتجاه التغيير الجذري الشامل والعميق لهذا النموذج السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ومن بداهة القول إن النضال من أجل النموذج الجديد يتوقف على تغيير ميزان القوى لصالح الطبقة العاملة وحركتها النقابية، وذلك بقطع وفك الشراكة مع هذه الحكومات المحابية لقوى الفساد والنهب، حتى لا تجد الطبقة العاملة نفسها وحيدة في واقع يحتد ويتصاعد فيه الصراع الاجتماعي والطبقي مما يفرض عليها إعادة تنظيم صفوفها من جديد، بعيداً عن سلطة جهاز الدولة وأرباب العمل، من أجل الدفاع عن مصالحها وحقوقها وحمايتها.

قوانين لا تطبق

يعمل غالبية عمال القطاع الخاص في البلاد دون مظلة قانونية تحميهم، رغم وجود قانون العمل رقم 17 الصادر عام 2010 والذي نص على بعض الحقوق للعمال، ولو بحد أدنى.

■ قاسيون

ولكن قلة الوعي عند العمال وتراخي مديريات العمل والنقابات في توعية العمال وضرورة تشميلهم بنصوص قوانين العمل وقانون التأمينات الاجتماعية، رغم وجود مفتشين من وزارة العمل والتأمينات، ورغم افتتاح فروع لهذه المؤسسات في المدن الصناعية، كمدينة عدرا الصناعية وحسياء، ولكن على ما يبدو أن هذه المؤسسات ومفتشيها لا يقومون بأي عمل يحفظ حقوق العمال ويدافع عنهم، في ظل تقصير واضح من قبل النقابات.

جهاز الدولة عدو في نظر العمال

في ظل الشعور المتولد لدى العمال بتخلي الدولة عنهم، وعدم تلبية مطالبهم، والضغط عليهم، بات جهاز الدولة في نظر الكثيرين منهم بمثابة عدو لهم، نظراً للقوانين والقرارات التي تصدر، والتي تكون بمجملها ضد مصالحهم، لأن جهاز الدولة يدار من أجل مصلحة فئة قليلة من المجتمع «أرباب العمل» وليس لصالح الشعب، كما نص عليه الدستور، لذا يبقى العمال وحيدين لا حول لهم ولا قوة بمواجهة رب العمل ذي النفوذ الواسع، والدعم غير المحدود رسمياً.

حقوق الحد الأدنى مفقودة

أغلب العمال يعملون على مبدأ لا أجرة من دون عمل، وبغض النظر «عن مستوى الأجرة المتدني أساساً» فهم يحرمون من الإجازات السنوية والمرضية، ويحرمون من الزيادة السنوية 9% كل عامين، وغير مشمولين بنظام التأمينات الاجتماعية، ولا يتقيد رب العمل بساعات العمل المحددة بل الموضوع متروك لرغبته الخاصة ومدى حاجته للعمال، حيث يتم تشغيل العمال لساعات متأخرة من الليل، عدا عن تشغيل الأحداث والنساء بشكل مخالف لقانون العمل رقم 17 لعام 2010، حيث يرغب رب العمل بتشغيل الأحداث أكثر نظراً للأجور المتدنية لهم مقارنة بالشباب أو بكبار السن.

أما عن مستوى الأجور والرواتب فهو أمر متروك لحساب قوى السوق ومدى إنتاجية العمل والعامل ومدى حاجة رب العمل للعامل، دون اعتبار لحد أدنى يجب أن يؤمن حاجيات العامل الأساسية، كما نص عليه الدستور، وإن كان البعض من أرباب العمل يعتقد أنه يتقيد بالحد الأدنى للأجور والرواتب المحدد من طرف الدولة، إلا أن هذا لا يعني أنه متقيد بأحكام القانون والدستور، لأن الدستور نص على أن يكون الحد الأدنى للأجور والرواتب يضمن مستوى معيشة لائق للمواطن ويؤمن احتياجاته اليومية الأساسية، وقواعد الدستور أسمى وأولى بالتطبيق من القرارات الحكومية.

جهل بالحقوق

أغلب العمال لا يعلمون شيئاً عن قانون التأمينات الاجتماعية، ولا يعرفون مدى أهميته لهم، كونه يؤمن لهم حياتهم بعد التقاعد أو عند إصابة أحدهم اثناء العمل، وكل هذا بسبب غياب مفتشي التأمينات الاجتماعية عن متابعة المعامل وإلزام أرباب العمل بتسجيل عمالهم، والتراخي من قبل النقابات في رفع مستوى وعي العمال، خاصة القانوني، وبيان ما يؤمن لهم القانون والدستور من حقوق.

رغم أن القوى العاملة في القطاع الخاص اليوم باتت تشكل ثقلاً أكبر من السابق، إلا أن التراخي الحكومي والنقابي في تحصيل حقوق هؤلاء العمال، لا بل في منعهم في بعض الحالات من المطالبة بحقوقهم عبر الطرق الدستورية المشروعة، يجعلهم لقمة سائغة للاستغلال من قبل أرباب العمل، لابل تعمد الحكومة من خلال إقرار أجور زهيدة وحجب الحماية القانونية والدستورية عن العامل إلى إغراء أرباب العمل، واعتبار أجر العامل المتدني من عوامل جذب المستثمرين، وكأن العمال طبقة من العبيد يباح استغلالهم كيفما شاء رب العمل وعلى هوى مصالحه.

قانون العمل مفصل على قياس أرباب العمل

قانون العمل رقم 17 لعام 2010 جاء ضمن سياق التوجه الحكومي نحو الليبرالية الاقتصادية، واعتماد مبدأ سلطان الإرادة وحرية التعاقد في قوانين العمل وإلغاء القوانين الآمرة التي تتدخل في علاقات العمل لتحقيق التوازن بين طرفي علاقة العمل «العامل ورب العمل» وبذلك ترك العامل وحيداً دون أي سند قانوني يعيد التوازن إلى هذه العلاقة غير المتكافئة بينه وبين رب العمل، إلا أنه ومع ذلك يبدو أن الحكومة لا يعجبها الحديث عن حقوق العمال، ولو كانت بأدنى مستوى، لذلك أقدمت على حرمان العمال من بعض حقوقهم الدستورية، كحق الاضراب، لمنعهم من الدفاع عن حقوقهم بطرق قانونية ودستورية، وكل هذا من أجل عدم ازعاج أرباب العمل، وترك الباب مفتوح لهم ليستغلوا العمال كيفما شاءوا!.

الطبقة العاملة

إضراب عمّال مطار شارل ديغول بباريس

دخل عمّال مطار شارل ديغول بباريس في إضراب احتجاجاً على تخفيضات الأجور واشتبكوا مع الشرطة، وتتفاوض النقابات مع إدارة مطارات باريس، بشأن تخفيضات الأجور حيث تدعي إدارة شبكة مطارات باريس أن الإيرادات انخفضت بنسبة 80% في العام الماضي وأنها تحاول تجنب تسريح العمال عن طريق خفض الأجور، وتظاهر في مطار أورلي بباريس، أكثر من 250 عاملاً خارج المطار، كما دعا اتحاد عمال السكك الحديدية الفرنسية و ثلاث نقابات أخرى بما فيها «سي جي تي» إلى الدخول في إضراب من الخميس إلى الاثنين الشهر الجاري، وتطالب النقابات بسحب خطة تعديل عقد العمل التي تنص على إلغاء المكافآت، وقالت نقابة «سي جي تي» إنه حتى لو أرادت إدارة مطارات باريس تقليل تأثير حركة الإضرابات، فإن الإضراب ستكون له تداعيات أكبر مما كانت عليه يوم الجمعة الماضي.

عمال المزارع ويست كوست ينضمون إلى الدعوة إلى زيادة الأجور

انضم أكثر من 100 عامل من عمال المزارع الذين يعملون لدى ويست كوست في سانتا ماريا الإيطالية إلى الدعوة، من أجل زيادة الأجور وخرج العمال من موقع عملهم على طريق العام يوم الخميس للانضمام إلى دعوة لزيادة الأجور في جميع أنحاء المنطقة. يقول العمال إنهم لا يتلقون أجوراً كافية لتغطية التكاليف المتزايدة للاحتياجات اليومية وإنهم يريدون رفع أجرهم، كما يطالبون بزيادة تعويضاتهم ووضع نظام أجر بالساعة. وقال أحد منظمي الإضراب «نعلم جميعاً أنه مع الحد الادنى للأجور، يصعب الحصول على دخل ثابت. ولكن تمكن العمال أخيراً من التحدّث بصوت عالٍ بشأن الأجور المنخفضة. إنهم يرون العمال الآخَرين يصعدون للمطالبة بأجور أفضل، ويشجعهم ذلك قليلاً على طلب نفس الشيء».

عمال كلاركس يفكرون في إضراب احتجاجاً

يستعد عمال الأحذية في شركة كلاركس للدخول في إضراب حيث تهدد الشركة بفصلهم وإعادة توظيفهم بشروط أسوأ. حيث يُطلب منهم قبول عقد جديد من شأنه أن يخفض الأجور بحوالي 15% إلى جانب ثلاثة أيام إجازة أقل، وشروط أسوأ وغير مرضية، إضافة إلى إلغاء فترات راحة مدتها 10 دقائق ومشروبات ساخنة مجانية. وتقول النقابة التي تمثل العمال، إنه يتم النظر في جميع الخيارات لمحاربة هذه الخطوة، والتي يمكن أن تشمل الإضراب. هذا وقد تأسست شركة الأحذية كلاركس في سومرست في عام 1825 وأصبحت لاعباً أساسياً في الشارع الرئيسي البريطاني. لديها حالياً 460 متجراً في المملكة المتحدة وأكثر من 700 متجر حول العالم.

إضراب موظفي الأشغال العامة في نيو أورلينز

قرر العمال في بلدية مدينة نيو أورلينز الأمريكية، الذين يعمل بعضهم لإصلاح الحفر الإضراب عن العمل. يقول العمال إنهم لا يحتجون فقط على الأجور المنخفضة، بل يحتجون أيضاً على ظروف العمل غير الآمنة، بما في ذلك الافتقار إلى الحماية من حرارة الصيف. قال أحد عمال المدينة إنها مشكلة تتعلق بالسلامة». «الجو حار جداً هناك، نحن نتعامل مع الإسفلت الذي سيحرق جلدك، يجب أن نركب الشاحنة الساخنة، ونأخذ في الشمس الحارقة ونعمل ونعود إلى الشاحنة الساخنة» هذا وقد صوت الأسبوع الماضي مجلس مدينة نيو أورلينز لرفع أجر مقاولي المدينة وقال مجلس المدينة، بموجب قانون المدينة، يفتقر مجلس المدينة إلى سلطة رفع أجور عمال المدينة

حال العمال المهاجرين في ماليزيا

يعيش في ماليزيا عدد كبير من المهاجرين، بينهم مئات الآلاف من اللاجئين القادمين من مختلف بلدان العالم التي تعاني من أزمات. وتختلف ظروف معيشة العمال المهاجرين وتتمايز عن بعضها بسبب السياسات التمييزية المتبعة من قبل السلطات الماليزية.

■ مراسل قاسيون

المهاجرون العرب

فهناك العمال الآسيويون الذين هم ظروفهم أفضل من بقية العمال المهاجرين مثل العمال العرب الذين وقعوا تحت ضغط مزدوج: ضغط ناتج عن وضعهم كمهاجرين لاجئين، وضغط ناتج عن سياسات تمييزية بحق المهاجرين العرب عموماً.

تسمح ماليزيا بفترة إقامة مدتها 3 أشهر، وبعد انتهاء هذه المدة تبدأ رحلة المطاردة مع الشرطة. أي إن حياتهم كانت هروباً من بلدانهم، وأصبحت هروباً داخل بلدان اللجوء. وهنا تبدأ معاناة البحث عن سبل قانونية لتجنب الملاحقة.

الحصول على وثيقة لاجئ إحدى طرق الحماية من الملاحقة، غير أن أقصى ما يمكن للعمال العرب الحصول عليه هو موعد مقابلة مع ممثلية الأمم المتحدة. حيث تمنع القوانين الماليزية استقبال اللاجئين.

يمنع المهاجرون العرب من العمل والدراسة والحصول على الرعاية الصحية، ويضطرون إلى الاعتماد على خدمات السوق السوداء، أي العمل بأجور أقل، والحصول على رعاية صحية غير نظامية وبأسعار أعلى.

العمال السوريون

يبلغ عدد السوريين في ماليزيا حوالي 5–7 آلاف «الأرقام تقديرية»، بعضهم مسجل في مكاتب الأمم المتحدة مع بطاقة لاجئ، والآخرون يعيشون في الظل هرباً من ملاحقة السلطات. والإجراءات القانونية لحمايتهم شبه مستحيلة في هذه الظروف.

يضطر السوريون للعمل ضمن ظروف مجحفة، فالعمل لا يتناسب مع المؤهلات التعليمية، والأجور أدنى من أجور بقية العمال الآسيويين العاملين في نفس المهن، وساعات العمل طويلة تصل حتى 10–12 ساعة عمل يومياً. كما أن وضعهم هذا يحرمهم من الحصول على المعونات والمساعدات، أما الجمعيات الخيرية فسياساتها تمييزية أيضاً. ولا يملك السوريون بالتالي أية حماية أمام السلطات الماليزية وأمام أرباب العمل ومالكي الأشغال.

وقع أكثر من 4000 مهاجر يمني عريضة ضد ممثلية الأمم المتحدة واستعانوا بوسائل التواصل الاجتماعي وبعض وسائل الإعلام لتحريك قضيتهم

اليمنيون يتحركون

أن وضع المهاجرين السوريين مثل وضع المهاجرين العرب عموماً، وأمام الضغط المزدوج، تحرك المهاجرون اليمنيون للمطالبة بأبسط الحقوق.

حيث وقع أكثر من 4000 مهاجر يمني عريضة ضد ممثلية الأمم المتحدة، واستعانوا بوسائل التواصل الاجتماعي وبعض وسائل الإعلام لتحريك قضيتهم، مطالبين بإيجاد حل لوضعهم وإزالة هذا الضغط المزدوج عن كاهلهم. واعتبر اليمنيون في عريضتهم أن ممثلية الأمم المتحدة مشاركة في هذا الضغط مثل القانون الماليزي.

لا توجد نقابات

الحركة النقابية في ماليزيا عموماً حركة ضعيفة ومرتبطة بالحكومة، والعمال العرب لا يعرفون تنظيم النقابات ولا يستطيعون اللجوء إلى النقابات الرسمية الماليزية. ويسود بينهم عوض عن النقابات نوع آخر من التنظيم الاجتماعي القائم على أساس جالية البلد الواحد: الجالية اليمنية، الجالية الفلسطينية... إلخ. لذلك، لا يعرف المهاجرون العرب إلى من يلجؤون للحصول على المساعدة.

كما أن الظروف السياسية في الإقليم مثل ما يحدث في ميانمار وظروف الوباء الأخير قد تسببت بإغلاق العديد من الأعمال الصغيرة، وتسريح العمال الذين لا يملكون الحماية القانونية، ووقع الفاس في رأس العمال المهاجرين العرب ومن بينهم العمال السوريون. فالعمال المهاجرون هم أضعف الحلقات في البنية الماليزية، وهم أول من شعر بآثار الأزمة.

تصاعد الحركة العمالية الأمريكية

تتصاعد الحركة العمالية في مختلف أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية، ولا يمر يوم دون حدوث الإضرابات من أجل زيادة الأجور والمطالب العمالية الأخرى. أي إن مستوى الحراك العمالي هو مستوى يومي الحدوث.

■ قاسيون

ولعل واحداً من أهم مطالب العمال المضربين هو رفع أجور الساعة الواحدة إلى 15 دولاراً. حيث لم تتوقف حركة الـ 15 دولاراً للساعة الواحدة التي شملت نصف الولايات الأمريكية عام 2018، وتصاعدت أكثر بعد انفجار الأزمة الأمريكية 2020.

خلال هذا الأسبوع فقط، أضرب عمال جميع شركات الوجبات السريعة مثل ماكدونالدز وغيرها عبر الولايات الأمريكية في 190 مدينة من لوس أنجلوس إلى شيكاغو وفينيكس ونيويورك وواشنطن مؤكدين على مطلبهم القديم في رفع الحد الأدنى للأجور من 7,25 دولارات إلى 15 دولاراً مقابل كل ساعة عمل ومن أجل حقهم في التنظيم النقابي.

كما أضرب عمال آمازون في شيكاغو احتجاجاً ضد وردیات العمل القاسية، ويخوض 2500 من عمال الصحة والممرضات في شيكاغو إضرابهم للأسبوع الثاني على التوالي، لأن السلطات تجاهلت تضحياتهم أثناء ظروف الوباء. وشملت الإضرابات هذا الأسبوع عمال المستشفيات في ماساتشوستس وعمال المناجم المياومين وعمال الزراعة في كاليفورنيا وعمال شركات السيارات الكبرى مطالبين بتعويضات عادلة ورفع الأجور وحقوق العمال الأخرى. كما دخل إضراب نقابة عمال المناجم شهره الرابع، بدأ الإضراب بداية نيسان الماضي في آلاباما، وامتد إلى بقية المدن الأمريكية حيث مناجم الفحم، إضافة إلى العديد من الإضرابات الأخرى.

الصفيح الأمريكي الساخن كالبركان أصلاً يزداد سخونة، والأزمة الأمريكية تتعمق في كل مكان كما تدل على خارطة توزع الإضرابات العمالية، وما تصاعد الحركة العمالية في سبيل مطالب العمال إلا واحدة من مؤشراتها، والتي تعني سياسياً المزيد من الهزائم للإمبراطورية المتراجعة، والمزيد من حراك الناس في الأسفل من أجل حقوقهم.

الكبح الأمريكي للعلاقات الروسية الأوروبية

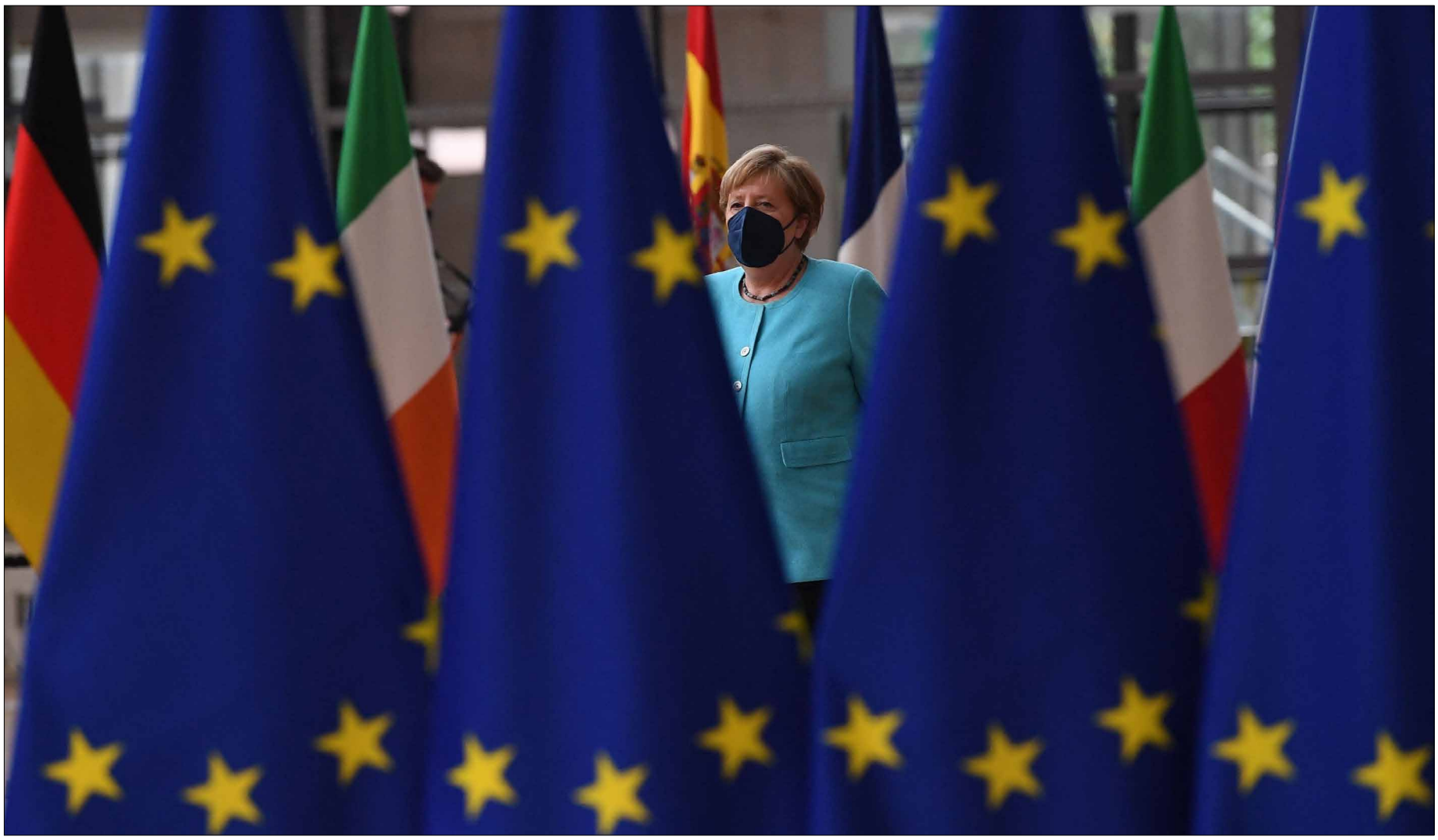

في قمة الاتحاد الأوروبي الأخيرة التي عقدت في بروكسل، رفضت الكتلة- بأغلبية ساحقة- الاقتراح الألماني الفرنسي المشترك لتطبيع العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وروسيا. وبدلاً من إيلاء الاهتمام للرسالة الفرنسية الألمانية المتمثلة في إعادة تعريف العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وروسيا بوصفها «وسيلة لزيادة التحكم الإستراتيجي للكتلة على الساحة الدولية والحد من اعتمادها على الولايات المتحدة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الحاسمة»، قررت الكتلة تحت ضغط بعض دولها تضييع فرصة خلق مساحة أوروبية متميزة للعلاقات مع روسيا.

■ إعداد: سعد خطار

الجهد الحثيث الذي تبذله الولايات المتحدة لبث الخوف من «التوسعية» الروسية تمثل محاولات أمريكية لمنع القارة من تطوير سياساتها الخارجية ونظرتها الإستراتيجية

في حين طلب الاقتراح الفرنسي الألماني إنشاء أطر للحوار مع روسيا حول قضايا مختلفة «مثل تغير المناخ والسلام والأمن»، فإن الاقتراح يظهر أيضاً إدراكاً متزايداً داخل القارة، على الأقل لدى أقوى دولتين في التكتل، لضرورة انتهاج سياسة تسمح لها بتجنب وضعها الحالي كلاعب ملحق بالولايات المتحدة. وكما قالت ميركل: «لا يمكننا أن نبقى في موقف دفاعي بحت تجاه روسيا في حين رأينا حواراً منظماً بين الرئيس بايدن والرئيس بوتين». وبعبارة أخرى، يظل المنطق الأساسي لألمانيا وفرنسا على النحو التالي: إذا تمكنت الولايات المتحدة من الحوار مع روسيا، فلماذا لا يقوم الاتحاد الأوروبي بالشيء ذاته؟

محاولات متواصلة للتوريط

في مقال كتبه في 5 حزيران لصحيفة «واشنطن بوست»، أكد الرئيس الأمريكي على أن زيارته إلى أوروبا محاولة «لحشد الديمقراطيات العالمية في وجه روسيا». وعلى حد تعبير بايدن: «إننا نقف متحدين لمواجهة تحديات روسيا للأمن الأوروبي، بدءاً بعدوانها في أوكرانيا، ولن يكون هنالك شك في تصميم الولايات المتحدة على الدفاع عن قيمنا الديمقراطية، التي لا يمكننا فصلها عن مصالحنا»، مضيفاً كذلك أنه «عندما نلتقي، سأؤكد مرة أخرى التزام الولايات المتحدة وأوروبا والديمقراطيات ذات التفكير المماثل الدفاع عن حقوق الإنسان والكرامة»، وهو الشيء الذي لم يحدث بطبيعة الأحوال تبعاً للتصريحات الإعلامية من الجانبين الأمريكي والروسي بعد القمة، حيث إن مثل هذا الكلام عادة ما تستخدمه واشنطن لمجرد الاستهلاك ودفع محاولات توريط حلفائها المفترضين لاتخاذ المزيد من السياسات التي تتعارض مع مصالحهم العميقة وتزيد عمق أزمتهم.

ورغم أن المرء قد يميل إلى الاعتقاد بأن إدارة جو بايدن تسعى إلى تحقيق أجندتها الخاصة، إلا أنه يظل من المؤكد أن تأجيج المشاعر المعادية لروسيا- أو التعاطف المباشر مع مخاوف الدول الأوروبية المضخمة فيما يتصل بالنوايا الروسية، كوسيلة لزيادة هامش المساحة التي تسمح للولايات المتحدة بالتدخل في السياسة الأوروبية- متجذر بنيوياً لدى الإدارة الأمريكية. على سبيل المثال، حتى في عهد دونالد ترامب، الذي تم اتهامه بموالاة روسيا، دعت لجنة فرعية للاعتمادات في مجلس الشيوخ الأمريكي الدول الأوروبية، بما في ذلك تلك الموجودة داخل الاتحاد الأوروبي، للإدلاء بشهادتها فيما يتعلق بـ«النشاط الروسي» في بلدانها.

وفي حين شهدت جميع هذه الدول الست «أوكرانيا وبولندا وجورجيا ولاتفيا وليتوانيا وإستونيا» في جلسة الاستماع ضد ما يسمى بالعدوان الروسي، أبرزت الشهادة أيضاً كيف تواصل الولايات المتحدة مساعدة هذه الدول ضد روسيا، وهي السياسة التي تدعم بشكل مباشر استمرار عقلية الحرب الباردة المعادية لروسيا في أوروبا الشرقية.

ـ الموقف الألماني الفرنسي المشترك يمثل رغبة أوروبية سريعة النمو في ترسيخ أوروبا كلاعب مستقل على الساحة الدولية حيث يمكنها تحقيق أهداف سياستها الخارجية بشكل أكثر استقلالية

الاتجاه مستمر ومتصاعد

لا تزال إدارة جو بايدن مهووسة بالعقلية ذاتها، ما يشير إلى الأسس البنيوية لمناهضة روسيا في الولايات المتحدة، وميل جميع الحكومات الأمريكية إلى توظيف «المخاوف» الأوروبية كذرائع للتدخلات السياسية والدبلوماسية وحتى العسكرية الأمريكية.

على سبيل المثال، عندما قام أنتوني بلينكن، وزير الخارجية الأمريكي الحالي، بجولة في أوروبا في نيسان الماضي، كان أحد الأغراض الرئيسية للزيارة هو «توعية» الأوروبيين بشأن «التهديد الروسي». وفي اجتماعه مع وزير الخارجية الأوكراني، ديميترو كوليبا، أكد بلينكن «دعم الولايات المتحدة الثابت لسلامة أراضي أوكرانيا في الوقت الذي تواجه فيه عدواناً من جانب روسيا». وقالت السفارة الأمريكية في أوكرانيا في بيان لها «إن الوزير أعرب عن قلقه إزاء الإجراءات المتعمدة التي اتخذتها روسيا لتصعيد التوترات مع أوكرانيا، بما في ذلك من خلال خطابها العدواني وتضليلها، وزيادة انتهاكات وقف إطلاق النار، وحركة القوات في شبه جزيرة القرم المحتلة وبالقرب من الحدود الأوكرانية»، حسب زعمها.

وبهذا يتضح أن الجهد الحثيث الذي تبذله الولايات المتحدة لبث الخوف من «التوسعية» الروسية تمثل محاولات أمريكية لمنع القارة من تطوير سياستها الخارجية ونظرتها الإستراتيجية. وفي الوضع الحالي، لا يزال تقييم دول أوروبا الشرقية للتهديد المفترض الآتي من موسكو يتشكل إلى حد كبير من خلال التحريض الأمريكي الواضح في هذا السياق.

وفي حين أن هذا لا يعني أن فرنسا وألمانيا تؤيدان التطبيع المطلق للعلاقات مع روسيا، حيث تواصلان دعم تأسيس وجود لحلف شمال الأطلسي في البحر الأسود، إلا أنه يبقى أن موقفهما يمثل رغبة أوروبية سريعة النمو في ترسيخ أوروبا كلاعب مستقل على الساحة الدولية، حيث يمكنها تحقيق أهداف سياستها الخارجية بشكل أكثر استقلالية.

ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه ويتصاعد حتى بعد خروج ميركل من السياسة، حيث دعا أرمين لاشيت «الخليفة المحتمل لميركل في منصب المستشار»، في مقابلة مع صحيفة «فايننشال تايمز» الأسبوع الماضي إلى انتشال العلاقات مع روسيا من الجمود، معتبراً أن على الغرب أن يحاول «إقامة علاقة معقولة» مع موسكو، وأن «تجاهل روسيا عمداً لم يخدم مصالحنا، ولا مصالح الولايات المتحدة».

«لا توجد معارضة في مناطق النظام»...

ناقشنا في مقالات عديدة سابقة المقولة التي يتبناها حزب الإرادة الشعبية منذ 2005 تقريباً «مقولة الثنائيات الوهمية/ وكان في حينه هو اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين»... ومن أمثلتها الأوضح: «معارض/موالٍ»، «علماني/متدين»، إضافة إلى الثنائيات الطائفية والقومية وإلخ.

■ ريم عيسى

على أساس هذه الثنائيات الوهمية، يعمل المتشددون من الأطراف السورية على تقسيم الشعب السوري بشكل عمودي، وتحويله إلى «جماعات» متحاربة ومتصارعة، بل ويجري تصوير الصراع بينها على أنه «صراع وجودي»!

وأحد أشكال تقسيم المنهوبين السوريين في صفوف وهمية، لا يقف عند تقسيمهم بين «موالٍ» و«معارض»، بل وأيضاً ضمن المعارضة نفسها، أصرت جهات بعينها، ومنذ البداية، على خلق نوع جديد من التقسيم الوهمي يستند إلى المقولة التالية: «بما أنّ النظام قمعيٌ، فلا يمكن أن تكون هنالك معارضة ضمن مناطق سيطرة النظام... المعارضة هي فقط تلك التي خارج سورية».

حجم الشتائم ودرجة «المعارضة»

بمجرد انطلاق الحراك الشعبي في ربيع 2011، تحولت التغطية الإعلامية الكثيفة، وخاصة تغطية وسائل الإعلام الخليجية والغربية عموماً إضافة إلى المحلية، إلى إحدى أهم الأدوات في إعادة تشكيل «وتخريب» الحراك نفسه، وفي صياغة الأفكار والتوجهات العامة...

منذ تلك اللحظة، تركّز الضوء حول ثنائية «الاستبداد/الحرية»، وجرى اختصار المسألة بأسرها في هذه الثنائية، وذلك للتغطية على الأساس الاقتصادي الاجتماعي للحراك، ولتحويله إلى أداة يجري امتطاؤها لإعادة توزيع النهب بين الناهبين مع إبقاء المنهوبين منهوبين...

ولكن ضمن التفاصيل، فإنّ الاستخدام المباشر لثنائية «استبداد/حرية»، كانت في المقولة التي أشرنا إليها سابقاً، وهي أنه ليس من إمكانية لوجود معارضة في مناطق النظام، وإنْ وجدت فهي صنيعته... ولكن ما حقيقية هذا الأمر ولماذا جرى الترويج بهذه الطريقة؟

قبل كل شيء، ينبغي تثبيت حقيقة أنّ المعارضة الفعلية موجودة داخل وخارج البلاد، مع أنّ الأساس في وجودها يبقى هو الداخل لا الخارج. وينبغي الإقرار أيضاً بأنّ المعارضة المصنّعة سواء من استخبارات الدول أو استخبارات النظام، هي أيضاً موجودة داخل وخارج البلاد... ومعيار تقييم من هي المعارضة الفعلية ومن هي المصنعة هو أبعد ما يكون عن مجرد الشعارات و«حجم الشتائم» التي يجري إطلاقها... «علماً أنّ النمط كثير الشتائم، عادة ما يكون فارغ المضمون، وعادة ما يغطي بكثرة شتائمه على عمله في عكس مصلحة الناس...»

معارضة البارشوت

الترويج لمقولة عدم وجود معارضة في الداخل، وعدم إمكان وجود معارضة في الداخل من الأساس، كان ضرورياً جداً في البدايات لتبرير إنشاء تشكيلات «معارضة» في الخارج من نمط «المجلس الوطني السوري» – الذي تحول هو نفسه لاحقاً مع بعض الرتوش إلى الائتلاف السوري. لقي إنشاء المجلس في حينه ترحيباً واسع النطاق من الغرب وحلفائهم الإقليميين «وهذا أمر طبيعي لأنّ منشئيه هم أنفسهم من رحبوا به!».

بالنظر إلى تركيبة المجلس الوطني في حينه، فإننا نجد أنّ القسم الأعظم من الشخصيات الأساسية ضمنه، كانت من ذلك النمط الذي استمر يعيش خارج سورية ما قبل 2011 لعقود عديدة متتالية، عقدين وثلاثة وأربعة... ومن ينقطع بشكل مستمر عن العيش في بلد معين لمدة تصل إلى أربعين سنة، وبغض النظر عن مدى انتمائه إلى ذلك البلد، ومحبته المفترضة له، فإنه سيكون بالضرورة غريباً عنه وعن تفاصيله، خاصة أن الحديث يجري عن شخصيات فحسب، وليس حركات سياسية لها وجود وحيثية اجتماعية...

ولذا كان من الضروري تبرير تقديم مجموعة من «المغتربين المزمنين» إلى الصفوف الأولى، خاصة أنّ هؤلاء يشتركون عموماً في كونهم غربيي الهوى والعقل...

وكي تكتمل الصورة، تتحول هجرة هؤلاء إلى رواية حول نضال عنيد طويل بدؤوه قبل أن يبلغوا الثامنة عشرة، وتسبب في تهجيرهم من البلاد...هذا لا يعني بطبيعة الحال أنّ النظام لم يتسبب في تهجير وهجرة كثيرين، ولكن للمصادفة فإنّ أولئك الذين تصدروا المشهد بالذات، كانوا من الذين يترددون بين الحين والآخر على سورية ليلقوا محاضرات ولينظروا في مسائل المجتمع المدني، بل ولكي يقوموا بالتنظير لانتقال النظام المعلن نحو الليبرالية الاقتصادية، وللعلاقة «الطيبة» مع جاك شيراك ومع الغرب عموماً!

أحد المقاصد الواضحة من هذا النمط من التشكيلات، كان تسهيل عملية توجيه الأحداث على الأرض من قبل الغرب، خدمة لأجنداته بالدرجة الأولى.

التدخل العسكري

القول باستحالة وجود معارضة سياسية في المناطق التي يسيطر عليها النظام، ليس ضرورياً لاختراع نمط مناسب من «المعارضة» فحسب، بل وضروري أيضاً لتبرير طلب التدخل العسكري الخارجي؛ عبر القول إنّه من غير الممكن القيام بأي شيء من الداخل ولذا يجب طلب «معونة» الخارج، وهو بالضبط ما قامت به معارضة الباراشوت في المجلس الوطني والأشكال اللاحقة التي تطور لها هذا المجلس...

أنّ قدرة أي نظام على ممارسة قمع شديد وطويل هو وجود شريحة واسعة تعتقد أنّ النظام المعني يدافع عن مصالحها

العنف والعمل العسكري

نفي أية إمكانية للعمل السياسي في الداخل، ليس استدعاء لتدخل عسكري خارجي فقط، بل هو أيضاً جزء من تبرير «ضرورة الانتقال للعمل العسكري»!

فحين لا تكون هنالك أية إمكانية للنضال السياسي في الداخل، فهذا يعني أنه لا توجد إمكانية لنضال سياسي سلمي في الداخل، وبالتالي فإنّ الممكن هو فقط العمل العسكري... والعمل العسكري يحتاج بدوره إلى سلاح وتمويل... ولكي يأتي السلاح والتمويل، لا بد من مزيد من التبعية للخارج، ولا بد من إعطاء أولوية أعلى للأجندات الخارجية على حساب الأجندة الوطنية...

الأمر الذي وصل بالبعض إلى درجات من الوقاحة والعمالة ربما غير مسبوقة تاريخياً، على غرار مناشدة الولايات المتحدة، والغرب، والناتو... بل إنّ بعض التافهين وصلت بهم الأمور حدّ التعبير عن امتنانهم للضربات التي يقوم بها الكيان الصهيوني!

متشددو النظام يدعمون هذه التوجهات أيضاً

وقد ساعد متشددو النظام، وعبر العنف والقمع والدعاية المكثفة، المتشددين من الطرف الآخر في العمل على ترسيخ هذه الفكرة «أي إنه لا توجد معارضة حقيقية في الداخل». وجرى ذلك عبر تصنيع «معارضات» عديدة، وبدرجات متفاوتة من القدرة على «الشتم»، «لأنّ هذا معيار درجة المعارضة وفقاً للإعلام»، وأيضاً بمواقع عمل متباينة بين الداخل والخارج...

ولم ذلك كلّه؟ لأنّ هذا النمط من المعارضة الذي يبعد الضوء عن المسائل الجوهرية، الاقتصادية الاجتماعية والوطنية، ويركز على جزء شكلي فقط من الجانب الديمقراطي، هو من أفيد أنواع المعارضة للمتشددين ضمن النظام... فهو يسمح بتكريس تقسيم السوريين على أسس وهمية وليس على

المعارضة هي من نسميها لكم وفقط!

أساس ناهبين ومنهوبين. والتقسيم على أسس وهمية يعني أنّ الـ20 مليون منهوب تقريباً من السوريين، سينقسمون ملايين هنا وملايين هناك، وبالتالي لن يتمكنوا من إحداث تغيير جذري في المنظومة القائمة، ولا في «المعارضة» القائمة، بل وسيتحولون كما أسلفنا إلى أداة بيد النخب تتحارب بها لتقاسم النهب وإبقاء المنهوبين منهوبين...

أبعد من ذلك

أخطر ما في الأمر هو النقطة الأخيرة التي وصلنا إليها بالحديث، والتي تتجاوز مسألة تصنيف المعارضة نفسها، إلى تصنيف السوريين أنفسهم. فقد وصل الإجرام اتجاه أذهان وعقول وقلوب السوريين، أنْ بات البعض يبرر أو يقبل أن يتعذب السوريون الموجودون تحت سلطة النظام ويجوعوا من العقوبات تحت ذريعة «بيستاهلوا لماذا لم يثوروا!»... ومن طرف آخر هنالك من وصل بانعدام إنسانيته للتصالح مع فكرة أنّ النصرة تفتك بجزء من السوريين «لأنهم بيستاهلوا هني يلي جابوها..!»

القمع لا يتم دون قدر من الرضا!

إن الاستناد الشكلي إلى فكرة القمع والعنف والاستبداد لتصنيف السوريين بشكل نهائي على أساس المنطقة التي يوجدون بها، هو استصغار للشعب السوري نفسه، وهو فكر معاد للسوريين عموماً لأنه يعتبرهم مجرد تابعينَ أذلاء لا رأي لهم ولا حول ولا قوة ولا إرادة... إنّ من يفكر بهذه الطريقة، أولى به أن يكفّ عن القول بكلمات مثل «ثورة» و«تغيير»، لأنّ تفكيره ينتمي بشكل واضح إلى النمط المستعلي والمتكبر على الناس... وهؤلاء الذين يفكرون بهذه الطريقة، نراهم ضمن الممارسة الفعلية في المناطق التي يسيطرون عليها، يعيدون بشكل حرفي تقريباً ممارسات النظام الذي يدّعون معارضته...

بكل الأحوال، فإنّ ما يجب توضيحه في مسألة القمع، هو أنها ليست مسألة مجردة وخاضعة فقط لأهواء الحكام، بل هي مسألة لا يمكن أن تتم دون حد أدنى ضروري من الرضا الاجتماعي عنها... أي إنّ السلطات التي تمارس القمع، تستند في عملية القمع إلى تجييش جزء من الناس معها، بغض النظر عن طريقة التجييش تلك. ولكن الأساس الأولي للقمع طويل الأمد هو أساس اقتصادي... ما أقصده هو أنّ قدرة أي نظام على ممارسة قمع شديد وطويل هو وجود شريحة واسعة تعتقد أنّ النظام المعني يدافع عن مصالحها، وتسمح له تالياً، بل وتشاركه في عمليات القمع...

حين تفقد الأنظمة الشرائح الاقتصادية الواسعة الداعمة لعمليات القمع، فإنها تبحث عن مبررات وذرائع أخرى للقمع، وتستفيد في هذا الإطار من الثنائيات الوهمية الطائفية والسياسية والقومية والعشائرية وإلخ... وهذا ما جرى مع متشددي النظام السوري بعد فقدان التأييد الاقتصادي خلال سنوات الليبرالية الاقتصادية ابتداء من 1991 عملياً، والتي أكلت مكتسبات العمال والفلاحين بشكل تدريجي، ثم بدأت بالتهام لحمهم، ووصلت إلى العظم.

على المنهوبين أن يتحدوا

هذا كلّه، لا يريد لنا الغرب عموماً، ومعه أمراء الحرب من كل الأطراف، أنْ نراه أو ننظر إليه... يريدون لنا أن نبقى على سطح المسألة فقط، وأن نترك عمقها لهم هم: بوصفهم «النخب»، وباعتبار الشعب «جاهلاً» تحركه فقط العواطف والشعارات العامة... وهو ما لا ينبغي أن يكون، ولا ينبغي أن يستمر إنْ كان... وأداة عدم السماح باستمراره هي المزيد من الانخراط النضالي في توحيد صفوف المنهوبين السوريين بغض النظر عن الآراء الأولية التي يطرحونها، وتنظيم صفوفهم للمعارك الكبيرة القادمة، والتي سيكون تطبيق الحل السياسي الشامل على أساس القرار 2254 مجرد باب واسع للدخول إليها، وصولاً إلى الثورة الحقيقية التي تقف أمام الشعب السوري، لا وراءه!

تحية للحركة التقدمية الكويتية في مؤتمرها الثاني

الرفاق الأعزاء في الحركة التقدمية الكويتية

يتوجه إليكم أعضاء رئاسة حزب الإرادة الشعبية بالتحية الرفاقية بمناسبة نجاح مؤتمركم الثاني الذي انعقد يوم الجمعة الماضي 2 تموز 2021، ويتمنون لكم وللشعب الكويتي الازدهار والتقدم.

إنّ موقفكم وموقف الشعب الكويتي عموماً من القضية الفلسطينية بشكل خاص، هو موقف مشرف يحق لكم الفخر به، ويجب علينا وعلى كل المناضلين الشرفاء حول العالم التمسك به ودعمه عبر النضالات على المستوى الوطني والأممي على حد سواء. وتأتي أهمية موقفكم الثابت، وموقف الشعب الكويتي عموماً، في تثبيته للكويت بعيداً عن موجة التطبيع الذليلة، وهو الأمر الذي ينبغي أن يستمر وأن يتعزز. نحيي أيضاً نضالاتكم الاقتصادية الاجتماعية والديمقراطية، ونتمنى لكم استمرار التقدم ضمن عالم تتغير فيه موازين القوى بشكل حاد، وتفتح الأفق أمام رفع مستوى الطموحات والنضالات إلى آفاق غير مسبوقة...

رئاسة حزب الإرادة الشعبية

2021/7/4

المتشددون وتجار الحرب:

مختلفون على الحصص... متفقون على النهب!

تمرّ معظم الأحاديث السياسية التي يخوضها السوريون، بشكل أو بآخر، على المقولة الصحيحة: «السياسة مصالح وموراية غير على الشعب»...

■ سعد صائب

رغم ذلك، فإنّ كثراً ممن يرددون هذه المقولة نفسها، وحين يذهبون لقراءة ما جرى ويجري وتحديد موقف، يتركون مسألة المصالح جانباً ويبدؤون بالتحليل على أساس الكلام عن «الديمقراطية» و«الحرية» و«الاستبداد» و«المؤامرة» و«الطوائف» و«القوميات» وإلخ، وهو الأمر الذي لا يحدث دون أسباب ودون أسس...

على العموم، فإنّ ما نراه على الإعلام، وضمن الخطاب السياسي للمتشددين من مختلف الأطراف، هو مزيج من التعبيرات السابقة التي وضعناها بين أقواس؛ فضمن رواية متشددي المعارضة نرى حديثاً مكثفاً عن الاستبداد والقمع والديمقراطية والحريات وإلخ، بالتوازي مع غياب شبه كامل للحديث عن المصالح بمعناها الاقتصادي...

على المقلب «الآخر»، أي بين متشددي النظام، نرى حديثاً مكثفاً عن المؤامرة، وعن استهداف الوطن السوري من الخارج، في حين يغيب الحديث عن المسألة الديمقراطية، ويجري تخفيض رتبة المسألة الاقتصادية الاجتماعية إلى مجرد مسألة «إدارية»؛ فالمشكلة هي الفساد، وهو مشكلة موجودة في كل العالم، والسلطات تسعى إلى محاربتها منذ ما قبل التاريخ وستبقى مستمرة في حربها على الفساد ما شاء الله لها أن تبقى في السلطة، مع ملاحظة أن نتيجة هذه الحرب الضروس على الفساد أنها يخرج بعد كل جولة أكثر قوة وتوحشاً...

درجة التداخل والتقاطع بين المسائل «الوطنية، الديمقراطية، الاقتصادية الاجتماعية» هي درجة عالية جداً بحيث لا يمكن الفصل بينها أبداً، إلى ذلك الحد أنّ مجرد معرفة موقف أية جهة في واحدة من هذه القضايا يكاد يكون كافياً وحده لمعرفة موقفها من بقية القضايا... وسنقف هنا على الترابط بين القضيتين الديمقراطية والاقتصادية الاجتماعية خاصة:

أولاً: بعض التشوهات في المسألة الاقتصادية الاجتماعية

في المسألة الاقتصادية الاجتماعية، وحتى ما قبل 2011، كان هنالك نمط محدد من توزيع الثروة الجائر؛ نمط يعطي ما يصل إلى 75% من الناتج السنوي لما يقل عن 20% من السكان، وأما الأغلبية الساحقة، فتأخذ أقل من 25% من الناتج... نمط توزيع ثروة ونمط اقتصادي استطاع أن ينجز «إنجازاً جباراً» خلال 5 سنوات فقط، حيث نقل نسبة الفقر على الحد الأعلى من 30% من السكان إلى 44% منهم!

هذا النمط الذي جرى التعبير عنه بشعار «اقتصاد السوق الاجتماعي» تارةً واقتصاد السوق «حاف» تارة أخرى... هو ذاته الذي تتبناه فئات عديدة من «ليبرالي» و«إسلاميي» المعارضة على حد سواء... وهؤلاء أنفسهم يتقاطعون مع النظام القائم ليس في تصوراته حول البرنامج الاقتصادي الاجتماعي فحسب، بل وأيضاً في تفاصيله، بما في ذلك الرغبة المستميتة بالتمسك بالدولار حتى حين يصبح التمسك به حريقاً جماعياً لفقراء السوريين، وأيضاً الرغبة المستميتة بالحفاظ على مختلف أشكال التشوهات الهيكلية والبنيوية ضمن الاقتصاد السوري، والتي سنمر على بعضها ضمن النقاط التالية:

أساس عملية التشوه ومشجعها الأساسي هو التبادل اللا متكافئ مع الغرب، والذي يعني في أحد وجوهه العديدة أننا نصدر للغرب مواد خاماً مع مقادير ضئيلة من القيم المضافة، ونستورد منه المصنّع ذا القيم المضافة العالية... ويعني أيضاً أننا نصدر العقول المبدعة من بلداننا بشكل مستمر... هذه العمليات لها اسم واحد بالمعنى الاقتصادي السياسي: نهب استعماري لمصلحة الغرب، وبوساطة سمسرة الفئات الوسيطة المتنفذة داخل جهاز الدولة وفي السوق.

أبرز أشكال التشوه أيضاً، هو ميل كفة التناسبات ضد مصلحة قطاعات الإنتاج الحقيقي «زراعة وصناعة بشكل أساسي»، ولمصلحة القطاعات الخدمية «مال، سياحة، عقارات...». وهو ما يضعف الاقتصاد ككل، ويضعف العملة، ويضعف البلاد ويضعف استقلاليتها.

التشوه الثاني المهم أيضاً هو عدم التناسب ضمن قطاعات الإنتاج الحقيقي نفسها؛ فهنالك ضمن هذه القطاعات على العموم مستويان للتصنيع «مستوى أبسط هو إنتاج وسائل الاستهلاك، ومستوى أعقد هو إنتاج وسائل الإنتاج»... المستوى الأعقد «شبه الغائب في سورية» هو الأساس الفعلي لاستقلالية البلدان الاقتصادية والسياسية، وأساس تطورها... الأمور لدينا هي أنّ السائد هو الصناعات الاستخراجية والتحويلية، وهذه صناعات من المستوى الأبسط، بل من أبسط المستويات على الإطلاق...

التشوه الثالث هو في التناسب بين الاقتصاد الرسمي واقتصاد الظل؛ فرغم أنّ هذا النوع من التشوه يكاد يكون موجوداً في مختلف الدول، إلا أنه يصل في بلدنا إلى مستويات عجيبة يمكن للمرء معها أن يصف الوضع بأنّ السيد هو اقتصاد الظل لا الاقتصاد الرسمي، والأدهى أنّ السنوات الأخيرة جعلت القطاع الأوسع ضمن اقتصاد الظل هو القطاع الأسود الإجرامي: أي تجارة وتصنيع المخدرات «خاصة الكبتاغون»، والإتجار بالبشر بأشكاله المختلفة، والاتجار بالسلاح...

ويمكن أن نضيف إلى هذه التشوهات تشوهات أخرى عديدة، مثل تشوه الميزان التجاري، تشوه ميزان المدفوعات، تشوه الموازنة، تشوه الموازنة الاستثمارية، تشوه العلاقة بين التراكم والاستهلاك، تشوه العلاقة بين التوظيفات والعائدية... وغيرها الكثير.

من الصحيح تماماً أنّ «السياسية مصالح ولذلك على الشعب أن يكون منظماً ليمارس السياسة أيضاً وليدافع عن مصالحه

ثانياً: تشوهات في المسألة الديمقراطية

على ضوء الواقع الاقتصادي الاجتماعي الكارثي الذي لا تتعدى الفقرة السابقة كونها مجرد لمحة عنه، فإنّ المسألة الديمقراطية، وكما الحال في كل الدنيا، ولكن لدينا خصوصاً، هي مسألة ليست معلقة بالهواء، بل هي مسألة لها أساسها الواقعي...

القمع في النهاية ليس مجرد مسألة «سيكوباتية مرضية»، بمعنى أنه ليس مجرد حالة نفسية كما يسعى البعض إلى تفسيرها، بل هو أداة لها وظيفة تؤديها: هذه الوظيفة هي بالدرجة الأولى الحفاظ على السلطة، ولكن ما هي وظيفة السلطة نفسها؟ «أليست الحياة مصالح كما يتفق الجميع؟» نعم مصالح... ولذلك وظيفة السلطة، أية سلطة كانت، هي أن تدافع عن مصالح قسم من المجتمع ضد الأقسام الأخرى... وكيف نعرف عن مصلحة من تدافع سلطة بعينها؟ ننظر إلى نمط توزيع الثروة، أولئك الذين يبلعون القسم الأكبر من الثروة هم من تدافع السلطة عنهم، وضمن الدفاع عنهم تستخدم الإعلام وتستخدم «المثقفين» وتستخدم الكذب والمراوغة، وتستخدم تناقضات ثانوية دينية وطائفية وقومية وعشائرية وإلخ، وتستخدم أيضاً السجون والمعتقلات والقمع والعنف...

ضمن هذه العملية الأخيرة، فإنّ هنالك صياغة محددة للقوانين والتشريعات والحريات الديمقراطية هي التي تناسب السلطة المعنية؛ في سورية مثلاً، فإنّ قانون الانتخابات كان وما يزال مصمماً كقانون غير نسبي «أي أكثري» وعلى أساس المحافظة دائرة... وهو قانون مثالي لكي تتحكم قوى المال وقوى جهاز الدولة بالنتائج...

هل سيكون مفاجئاً أن نقول إنّ أقساماً من «المعارضة» التي تنادي بالحريات، تريد القانون نفسه؟ وتريد مستوى الحريات نفسه، بل وتمارس هذا المستوى من «الحريات» أي مستوى القمع نفسه في المناطق التي تسيطر عليها؟

لا ينبغي أن يكون ذلك مفاجئاً... ولماذا؟ لأنّ البرنامج الاقتصادي الاجتماعي لهذه الأقسام هو نفسه الذي يطبقه النظام القائم... وهل جئنا بهذا الكلام من عندنا؟ لا... انظروا إلى سلوكهم الفعلي، واقرأوا برامجهم الاقتصادية المعلنة، والتي يفضلون عدم الحديث عنها كثيراً، ولكن إن تصادف وسمعتموهم يقولونها، فإنكم لن تتمكنوا من التمييز بين خطابهم وخطاب النظام، لأنه هو هو، الخطاب نفسه... ولذا فإنّهم يبالغون بالحديث عن المسائل الديمقراطية، بل ويلجؤون إلى الحديث عن المسائل الطائفية والقومية لكي يخبؤوا تطابقهم مع نمط توزيع الثروة القائم... التطابق الذي يبقى جوهره متمثلاً بالمسألة الواضحة التالية: «متفقون على النهب، مختلفون على الحصص»...

تنظّموا!

من الصحيح تماماً أنّ «السياسية مصالح»، ولذلك على الشعب أن يكون منظماً ليمارس السياسة أيضاً وليدافع عن مصالحه؛ على المنهوبين أن ينظموا صفوفهم حتى «ما تروح عليهم»... وفي الملموس السوري فإنّ الخطوة الأولى التي لا بد منها في هذا الاتجاه، هي القطع نهائياً مع الانقسامات الثانوية التي يسعى الحرامية والمتشددون إلى تقسيم الناس على أساسها... وهذه تشمل الانقسامات الطائفية والقومية والدينية والعشائرية، وكذلك الانقسامات الشكلية على أساس «معارض» و«موالي»... الفرز الفعلي والحقيقي للسوريين، والذي لا يعجب متشددي النظام ولا متشددي المعارضة، هو بين «منهوبين» من كل الأطراف والأديان والطوائف وإلخ... و«ناهبين» هم مجموعة «نخب»؛ قلة قليلة عابرة للاصطفافات السياسية والدينية والطائفية وتتاجر بهذه الاصطفافات...

حرائق الغابات المفتعلة تعود مجدداً

هل تغيّرت الجاهزية الحكومية أم ستتكرر مآسي الخريف؟

تجدّدت الحرائق في غابات اللقبة بريف مصياف للمرة الثالثة على التوالي خلال الأسبوع الماضي، وسط تأكيدات من أهالي المنطقة وشهود عيان بأنها حرائق مُفتَعَلة. حيث أفادوا بأن أحد الأشخاص أضرم النار عند الساعة 10:15 من ليل الخميس، 1 تموز، بمنطقة مهجورة وهرب، فامتدت النيران والتهمت 3 دونمات.

■ قاسيون

أعلن رئيس مركز حماية الغابات في مصياف مدين العلي أن 65 رجل إطفاء تمكنوا فجر الجمعة من السيطرة على الحريق الذي بدأ بالاندلاع في حراج اللقبة في ريف مصياف الشمالي الغربي « في ريف حماة» ليل الخميس. لافتاً إلى أن «التحقيقات جارية لكشف الفاعل والقبض عليه». وأوضح أنه بعد إخماد الحريق تم تبريده وعزله بواسطة 3 صهاريج وبمساعدة أهالي المنطقة، وفق ما نقلته صحيفة «الوطن». وأشار إلى أن النيران التهمت حوالي 3 دونمات من الحراج والأراضي الزراعية.

وكانت وكالة سانا الرسمية للأنباء قد نقلت الخميس، 1 تموز، بعد بدء الحريق الأول بمنطقة اللقبة بمصياف، تصريحات لرئيس مركز حماية الغابات مدين العلي بأن 30 عامل إطفاء و5 صهاريج أرسلت إلى منطقة الحريق التي تتصف بأنها شديدة الوعورة لافتاً إلى أن الحريق اندلع في أعلى قمة تلة حراجية. ونقلت سانا عن أحد المواطنين إشارته إلى أن أهالي القرية «بدأوا منذ اللحظات الأولى بالتعاون مع فرق الإطفاء بإخماد الحريق رغم الصعوبات الكبيرة بسبب كثافة الغطاء النباتي ووعورة تضاريس المنطقة وغياب خطوط النار والطرق الزراعية وتعذر وصول آليات الإطفاء إلى مكان النيران فضلا عن هبوب رياح شديدة تسعر النار وتؤججها».

وفي 29 نيسان الماضي، كانت الحراج الواقعة غرب وادي حيالين بريف مصياف على طريق مصياف– القدموس، قد شهدت حريقاً توجهت فرق الإطفاء للسيطرة عليه آنذاك.

تزامن الحريق المفتَعل مع ارتفاع احتمال حريق طبيعي

يجدر بالذكر بأن هذه الحرائق المفتعلة جاءت بالتزامن مع التحذير الجديد الذي أطلقته «منصة الغابات ومراقبة الحرائق FIRMO» «والتي أنشئت في 20 نيسان 2021» على صفحتها الرسمية في الفيسبوك من وجود مؤشرات متوسطة إلى مرتفعة لمستويات خطر نشوب الحرائق مع وجود مناطق عالية الخطورة، وتحديداً أنّ الخرائط تبدي مؤشرات لارتفاع ملحوظ بخطورة الحريق لغابات شمال غربي سورية للأيام الثلاثة «بين 1 و3 تموز 2021» حيث تتراوح بين المتوسط والمرتفع مع وجود مساحات ملحوظة ضمن مؤشر «الخطورة المرتفعة جداً». فهل انتهز مشعلو الحرائق الأيام التي تتنبأ التوقعات العلمية فيها خطورة «طبيعية» عالية لاندلاع الحريق، وخاصة أننا قد نشهد عدة أوقات كهذه في فصل الصيف الحالي الذي لم نصل إلى ذروات ارتفاع الحرارة فيه بعد؟

ولكن تغيرت الظروف الجوية قليلاً منذ الأحد، فنشرت صفحة فيسبوك الرسمية لـ«منصة الغابات ومراقبة الحرائق FIRMO» في سورية، صباح الأحد، 4 تموز 2021، توقعاتها العلمية حول احتمالات نشوب حرائق لأسباب طبيعية في غابات شمال غرب سورية للأيام الثلاثة القادمة «4 إلى 7 تموز». وقالت المنصة في منشورها الجديد اليوم «تراجُعٌ واضح لمؤشرات خطورة الحريق للفترة من 4–2021/7/7، حيث يسيطر مستويا الخطورة المنخفض والمتوسط على معظم أراضي الغابات في شمال غرب سورية».

وأضافت المنصة «كما تظهر بعض المواقع ضمن مستوى الخطورة المنخفض جداً، مع بقاء بعض المواقع المحدودة جداً تحت تأثير مستوى الخطورة المرتفع».

بدورها نقلت وكالة سانا السورية الرسمية عن الأرصاد الجوية صباح الأحد توقعاتها بـ«ميل درجات الحرارة للانخفاض لتصبح حول معدلاتها نتيجة تأثر البلاد بامتداد ضعيف لمنخفض جوي في طبقات الجو كافة مرفق بكتلة هوائية معتدلة ورطبة».

ويجدر بالذكر بأنّ «منصة الغابات ومراقبة الحرائق» تعرّف ثلاثة مستويات لخطورة اندلاع الحرائق الطبيعية كما يلي:

«1» مستوى خطورة الحريق المتوسط: غالباً ما يبدأ من أراضي أعشاب، ويمكن السيطرة عليه في أغلب الحالات.

«2» مستوى الخطورة المرتفع: تشمل الحرائق جميع أنواع الوقود «الأعشاب، والفرشة الغابية الناعمة والخشنة» وتصبح خطرة على المنحدرات يمكن السيطرة عليها في حال مواجهتها في بدء النشوب.

«3» مستوى الخطورة المرتفع جداً: تترافق مع حرارة وجفاف ورياح، لذلك فإنها تنتشر بسرعة ويتطلب الإخماد فيها جهوداً منظمة وشاملة.

هل تحسنت جاهزية مكافحة الحرائق؟

هذا يعني بأنّه في حال نشبت حرائق خلال الأيام القليلة القادمة فسيكون مبررها الطبيعي ضعيفاً علمياً، ويجب على الجهات الحكومية المسؤولة والمعنية رفع حالة اليقظة وإعداد خطة واضحة ليس بالأقوال والتصريحات، بل بالقيام بإجراءات عملية حقيقية. وإذا كانت تنوي مكافحة جدية واحتواء لأية حرائق قادمة فيجب عليها أن تستفيد من الأخطاء والنواقص الخطيرة التي انكشفت خلال الموجة السابقة من الحرائق المفتعلة المشؤومة سيئة الذكر في الخريف الماضي.

رغم تكرار الحرائق سنوياً، لكن ما زالت طرق الإطفاء الجوي بالحوامات غير واردة بشكل جدّي في خطط الحكومة السورية على الرغم من أنّها عند كل حريق تكرر الحديث نفسه كالذي نقلته سانا بالنسبة لهذا الحريق الجديد عن أنّ «الأحراج في هذه المناطق تشهد سنوياً اندلاع العديد من الحرائق ما يتسبب بخسارة مساحات واسعة من الثروة الحراجية والحقول الزراعية جرّاء وعورة المنطقة وصعوبة وصول سيارات الإطفاء إليها للتعامل مع هذه الحرائق في الوقت المناسب».

وسبق أن أشارت صحيفة «قاسيون» في تحليلاتها حول الموجة الماضية من الحرائق الخريفية سنة 2020 إلى التراجع الكبير في الإنفاق على خدمات الدفاع المدني. ففوج إطفاء اللاذقية على سبيل المثال معني بحرائق قد تطال 85 ألف هكتار من أراضي الغابات، ولكنه لا يمتلك سوى 34 سيارة إطفاء، كان على كل سيارة منها أن تغطي وسطياً مساحة تفوق 200 هكتار من الحرائق في الحريق الأخير الممتد على أكثر من 7000 هكتار في اللاذقية وحدها. كما بينت سلسلة الحرائق أن مستوى انخفاض الإنفاق والخدمات متدنٍ إلى حدّ أن عمال فوج الإطفاء يطالبون بأجهزة لاسلكية للتواصل فيما بينهم لم يتم توفيرها.

يجدر بالذكر أنّه رغم تكرار الحديث عن ضرورة تأمين وشراء حوامات خاصة بإطفاء الحرائق، وزيادة أعداد طواقم العاملين في أجهزة الإطفاء مع تأمين المستلزمات الضرورية لهم، بالإضافة إلى ضرورة زيادة أعداد سيارات الإطفاء، وأهمية زيادة أعداد طواقم الدفاع المدني مع تأمين مستلزماتهم الخاصة بالعمل، وأهمية زيادة أعداد العاملين في الحراج، مع اختلاف مهامهم ولوازمهم وفقاً لمهام كل منهم– لكن أياً من ذلك لم يتم رغم كل الحاجة والضرورة التي تفرضها الوقائع وتكرار الحرائق.

رغم تكرار الحرائق سنوياً لكن ما زالت طرق الإطفاء الجوي بالحوامات غير واردة بشكل جدّي في خطط الحكومة السورية

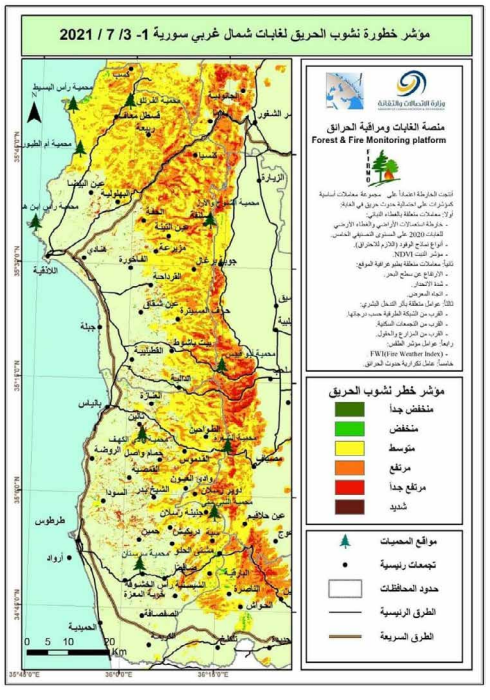

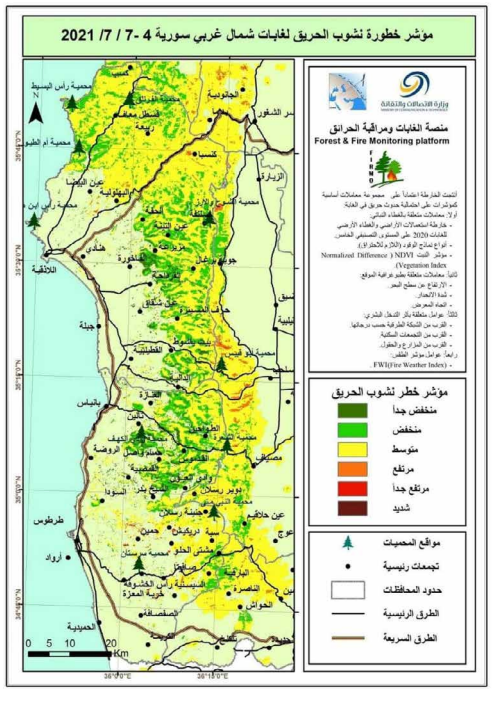

مطمر قاسية في اللاذقية.. مشروع قيد الانتظار!

تنالت الجولات الحكومية على مشروع مطمر قاسية في اللاذقية خلال السنوات الماضية، وفي كل مرة يتم الحديث عن مواصفات المطمر ومراحل الإنجاز فيه، مع التركيز على أهميته، مع بعض الوعود حول الآجال الزمنية للانتهاء منه لوضعه بالاستثمار.

■ سمير علي

لم تختلف الجولة الحكومية الأخيرة على المشروع، التي قام بها رئيس الحكومة مع وفد مرافق بتاريخ 2021/7/3، عمّا سبقها من زيارات، حيث ترافقت مع وعود حول الانتهاء من مراحل تنفيذه تمهيداً لوضعه بالخدمة والاستثمار، والانتهاء بالمقابل من مشاكل مكب البصة، لكن كذلك كانت دون تحديد سقف زمني للانتهاء من الأعمال التنفيذية لهذا المشروع.

معاناة مفتوحة

تم طرح مشروع مطمر قاسية في اللاذقية منذ عدة سنوات، بعد المعاناة من مكب البصة العشوائي، والمطالبة بنقله بعيداً عن المناطق السكنية، حيث جرى ويجري الحديث عن التلوث الذي يخلفه مكب البصة على الصحة والبيئة، والروائح الكريهة التي تنبعث منه، حيث كان مطمر قاسية هو المشروع البديل عن مكب البصة، بالإضافة إلى تأهيل المكب بيئياً وصحياً، بعد وضع مطمر قاسية في الاستثمار، لكن ذلك لم يتم حتى الآن بالرغم من الحديث الرسمي عن الآجال الزمنية لذلك عند إقرار مشروع المطمر منذ عدة سنوات.

أرشفة التأخير

تم الإعلان عن انطلاق العمل بمشروع مطمر قاسية بتاريخ 2017/8/7، بعد الموافقة على الدراسات الفنية والإنشائية المقدمة لهذه الغاية، والتي استمرت عمليات إنجازها- بعد الاتفاق على المكان وبعد رسو التنفيذ على إحدى الجهات العامة- عدة سنوات، وذلك من قبل وزارة الإدارة المحلية والبيئة.

فقد ورد عبر الموقع الرسمي للوزارة ما يلي: «انطلق العمل في إنشاء مشروع مطمر النفايات المنزلية والصلبة في موقع «قاسية» في محافظة اللاذقية، ويشكّل المشروع نواة لأحد أكبر المشروعات البيئية الحيوية الضرورية في المنطقة الساحلية، وذكر مدير الخدمات الفنية: أن موقع المطمر يتمّ تجهيزه حالياً ليكون مكباً بديلاً عن مكبّ البصّة الحالي الذي يتوضع منذ سنوات طويلة في منطقة شاطئية».

وفي متن الخبر، ورد أيضاً عن لسان مدير الخدمات الفنية أن: «مشروع مكبّ قاسية تمّ تصميمه في الدراسة الفنية والإنشائية ليكون مجمّعاً بيئياً كبيراً ومتكاملاً، حيث يضم معامل فرز نفايات وسماد وملحقات عديدة، وقدّرت الدراسة المعدّة للمشروع أن تتخطى كلفته الإجمالية أكثر من 10 مليارات ليرة، ومن شأن إنجازه أن تتم معالجة كلية لملف النفايات والمخالفات الصلبة بطاقة استيعابية قدرها 1200 طن يومياً وسيخدّم المحافظة لأمد زمني قدره 30 عاماً، والمشروع يتوضع على مساحة كبيرة تصل إلى 72 هكتاراً، ومن المتوقع أن يتم التوقف عن استخدام مكبّ البصّة نهائياً خلال عام 2020، لحين الانتهاء من أعمال إنجاز مكبّ قاسية، مع إنجاز أعمال التأهيل البيئي لمكبّ البصة بكلفة سنوية قدرها 350 مليون ليرة».

بعد ثلاث سنوات تقريباً، وفي شهر حزيران من عام 2020 تحديداً، زار اللاذقية وفد حكومي وقام بجولة على مشروع المطمر، وقد تم التأكيد على «ضرورة أن يدخل المشروع الخدمة بعد شهر ونصف»، أي كان من المفترض أن يوضع المشروع في الاستثمار خلال شهر آب 2020.

عبر صحيفة تشرين في شهر آب 2020، قال مدير الخدمات الفنية في اللاذقية: «خلال أقل من شهر، يمكن البدء باستخدام مطمر قاسية»، أي خلال شهر أيلول 2020، وها نحن الآن في شهر تموز 2021، أي بعد 10 أشهر، ولم يوضع المشروع في الاستثمار بعد، بل لم يتم تحديد موعد ملزم لذلك، بالرغم من الجولة الحكومية الأخيرة التي كانت برئاسة رئيس الحكومة نفسه!

فمتى سيرى المشروع النور على مستوى الاستثمار؟ والأهم: متى سيتم التخلص نهائياً من مكب البصة ومشاكله البيئية المتراكمة منذ سنوات طويلة؟

مؤتمر الإصلاح الإداري.. «ترشيق» أم..؟

انتهت أعمال مؤتمر الإصلاح الإداري التي امتدت عشرة أيام، وقد خلص المؤتمر إلى مجموعة من النتائج، التي تم الإعلان عنها من خلال البيان الختامي الذي تم إيراده على صفحة الحكومة بتاريخ 2020/6/30.

■ سوسن عجيب

وبمراجعة لمضمون النتائج نتوقف عند بعضها فقط، حيث تعتبر البقية منها عبارة عن تكرار لبعض مهام الحكومة والوزارات، ولكم أن تعودوا إليها للتأكد من ذلك، وهذا لا ينفي الكثير من الملاحظات على المؤتمر بنتائجه وتوصياته، والتي سنقف عندها في مواد لاحقة تباعاً.

تقليص أم توسع إداري؟

العبارة المكررة مما رشح عن جلسات المؤتمر كانت «الترشيق الإداري»، حيث تجلت هذه العبارة من خلال بعض النتائج المتناقضة، بين تقليص الجهاز الإداري الحكومي أو توسيعه!

فالتوسع في الجهاز الإداري من خلال النتائج المعلنة كان عبر محورين: زيادة عدد المديريات الفنية التخصصية للوزارات- إحداث مديرية القياس والجودة في كافة الوزارات.

أما تقليص هذا الجهاز فقد كان من خلال: دمج المديرات التي تقوم بمهام متكاملة أو متشابهة- تقليص عدد المديريات ذات المهام الإدارية.

للتذكير، فقد سبق أن تم توسيع الجهاز الإداري الحكومي خلال السنوات الماضية من خلال استحداث مديريات في كل وزارة باسم «مديرية التنمية الإدارية» على إثر إحداث وزارة التنمية الإدارية في حينه، وبما يتوافق مع مهامها المناطة بحسب مرسوم إحداثها، مع ما يوازي ذلك من توسع إضافي بالمستويات الأدنى لدى غالبية الجهات الحكومية، تماشياً مع المهام المستحدثة للوزارة ومديرياتها المكناة باسمها في كل وزارة «التنمية الإدارية».

السائد وفقاً للمحسوبية والولاء ربما لن تخرج توصية التوسع الجديدة عمّا هو معمول به وفقاً للسائد حكومياً، حيث سيتم توسيع الجهاز الإداري الحكومي وفقاً لما سبق أعلاه «مديريات فنية تخصصية- مديريات القياس والجودة»، أما التقليص فهو غالباً سيكون مطاطاً.

فمن المتوقع أن تبدأ الترشيحات والصراعات لشغل الوظائف الجديدة المستحدثة كمديريات مستقلة في كل وزارة بناءً على ما سبق، مع التركيز على المزايا المرتبطة بالمهمة الوظيفية الجديدة، وكذلك الحال بشأن التقليص والدمج، وهذه وتلك ستكون ارتباطاً بالأهواء، التي يغلب عليها المحسوبية والوساطة والولاء، وليس الضرورة والحاجة الإدارية، كما هو سائد!

المواطن الحاضر المغيب

في كلمته المقدمة خلال اليوم الختامي لمؤتمر «الإصلاح الإداري» باعتباره مشروعاً وطنياً، قال رئيس الحكومة: «نأمل أن يكون رضا المواطن المخرج والهدف الأساسي لهذا المشروع بما يقدم من خدمات وتخطيط وأعمال تنعكس خدمة لأهلنا جميعاً».

وبهذا السياق تجدر الإشارة إلى أن المواطن كان مُغيباً عن مجريات عمل المؤتمر، التي كانت جلساته مغلقة على ممثلي الحكومة فقط، حيث لم يتم تمثيله ولا بشكل من الأشكال التمثيلية المعتادة عبر ممثليه التقليديين «مجلس الشعب- النقابات- الاتحادات- الجمعيات..»، برغم كل الملاحظات التي يمكن أن تُسرد عن هذا التمثيل وجدواه العملية بما يحقق مصلحة المواطن!

فأين هو رضا المواطن باعتباره «الهدف الأساسي لهذا المشروع»؟ وللحديث تتمة لاحقة.

تطوير المناهج.. اجتماعات غير تطويرية

منذ ما يزيد عن عشر سنوات يُبدع المعنيون في تطوير المناهج بعقد الاجتماعات، وطرح المقترحات العلمية والتكنولوجية والتربوية، ويجمعون أعداداً من المتخصصين لتطوير مناهج وطرائق التعليم، بما يتناسب مع «مستلزمات العصر الحديث»، واستمر تطوير المناهج إلى الآن، مع إطلاق المنصات الإلكترونية التربوية.

■ عمار سليم

ورد مؤخراً عبر الصفحة الرسمية لوزارة التربية، أن مجلس إدارة المركز الوطني لتطوير المناهج التربوية عُقد بحضور وزير التربية، حيث «ناقش المجلس ما نفّذ خلال الربع الثاني من العام الحالي في مجالات التأليف والتدريب والتعلم عن بعد، والاختبارات والبحوث والدراسات والأدلة التربوية المختلفة»، إضافة «لمناقشة خطة المركز للربع الثالث لهذا العام، وما نفذ من ميزانيته، ومناقشة تعديل أسس منح مكافآت التأليف والتقويم المختلفة، والرؤية المستقبلية لعمله».

لا شك أن تطوير التعليم وطرائقه ضرورة وطنية واجتماعية، لأنه لا يمكن أن تقف بلد على قدميها دون أن يتسلح أبناؤها بمستوى علمي ومعرفي وتكنولوجي يحقق أسس التنمية للنهوض بالبلاد، ولكن بعد هذه المسيرة من التطوير في المناهج والمؤلفات والطرائق نتساءل: ماذا حصدنا من النتائج، وما الذي لمسناه على أرض الواقع وفي الميدان التعليمي؟

التعليم والمناهج في الحلقة الأولى

لا يشك أحد من الناس، من المتخصصين أو غيرهم، أن المرحلة الأهم في التعليم هي الصف الأول والثاني والثالث، وهي المرحلة التي تؤسس للمراحل التي بعدها، ولكن ما جرى خلال تحديث المناهج أن المستوى التعليمي انخفض انخفاضاً مخيفاً، وقد أشرنا إلى بعض ذلك في مواد سابقة في قاسيون تحت عنوان «مناهج ممنهجة لحرف البوصلة 1+2» بتاريخ 2020/11/23 وتاريخ 2021/3/1 على التوالي، ومادة أخرى بعنوان «الأميّة نبتٌ خبيثٌ يجب مكافحته» بتاريخ 2019/1/27، وغيرها من المواد المنشورة عبر قاسيون، مع الأخذ بعين الاعتبار كل ما ورد عبر وسائل الإعلام الأخرى، ومن خلال الأخصائيين، حول نفس الفكرة.

فقد ارتفعت نسب الأمية إلى حد الـ50% في أغلب المدارس، وعندما نقول أمية، فهذا خطر كبير فيما إذا كان في مؤسسة تعليمية، وأشرنا كذلك إلى أن ما يزيد على نسبة 70% من الطلاب لا يستطيعون القراءة والكتابة بلغتهم الأم، اللغة العربية، وإن كانوا يستطيعون القراءة والكتابة فهم بمرحلة من الضعف تحول بينهم وبين فهم ما هو مكتوب في كتبهم المدرسية، وهنا يمكن أن نحصر الأسباب: فإما أن يكون الخلل موجوداً في المادة العلمية في الكتب أو طريقة عرضها، أو أن يكون الخلل في الوسائل التي يمكن تنفيذ تعليم المناهج من خلالها، والتي هي مفقودة على كل الأحوال، أو أن يكون المعلمون الذين ينفذون العملية التعليمية غير مهيئين لطرح هذه المناهج للطلاب، ولهم مبرراتهم الكثيرة، وهم غير مغيبين عن هذه الأسباب.

ففي وسائل التواصل الاجتماعي، ومن خلال الشكوى التي ترد إلى مراكز التطوير وموجهي المواد، توضع بين أيديهم هذه المعيقات، ولكن دون أية نتيجة! وهذه المشكلات تشمل اللغات وغيرها من المواد، كالرياضيات والعلوم.

تعلم اللغات يحتاج إلى أدوات ووسائل خاصة تساعد المتعلمين على اكتساب اللغة، ومن أهمها: المخابر اللغوية والأجهزة السمعية التي لم نرها أبداً في مدارسنا

هل تكاملت عناصر التعليم؟

التعلّم عملية معقدة، خاصة بالنسبة للأطفال، ولابد من استكمال عناصرها حتى تتم بنجاح وبنتائج مفيدة، وهي لا تتوقف عند المناهج فقط، ولكنها هي المرحلة الأهم في عملية التعليم، فعليها يبني المعلم طرائقه وخططه، وهي التي تحدد الكم والكيف في طرح المادة العلمية بين أيدي الطلاب، ولكن ما فائدة وجود المناهج المطورة دون أدواتها ودون شروط تنفيذها، من مدارس وصفوف تحوي أعداداً مناسبة من الطلاب والتلاميذ، ووجود كادر كاف متخصص، وتوفر وسائل تساعد على تناولها؟

مليارات ونفقات مهدورة!

مع كل عملية تعديل للمناهج تُرصد المليارات من الليرات، نفقات للطباعة والإخراج والتدقيق والتأليف و.. وقد يتم في العام التالي تعديل الكتاب نفسه تعديلاً بسيطاً في بعض الأسئلة والعناوين فقط، فيعاد طبع الكتاب بنسخته الجديدة وبنفقات جديدة، والتي كان يمكن أن تستدرك بهامش زمني إضافي قليل لدراسته وتدقيقه جدياً قبل الطباعة، أما عن المحتوى فبعض الكتب التي تمت طباعتها أثبتت عدم جدواها تعليمياً بالنسبة للطلاب، وكانت مصدر سخط بالنسبة للمدرسين المتخصصين، وهذه تجربة لمسناها خلال أكثر من عشر سنوات.

فما هو الجديد عند مجلس إدارة المركز الوطني لتطوير المناهج التربوية؟

اللغات تأخذ نصيبها من التعديل..

ما ورد في صفحة الوزارة، أنه «تم تعديل سلاسل تعلم اللغات الأجنبية، وذكر أن سلاسل اللغات الأجنبية التي كانت تشتريها الوزارة سابقاً بأسعار غالية أصبحت تنجز محلياً، وتمكنت خبرات المدرسين والموجهين في المركز والميدان، وبالتعاون مع جامعة دمشق التي قيّمت الكتب، من إنجاز أول سلاسل للغات الأجنبية»، وبغض النظر عن مضمون هذه السلاسل، يجدر الذكر بأن تعلم اللغات بشكل عام يحتاج إلى أدوات خاصة ووسائل خاصة تساعد المتعلمين على اكتساب هذه اللغة، ومن أهمها: المخابر اللغوية، والأجهزة السمعية التي لم نرها أبداً في مدارسنا، رغم كل التعديلات السابقة لكتب اللغة الأجنبية.

انفصام أسلوب الاختبارات عن مناهج المدرسة

إن اعتبرنا أن تلك المناهج أثبتت جدواها في التعليم، فهذا سوف يذهب أدراج الرياح إذا لم يتم اختبار الطلاب بالشكل الصحيح، حيث أصبح تبسيط السؤال وسطحيته هي الأساس أحياناً في اختبار الطلاب وتقييمهم، وأصبح الطلاب، وخاصة في مرحلتي الشهادة العامة، الحلقة الثانية والثانوية العامة، يركزون على أنماط معروفة من الأسئلة من شأنها أن تختصر ثلاثة أرباع الكتاب المدرسي، ولكم أن تلاحظوا ذلك من خلال متابعة أسئلة السنوات السابقة، كيف أن المستوى ينحدر شيئاً فشيئاً تجاه التبسيط والتسهيل، إلى حد السطحية أحياناً!

كلهم مستفيدون إلّا الطلاب!

ما يمكن تلخيصه من مخرجات هذه الجلسة، أنها «لمناقشة خطة المركز للربع الثالث لهذا العام، وما نفذ من ميزانيته ومناقشة تعديل أسس منح مكافآت التأليف والتقويم المختلفة»، والتي تصب عملياً في جيوب المستفيدين مادياً من تعديل المناهج، وكان الأحرى لو كانت هذه النفقات موجهة لأولويات التعليم، من ترميم للمدارس وتجهيزات وقرطاسية، بدلاً من أن تصرف على تردي التعليم، كما سجلت التجارب حتى الآن!

جاك أتالي، هو اقتصادي وعالم اجتماع وأحد أبرز الوجوه المنظرّة حول مصير المنظومة العالمية اليوم، إنّ صاحب الـ 55 كتاباً هو أحد المفكرين المعولمين على نطاق واسع، ويتكرر اسمه اليوم كمنظر لإعادة الهيكلة الاجتماعية ورسم مسارنا المستقبلي: عالم ما بعد الوباء وأهمية الصحة والرعاية الاجتماعية، خطاب مغلّف «بالإنسانية» إلى درجة أنّه يصعب استشفاف ما وراء الأغلفة لمقولات أحد أبرز موظفي المنظومة.

فاشية عالم ما بعد الوباء...
جاك أتالي نموذجاً

أتالي، ليس كاتباً فقط، بل هو موظف رفيع: المستشار السياسي والاقتصادي للرئيس الفرنسي ميتران، والرئيس الأول للبنك الأوروبي للتنمية وإعادة الإعمار، مترأس لعدد من اللجان الحكومية الفرنسية، وصاحب مؤسسة استشارات تكنولوجية دولية، والعضو الدائم في منتدى دافوس «منتدى النخبة العالمية».

الاقتصادي الروسي فالنتين كاتاسانوف، يستجيب لنقاش واسع للرواد الشباب اليوم حول «مقولات جاك أتالي»، ويعود إلى المقابلات الأولى له التي توضّح إلى حد بعيد أية إعادة هيكلة يراها رجالات المنظومة الغربية منذ الثمانينات... لتوضيح «طبيعة التغيير» الذي يريده هؤلاء.

ضمن سلسلة مقابلات أجراها الصحفي الفرنسي ميشيل سالومون مع أتالي في عام 1981 وردت الأسئلة والردود التالية، والمنشورة في كتاب «مستقبل الحياة».

«البشر: منتج اقتصادي يحتاج لتطوير»

يطرح سالومون السؤال: لماذا فجأة يهتم الاقتصادي جاك أتالي بالمسائل الصحية التي تبدو بعيدة عن الاقتصاد؟ ويجيب أتالي: «أحرز الغرب تقدماً مذهلاً في التصنيع بفضل الآلات. وتسارعت إنتاجية الآلة بمستويات قياسية... ولكن بالإضافة إلى الإنتاج التقليدي للسلع المادية، هناك أيضاً إنتاج وتكاثر البشر، الذي يجري عبر التعليم والرعاية الصحية. وهنا، لم تحدث تطورات كبرى! والثورة التي حصلت في مجال الإنتاج الآلي، لم تحدث في مجال إعادة الإنتاج البشري، وهي مطلوبة».

«ما هو المُنتج المطلوب في مجال الإنتاج البشري؟» يتساءل أتالي، ويُجيب: «هناك حاجة إلى الإنسان السليم. أولاً: لأن الهدف الأعلى للاقتصاد هو السعادة البشرية، ولكن، ما نوع السعادة التي يمكن أن نتحدث عنها إذا كان الشخص مريضاً ويعاني جسدياً؟ ثانياً: إن تكاثر الشخص المريض مكلف للغاية بالنسبة للمجتمع. يُصبح مثل هذا الشخص عبئاً على الأصحاء المنخرطين في العمل الفعال».

وهنا أتالي يطرح رؤيته للإنسان السليم والمعافى وللمنطق الاقتصادي للرعاية الصحية قائلاً: «إن الهدف ليس زيادة متوسط العمر المتوقع للإنسان، بل تحقيق أقصى قدر من الحياة الصحية».

أي عمر قصير وفعال اقتصادياً، ويخلص ليقول: «في منطق المجتمع الصناعي ذاته، سيكون الهدف ضمان أن يعيش الناس بأفضل شكل ممكن خلال فترة حياة معينة، ولكن بطريقة تجعل تكاليف الرعاية الصحية بأقل تكلفة على المجتمع».

فالمنتج الإنساني الفعّال، هو المنتج صحيح البنية، بينما ضعيف البنية هو عبء اجتماعي، وهو سلعة عالية التكلفة وغير اقتصادية... ومن هنا يدخل أتالي إلى مفاهيم حول قواعد مجتمع المستقبل وطبيعة الرعاية الطبية، ومفاهيم «أكثر تطرفاً».

«إدارة إنتاج الأطفال»

بالنسبة لأتالي، إنه من الطبيعي إدارة إنتاج الأطفال باعتبارهم سلعة ومنتجاً هاماً، مجادلاً: «بمنطقي، من المستحيل أن نفهم لماذا لا ينبغي أن يصبح الإنجاب إنتاجاً اقتصادياً مطابقاً لأي إنتاج اقتصادي آخر! من الممكن تماماً أن نتخيل أن الأسرة أو المرأة ليست سوى وسيلة من وسائل إنتاج شيء معين: وهو الطفل. تتوافق هذه الفكرة تماماً مع التطور الاقتصادي بمعنى أن المرأة أو الزوجين سيصبحان جزءاً من تقسيم العمل والإنتاج العام، وبالتالي، سيكون من الممكن شراء الأطفال بنفس الطريقة التي نشتري بها الفول السوداني أو التلفاز».

وفق منطق أتالي، فإن الأزواج الأصحاء يجب أن ينتجوا أطفالاً بشكل محدد، وفق حاجة المجتمع المعين لزيادة عدد السكان أو لعدد أقل، وهؤلاء الأطفال هم سلع تُنتج للمجتمع ويمكن عرضها للبيع، عبر نقل الأطفال إلى أسر أخرى بمقابل مادي.

أمّا الأشخاص غير الأصحاء فهؤلاء تكاثرهم، مكلف اقتصادياً. ما يعني أنّه «لمصلحة المجتمع الاقتصادية» يمكن منعهم من التكاثر... ربما أكثر من ذلك، منعهم من الحياة.

«القتل الرحيم» والانتحار قاعدة لمجتمع المستقبل

يناقش أتالي بشكل مكرر في فكرة: المتوسط المرتفع للعمر، ويعتبره واحداً من تحديات المجتمعات المتقدمة، نظراً لارتفاع تكاليف الرعاية الصحية لهؤلاء! وبمفهومه ليكون العمر البشري فعالاً اقتصادياً، فإن هذا يتطلب عملياً تقصير فترة الحياة غير الفعالة، وهنا يدخل أتالي للحديث المنمق عن «القتل الرحيم» بوصفه «خدمة/ سلعة» ستقدمها الرعاية الصحية مستقبلاً: «القتل الرحيم سيكون أحد أهم أدوات مجتمعنا المستقبلي... المنطق الاشتراكي هو الحرية، والحرية الأكبر هي الانتحار... في المجتمع الرأسمالي ستظهر آلات القتل، وإعادة توزيع الأعضاء، لتسمح بتدمير الحياة عندما تكون غير محتملة أو باهظة الثمن اقتصادياً، وستصبح هذه الممارسات شائعة. أعتقد أن القتل الرحيم سواء كان بحرية الشخص أو باعتباره خدمة مقدمة له، سيكون أحد قواعد المجتمع المستقبلي».

«الأخ الأكبر» و«أكل لحوم البشر»

يتحدث أتالي المهتم بالتكنولوجيا والعلوم الطبية إلى حد بعيد، كيف ستكون التكنولوجيا طريق المراقبة الصحية الشاملة للمجتمع. قائلاً: «أعتقد في الشمولية الخفية مع الأخ الأكبر* غير المرئي واللامركزي. فإن آلات المراقبة الصحية الموجودة لمصلحتنا، وسوف تستعبدنا لمصلحتنا. سنخضع لمراقبة لطيفة ومستمرة لحالتنا، سيكون لكل شخص سجل طبي ويتم تخزين هذه الملفات مركزياً على الكمبيوتر».

وفق أتالي، فإن الطب مهنة سوف تتراجع الحاجة إليها تدريجياً: «الطب اليوم لا يستطيع أن يعالج كل الأمراض، لأن هذا عالي التكلفة» بمفهومة فإن الطب القديم يحتاج إلى إعادة هيكلة ليكون أكثر فعالية اقتصادياً، وليكون «أكثر جرأة على إدخال الأعضاء الاصطناعية... لماذا مثلاً تعالج القلب بينما يمكن استبداله بقلب آخر صحي تأخذه من متبرع، أو تصنعه؟»

مضيفاً: «المنطق بسيط: إذا كنت تريد أن تعمل الآلة/ الإنسان بشكل صحيح، ولفترة طويلة، فاستبدل الوحدات والأجزاء القديمة بأخرى جديدة، تعال إلى المتجر واشتر قطعة جديدة، سيكلفك أقل مما لو لجأت إلى مساعدة مصلح أو طبيب».

إنّ هذا ما يسميه أتالي: «أكل لحوم البشر» في تعبير مجازي عن: «استبدال الأجزاء المستهلكة من بعض الناس، واستخدام الأجزاء الصحية للآخرين، إنّ أكل لحوم البشرة هو قوة علاجية هائلة»، وهو يرى هذا النوع من الرعاية الصحية الذي يستخدم أعضاء الأحياء أو الأموات لزيادة إنتاجية الإنسان، هو النمط الطبي الأكثر فعالية اقتصادياً. تحويل الطب إلى ورشة إصلاح واستبدال، من العناصر الضعيفة أو التي يجب أن «تموت موتاً رحيماً» إلى العناصر التي يجب أن تبقى فعالة ومنتجة.

وبالفعل، فإن ما يراه جاك أتالي يتحقق، فها هي سوق الإتجار بالأعضاء البشرية تقارب 600 مليون دولار سنوياً، وفق الأمم المتحدة. والأعضاء المباعة بـ 25 ألف دولار يُدفع منها للمتبرعين اليائسين ما يتراوح بين 5–15 ألف دولار، كما في فضيحة هزت المجتمع الأوكراني عام 2021. حيث يربح «أكلة لحوم البشر» أرباحاً هائلة من المتاجرة بالأعضاء.

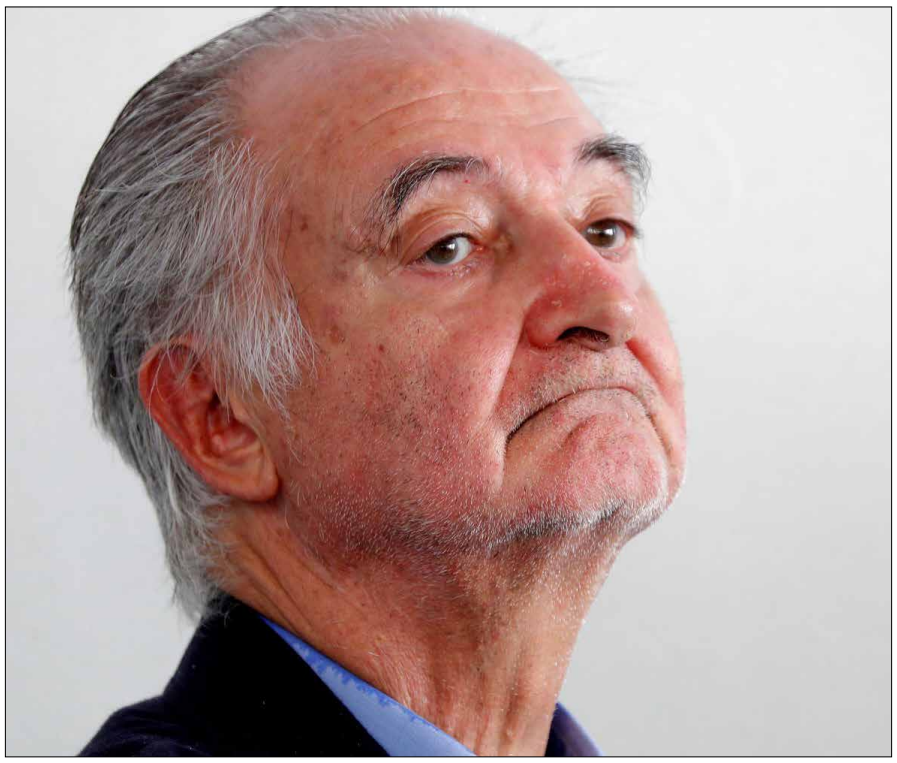

إن ما يراه جاك أتالي يتحقق فها هي سوق الإتجار بالأعضاء البشرية تقارب 600 مليون دولار سنوياً وفق الأمم المتحدة

«الخطاب الفاشي» لم يغب عن الساحة الدولية، وهو حاضر بقوّة اليوم في التنظيرات لعالم ما بعد الوباء، وما سبق من حديث جاك أتالي هو نموذج عن ذلك. شكلياً الرعاية الصحية و«الإنسان» هو العنوان العريض والمبرز، ولكن عملياً فإن الإنسان المطلوب الاعتناء به هو «الإنسان القوي والفعّال اقتصادياً»، بينما الباقون العناصر الأضعف: كبار السن، المرضى... فهؤلاء عبء اقتصادي، ويجب أن نفتح لهم باب القتل الرحيم، ونحوّل الطب إلى ورشة تستفيد من أعضائهم لإعادة تأهيل الناس المنتجين. المقولة الصريحة لهؤلاء المنظرين، أن المنظومة يجب أن تنتقل من تحويل قوة عمل الإنسان إلى سلعة، لتحويل الإنسان بذاته إلى سلعة: يُدار إنتاجها البيولوجي بمنطق الكلفة والربح، عبر المنظومة العالمية– قسم «الرعاية الصحية»!

المعابر.. بين الضرورة والتلاعب

يركّز الغرب اليوم على ملف المعابر، ويضع قضية مصير معبر باب الهوى الملف رقم واحد في الأزمة السورية الآن، والمسألة ستحسم في اجتماع 10 تموز لمجلس الأمن لمناقشة تمديد القرار 2533: هل سيمدد فتح معبر باب الهوى، أم سيستأنف إعادة فتح معابر أخرى خارج سيطرة الحكومة، أم ستغلق كل المعابر الحدودية، وتصبح المساعدات محصورة بالوصول إلى دمشق وعبر المرافئ السورية؟!

■ عشتار محمود

تشير تقديرات منظمة OCHA للأمم المتحدة، بأن حجم المساعدات المتدفق عبر الحدود في عام 2020 قارب: 300 مليون دولار، وصلت عبر معبر باب الهوى في إدلب. وهذه المساعدات هي المخصصات الدولية التي يعتمد عليها ما يقارب 2,6 مليوني نازح في منطقة إدلب، والتي تديرها حكومة الإنقاذ التابعة عملياً لجبهة النصرة/ هيئة تحرير الشام. هذه الكتلة من المساعدات التي تمر عبر الأمم المتحدة، هي شريان بقاء للملايين في إدلب، ولكنها أيضاً شريان تمويل لحكومة الجولاني، في واحدة من المفارقات الجنونية للأزمة السورية.

القرار 2533 والمساعدات العابرة للحدود

منذ عام 2014 وفي ذروة الصراع المسلّح في سورية، وبدايات انقسام المناطق السورية باعتبارها: «خارج السيطرة- ضمن السيطرة». بدأ المجتمع الدولي بتنظيم المساعدات الدولية لتأخذ شكل مساعدات مخصصة لمناطق بعينها، وقد أخذ هذا التنسيق شكل قرار مجلس الأمن 2533. وبناء عليه شكّلت مجموعة من الدول الغربية صندوق سورية للمساعدات العابرة للحدود، وهو الأكبر من نوعه عالمياً، وأبرز مموليه: الولايات المتحدة، وألمانيا. الصندوق مع منظمات ومشاريع إغاثية متعددة تديرها الأمم المتحدة، بدأ بنقل المساعدات عبر المعابر التي أصبحت بمعظمها خارج سيطرة الحكومة السورية: باب الهوى في إدلب، باب السلامة في حلب، اليعربية في الجزيرة، والرمثا في درعا، وتحوّلت خطوط الإغاثة هذه إلى أساس اقتصادي تستفيد منه بالمحصلة القوى العسكرية المتحكمة بالمناطق التي يرفدها المعبر، ويتحكم الممولون من خلالها بمصائر هذه القوى والمجتمعات في هذه المناطق.

استمرت هذه العملية تقريباً حتى العام الماضي 2020 عندما قلّص الفيتو الروسي والصيني المعابر التي تمرّ منها المساعدات الدولية إلى معبر واحد هو: باب الهوى. وذلك بعد مفاوضات أراد منها الطرفان أن يتم توزيع المساعدات عبر الجهات الرسمية السورية، لتوزّع لاحقاً إلى المناطق والمحتاجين السوريين في كافة المناطق عبر المعابر الداخلية.

بينما الأطراف الغربية اعتبرت أنّ هذه العملية لن تضمن وصول المساعدات إلى المناطق الأخرى، واستنفرت قوى سياسية وجمعيات دولية للحيلولة دون إغلاق المعبر الأخير الخارج عن سيطرة الحكومة. وأيدتها الأمم المتحدة ومنظمة OCHA في تقريرها قائلة، بأن 2020 مثّل تجربة لمدى نجاح انتقال المساعدات من مناطق الحكومة إلى المناطق الأخرى، حيث بعد إغلاق معبر اليعربية لم تنجح العديد من عمليات نقل المساعدات إلى المنطقة الشمالية الشرقية عبر مطار القامشلي، وتمّ تأخير معظمها، أي بالعموم، تقوم الذريعة الغربية على فكرة عدم الثقة بالسلطات السورية «المعاقبة».

وظيفة معبر باب الهوى

عملياً معبر باب الهوى يحقق عوائد لهيئة تحرير الشام، والمساعدات الدولية التي تمر عبره تمر تحت غطاء الأمم المتحدة، ولكن جزءاً هاماً منها يتحول إلى مصدر تمويل لهذه المجموعة الإرهابية. وعلى هذا الأساس تحديداً فإن الموقف الروسي للدفع نحو إغلاق معبر باب الهوى، هو ضغط سياسي لبحث وضع جبهة النصرة وتواجدها في إدلب.

فحكومة الجولاني تفرض رسوماً على عبور المساعدات، بأكثر من 1000 شاحنة شهرياً، وفق تصريحات مارك لوكوك مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية. وتستطيع أن تتحكم بتوزيع ما قيمته 300 مليون دولار تمر عبر «المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية» العاملة في المنطقة.

يضاف إلى هذا، أنه بعد قانون قيصر أصبحت المساعدات حتى لمناطق الشمال الغربي أكثر مراقبة سياسياً عبر الولايات المتحدة، وبالتالي أصبحت أكثر تنسيقاً وارتباطاً عبر تهديد أعمالها في حال عدم التنسيق مع الولايات المتحدة او منظومة العقوبات.

الفيتو لن يوقف المساعدات الإنسانية تماماً كما يُشاع، ولكنه سيرفع عنها غطاء الأمم المتحدة. وسيصبح الممولون مضطرين لإيجاد صيغ أخرى أكثر شفافية بالجهات الممولة، كما سيتطلب هذا تنسيقاً أعلى مع تركيا، وبالتالي مع أستانا.

إن نزع غطاء الأمم المتحدة عن معبر باب الهوى، سيجعل عبور التمويل أصعب، وهذا سيعقّد الوضع على إدارة هيئة تحرير الشام لمنطقة إدلب «المكتظة بالسكان والتي يتواجد فيها ملايين النازحين قرابة نصفهم في العراء»، ستصبح مهددة جدياً بالضغط الاجتماعي عالي المستوى فيما لو توقفت مساعدات الغذاء ولو لفترة قصيرة. وعملياً تعطيل المعبر قد يتحول إلى معطى سياسي هام لتغيير الواقع في إدلب، ولكن قد يحصل هذا عبر جوع السوريين، الأمر الذي قد يفتح احتمال تهديد تركيا بانتقال ملايين من السوريين الجوعى، وعبورهم للحدود.

فعملياً، وبغض النظر عن أرباح جبهة النصرة، فإن قساوة أمر الواقع السوري تقول: إن 75% من السوريين المتواجدين في إدلب وأجزاء من ريف حلب يعتمدون على هذه المساعدات كأساس لتأمين حاجات استمرارهم، وتحديداً أن من بينهم مليون نازح مقيم في مخيمات ريف الشمال السوري، وهؤلاء هم الشريحة السورية الأكثر ضعفاً.

المساعدات الواصلة إلى دمشق

إن المساعدات المهددة بالتوقف والبالغة 300 مليون دولار سنوياً، هي جزء قليل من مجموع المساعدات الدولية الداخلة إلى سورية والواصلة بالتنسيق مع الحكومة السورية، والتي قاربت في 2020: 2,4 مليار دولار. «مجمل المساعدات 2,7 مليارين، 300 مليون منها عبر باب الهوى». وعملياً هذه الأرقام توضّح بعض الجوانب...

فهي أولاً: تسقط الذريعة الغربية بأن الإصرار على معبر باب الهوى هو من منطلق عدم الثقة بالحكومة السورية وبدافع إنساني، فعملياً نسبة 88% من المساعدات تمر بالتنسيق مع الحكومة. ولا نرى أية جهة دولية تندد بالممارسات الواقعية التي يراها السوريون بأمّ أعينهم في أسواق دمشق، حيث المساعدات الدولية هي مصدر هام لبضاعة السوق، وهذا ليس نتيجة هامشية لبيع السكان لحصصهم الغذائية أوغيرها، بل هو حصص سوقية لقوى الأمر الواقع التي يتم التنسيق معها، والتي تحصل على المساعدات من المنبع.

كما أنّه إشارة إلى مستوى ضعف وفشل المساعدات، وعدم نزاهتها... فعملياً لا يوجد أثر اقتصادي جدي لكتلة مساعدات عينية ومالية تزيد عن 10% من الناتج السوري. والمساعدات أيضاً هي وسيلة إثراء للقوى المتنفذة التي تستطيع أن تنسق بين منظمات الأمم المتحدة والمنظمات المحلية والدولية، التي تنبت كالفطر وتعتاش على مليارات المساعدات.

إن المساعدات المهددة بالتوقف والبالغة 300 مليون دولار سنوياهي جزء قليل من مجموع المساعدات الدولية الداخلة إلى سورية والواصلة بالتنسيق مع الحكومة السورية

مجلس الأمن سيناقش في 10 تموز تمديد العمل بالقرار 2533 وتحديداً إبقاء معبر باب الهوى أم لا، ومصير هذا النقاش قد يحمل دلالات سياسية للمرحلة القادمة، وتحديداً حول مصير التمويل غير المباشر لحكومة الجولاني عبر مساعدات معبر باب الهوى. ولكن هذا النقاش لن يعني شيئاً هاماً بالنسبة لملايين السوريين المحتاجين بشكل ملح للمساعدات من إدلب إلى الجزيرة وحتى دمشق ودرعا. لن يعني سوى تحوّل جوعهم إلى ورقة سياسية، بينما كل المساعدات الدولية سواء الواصلة إلى قوى النفوذ في إدلب أو المليارات الواصلة عبر المعابر النظامية، ليست أكثر من أداة إثراء لقوى الأمر الواقع المتوزعة على مناطق البلاد. ولا سبيل للوصول إلى مساعدات جدية للسوريين إلا عبر نظام سياسي جديد يشمل البلاد كلها، ويثق به السوريون جميعهم، وحينها فقط يمكن للمساعدات والتعويضات الدولية المستحقة لبلادنا وشعبنا أن تتحول إلى «مساعدات إنسانية» لأنها اليوم أداة سياسية بالدرجة الأولى.

واقع الكهرباء المتردي والحلول البديلة

تشهد البلاد ضيقاً خانقاً على العباد، نتيجة الممارسات التي يقرها أصحاب القرار، فما عاد هناك متنفس للمواطن ليريح ثقل كاهله من تداعيات الأزمات المختلقة، واحدةً تلو الأخرى.

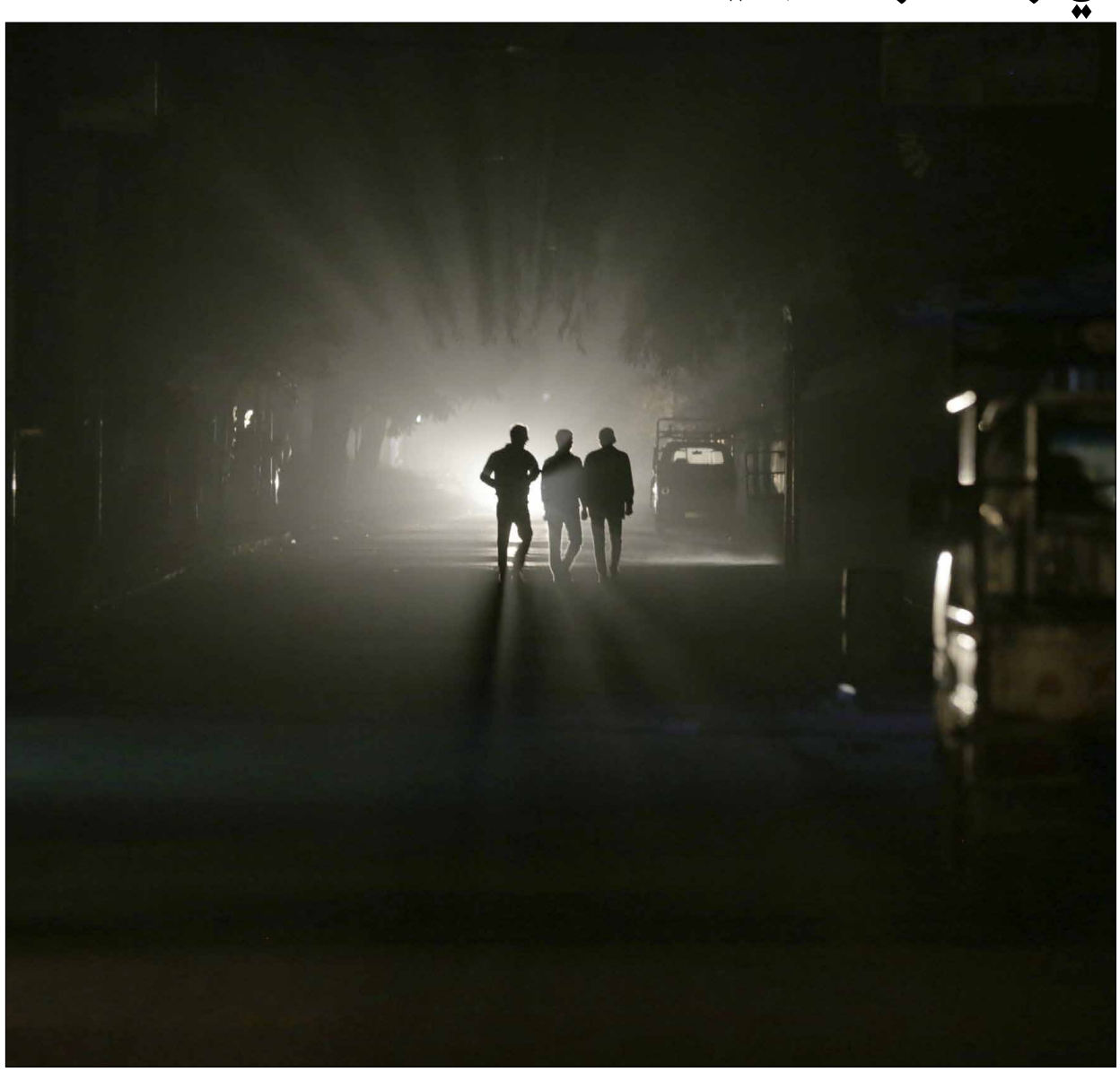

■ عبير حداد

فخلال الأيام الفائتة ورغم الحر الشديد الذي أصاب المحافظات السورية، بقي المواطن دون كهرباء كالعادة، بل وزاد التقنين سوءاً أكثر من ذي قبل، كما نشط المواطنون عبر وسائل التواصل بطرح الأسئلة الكثيرة والاستنكار عن سوء حال الكهرباء، وما يمرون به على أنه جريمة ضد الإنسانية!

أن يترك المواطن في ظل الحر الشديد بلا كهرباء لساعات طوال يعني حرمانه من أبسط مقومات الحياة، الماء البارد ليروي عطشه، ويعني أيضاً: أن ينام الأطفال دون وسائل تكييف تذهب عرقهم الذي يغرقون به طوال ليلهم، كما يعني خسارتهم لمؤونتهم وطعامهم، العاجزين عن حفظه، وقائمة الخسارات كثيرة..

جهود وزارية ترفع لها القبعة!

أقصى ما قدمته وزارة الكهرباء مشكورة الجهود خلال فترة الحر، أن قدم الوزير اعتذاره للمواطنين بتاريخ 27 تموز عن سوء التقنين، مضيفاً: أن السبب وراء ارتفاع التقنين المجحف، نقص بكميات الغاز، حيث 70% من المحطات تعمل على الغاز و30% تعمل على الفيول، وطبعاً تلك الذريعة ليست بجديدة على المواطن، أما بخصوص الذريعة الثانية، فأرجعها لارتفاع درجات الحرارة، السبب الذي أدى لخروج محطات عن الخدمة، كما ذكر الوزير: أن هناك محطات توليد جديدة لم توضع بالخدمة.

وبخصوص ما صرح به الوزير عن سوء التقنين الذي يعود لارتفاع درجات الحرارة الصيفية، فالجدير بالتذكير أن سوء التقنين لا يقتصر على حر الأيام الصيفية، بل أصبح مستمراً مع كل فصل وكل ذروة سواء كانت صيفية أو حتى شتوية.

وما يجدر الإشارة إليه، أن ما يعيش به المواطن اليوم يعود لأحد أشكال تخفيض الدعم الممنهج، والذي طال كافة مناحي الحياة السورية، فمسلسل التقنين سابقاً أي قبل سنين الأزمة كان موجوداً، ولكن ليس بفظاعة الوضع اليوم، ومع دخول الأزمة بدأ يتغير التقنين بين منطقة وأخرى، فقد وصل التقنين حتى 6 ساعات ثم ليتغير ويصبح 12 ساعة، وما بعد ذلك ليصبح التقنين بلا موعد ووقت محدد، كما الحالة اليوم، وهذا من حيث الجوهر، أحد أشكال خفض الدعم المبطن بذرائع وحجج ما أنزل الله بها من سلطان.

تكاليف الصيانة مرتفعة... فأين الكهرباء؟؟

تحدث الوزير الكهرباء خلال تصريحه عن واقع المحطات الكهربائية، حيث تم إعادة تأهيل جزء من محطة بانياس، وأما عن محطة محردة فتحتاج لإعادة التأهيل 168 مليون يورو، كما سيتم فصل 3 مجموعات في محطة الزارة للقيام بأعمال الصيانة، حيث ستخرج عن الخدمة لمدة أربعة أشهر، وذلك نتيجة صعوبة تأمين قطع التبديل لتلك المحطات، وسيتم البدء بأعمال الصيانة لمحطة تشرين لإعادة تأهيلها خلال مئة يوم، وتصل تكلفة الصيانة إلى خمسين مليون يورو، وبخصوص محطة تشرين فقد تحدث مدير المحطة لإحدى الصحف المحلية: أن المحطة تعمل حالياً ضمن طاقتها العادية على الفيول، مضيفاً أن الكلفة مغطاة من القرض الروسي.

تعقيباً على التصريحات أعلاه، وعلى الكلفة المهولة التي تحتاجها أعمال الصيانة لكل محطة، يبقى السؤال: أنه مع كل ذلك الانخفاض بعدد ساعات استجرار الكهرباء، تبقى تكلفة الصيانة عالية لإعادة تأهيل المحطات! مع العلم أنه لا يوجد ذلك الاستهلاك الكبير من عمر المحطات الناتج عن استجرار الكهرباء، التي تجعلها فعلاً بحاجة لأعمال صيانة لتعويض الاهتلاكات، والمعنى يبقى أنه طالما انخفضت ساعات استجرار الكهرباء، فمن المنطقي أن تنخفض تكاليف أعمال الصيانة، والتي من الملاحظ أنه دائماً ما نجد تصريحات حول إعادة تأهيل وصيانة للمحطات، فهل هذه الأرقام المهولة فعلاً موجودة على أرض الواقع، أم أنها تبقى أرقام على الورق، تصرف مبالغها بالتحاصص بين كبار الفاسدين؟؟

لماذا لا تكون تلك المشاريع تحت إشراف وتنفيذ الجهات الحكومية نفسها طالما أنها ستقوم بالتمويل من خلال مصارفها وستتحمل الفوائد؟

الطاقة البديلة على طاولة النقاش؟!

كشف مدير عام المركز الوطني لبحوث الطاقة في وزارة الكهرباء لصحيفة الوطن بتاريخ 1 تموز، أنه يتم التباحث في مجلس الشعب حول إقامة صندوق تشجيع مستهلكي الطاقة على استخدام الطاقات المتجددة، ويشتمل على منح قروض من دون فوائد لمن يريد التحول لاستخدام الطاقة البديلة سواء كان للصناعيين لتشغيل منشآتهم أو للمستهلكين المنزليين للطاقة، وتدرج هذه القروض تحت برنامج دعم الفائدة التي تتبناها الحكومة، أو أن يقوم الصندوق بمنح تلك القروض دون فائدة، ليتحمل الصندوق تسديد تلك الفوائد.

آلية منح القروض ومصالح البعض

اشتمل مشروع القانون لإحداث هذا الصندوق على خيار تمويل الصناعيين لتنفيذ منظومة طاقة متجددة لتشغيل منشآتهم من دون فائدة، في حين يتحمل الصندوق تسديد الفوائد المترتبة على مثل هذه القروض، وعلى مستوى المستهلكين المنزليين للطاقة، يُمكّن الصندوق المواطنين من التحول لاستخدام الطاقات المتجددة عبر اعتماد شركات مؤهلة لتنفيذ هذه التقنيات، وفي حال التحقق من تنفيذ الشركة يعمل الصندوق على دفع التكاليف للشركة المنقذة مقابل تحمل المواطن للأقساط دون أية فائدة على كلفة تركيب منظومة الطاقة البديلة.

مثل هذه المشاريع قد تحل مشكلة المواطنين والصناعيين فعلاً، ولكن من المؤكد أن المقصود ليس حل مشكلة المواطن أو الصناعي بالدرجة الأولى!

والسؤال المطروح يبقى: لماذا لا تكون تلك المشاريع تحت إشراف وتنفيذ الجهات الحكومية نفسها، طالما أنها ستقوم بالتمويل من خلال مصارفها، وستتحمل الفوائد؟

وهل فعلاً المواطن اليوم قادر على تحمل تكاليف تلك القروض حتى ولو أنها فعلاً بلا فائدة مضافة على قيمة القرض؟ فالأجر الوسطي للمواطن لا يسد تكاليف غلاء المعيشة الذي وصلنا إليه اليوم!

من المؤكد، أن ذلك يصب بمصلحة الشركات المؤهلة والمعتمدة حكومياً لتنفيذ مثل هذه المشاريع والقائمين على عملية استيراد التجهيزات من بعض الحيتان، وما سيجنونه من أرباح وفيرة لمثل تلك الصفقات!

القطن السوري.. إلى أين المصير؟

الذهب الأبيض! من منا لا يتذكر كتب القراءة في الابتدائية التي كانت تحمل في طياتها ذلك العنوان، الذي يحكي قصةً سورية الضاربة في أعماق جذور التاريخ؟

■ نادين عيد

نستطيع القول: «كان يا ما كان» لما سمعناه عن قطننا السوري، الذي كان أحد أهم المحاصيل الزراعية الاستراتيجية التي يعتمد عليها الاقتصاد الوطني!

فقد شكل القطن خلال الأعوام التي سبقت الأزمة، بين 20 إلى 30% من مجمل الصادرات الزراعية، فضلاً عن أنه، كمنتج أولي مع صناعاته الرديفة، يؤمن العمل لمئات الآلاف من الأيدي العاملة، كما كان المنتج الزراعي الأول والصناعي الثاني، الذي ساهم بتأمين القطع الأجنبي بعد النفط.

لماذا نقول كان يا ما كان؟

تراجعت الزراعة بشكل عام، ومنها: القطن، خلال سنين الحرب عموماً، ومن خلال ما أنتجته السياسات الليبرالية الاقتصادية، خصوصاً منذ ما قبل الأزمة وحتى يومنا هذا، من نهب وفتح باب الفساد على مصراعيه، وسلاسل تخفيض الدعم بأشكالها المتنوعة، والتي مست القطاع الزراعي، ابتداءً من تخفيض الدعم عن المحروقات، سواء بالكم كمخصصات، أو عبر رفع أسعارها، وصولاً لارتفاع تكاليف سلاسل الإنتاج ومستلزماته، من أسعار البذار والأسمدة والحراثة...إلخ، وعلى سبيل المثال لا الحصر: كان آخرها رفع الدعم عن الأسمدة الزراعية خلال الشهر الماضي، كأحد نتائج السياسات الليبرالية الشرسة والمستمرة بتوحشها، لتضيّق الخناق أكثر وبشكل أشرس، فإلى أين المصير؟

القطن المستورد! بين الترحيب والاستنكار

نشر الموقع الرسمي لرئاسة مجلس الوزراء بتاريخ 1 تموز الحالي، ما يلي:

وافق رئيس مجلس الوزراء على توصية اللجنة الاقتصادية بتأييد مقترح وزارتي «الاقتصاد والتجارة الخارجية والصناعة» السماح باستيراد مادة القطن المحلوج للقطاع العام والصناعيين فقط، وفق طاقتهم الإنتاجية الفعلية لمدة ستة أشهر فقط، والسماح للصناعيين باستيراد مادة الخيوط القطينة بكمية /5000/ طن فقط، وفق قرار وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم /192/ لعام 2014 ووفق قوائم تقدمها وزارة الصناعة على أن تصل آخر شحنة قبل تاريخ 2021/12/31.. وتأتي الموافقة في ضوء التوصيات المنبثقة عن الملتقى الأول للصناعات النسيجية الذي عقد أواخر العام الماضي، وبهدف تلبية احتياجات السوق المحلية من الأقطان المحلوجة.

القرار عملياً سيوجه صفعة قوية تجهز على الإمكانات المتبقية لزراعة القطن، وانعكاس القرار سيكون مؤلماً على واقع الأسعار، التي ستستهلك جيب المواطن أولاً، وعلى إيقاف عجلة الإنتاج لكثير من شركات الصناعات النسيجية، في حال الاستمرار بسياسة الاستيراد التي فُتح بابها اليوم، وربما لن يُغلَق، بل سيُغلَق الباب أمام إنتاج القطن السوري العريق، مع كل الصناعات القائمة عليه كمادة أولية!

وربما ستكون بداية سيناريو يُحول هذا البلد المنتج للقطن، والذي كان يصدر ما يفيض عن حاجته المحلية ما قبل سنين الأزمة السورية، إلى بلد مستورد، وسيتم نسف كل الجهود المبذولة لإتمام سلاسل الإنتاج، من الزراعة مروراً بالمحالج ومعامل الغزل والنسيج، وليس انتهاءً بصناعة الألبسة مع كل متمماتها، والتي أخذت سنيناً طويلة حتى تم استكمالها، وليس ذلك فقط، حيث سيفقد مئات الآلاف من العاملين ضمن هذا القطاع فرص العمل، من فلاحين ومزارعين ويد عاملة زراعية، والعمال ضمن شركات الصناعات النسيجية ومعامل وورشات الألبسة.

بميزان من تصب الجهود الرامية والعاقدة عزمها على الاستمرار بضرب الاقتصاد الوطني حتى الرمق الأخير والتي أدت إلى تراجع الإنتاج بشقيه الزراعي والصناعي ولزيادة إفقار المواطن؟

لا بد من الإشارة إلى أن القرار لقي تفاوتاً بالآراء، ضمن الجهات المعنية والأوساط التجارية والصناعية، بين مرحب ومستنكر، وربما يمكن إدراج ذلك التصنيف بين متضرر ومستفيد من كل تلك العملية النهبوية القديمة الجديدة.

فهي بالعمق تخدم مصالح حلقة الفساد المتكاملة، والتي تبدأ دائماً من قرارات تلك الجهات الرسمية التي تخدم من يقف وراءها، من كبار حيتان المستوردين والتجار وبعض الصناعيين الفاسدين، طبعاً بغض النظر عن حجم الضرر الكارثي الذي سيتكبده الفلاح والمزارع أولاً، والمواطن المستهلك ثانياً، وتأثيراته على السوق السورية التي كانت تعتبر منافسة للأسواق العالمية بالخيط والأقمشة والألبسة الجاهزة أيضاً.

القرار بانعكاساته السلبية

من المؤكد، أن الأزمة السورية أثرت بشكل حقيقي وسلبي على واقع القطاع الزراعي، خصوصاً أن مساحات واسعة قد خرجت عن السيطرة أو تحولت إلى ساحة قتال، ولكن بعد انتهاء العمل العسكري على غالبية الأراضي السورية بما في ذلك المناطق الزراعية التقليدية، فمن المفترض أن يتم التشجيع لإعادة إحياء الزراعة بمساحاتها السابقة، ولا سيما القطن والقمح كونهما من المحاصيل الاستراتيجية التي تنعش الاقتصاد الوطني، وخصوصاً أن المساحات التي يزرع فيها القطن قد عادت بجزئها الأكبر مناطق آمنة، وتتراوح بين عدة محافظات، مثل: الحسكة والرقة وإدلب ودير الزور وحماه والغاب وحلب.

فالتراجع بإنتاج محصول القطن كان ذريعة لاستيراد القطن والخيط، وهذه العملية ستستنزف من القطع الأجنبي لسد التكاليف، وبدلاً من ذلك الجدير على الجهات المعنية تقديم الدعم لموسم زراعة القطن بشكله الكامل للعام القادم، وبمساحات أوسع، ليس فقط لإعادة عجلة الإنتاج الحقيقي للقطن، بل ليصبح مساهماً بالإنتاج الوطني كما السابق، ولما سيوفره من استنزاف للقطع الأجنبي، وأما إذا استمرت الجهات الحكومية بعملية الاستيراد ورفع الدعم المتتالي، فهذا يعني أنها ستقطع الطريق أمام الفلاح، فإما أن يهجر أرضه نحو مهنة أخرى، أو يتوجه نحو نمط زراعي مختلف لا يثقل كاهله!.

وعندما نقول استيراد، أي أنه ستضاف على تكاليف استيراد الخيط والقطن، أرباح المستورد نفسه، مع غيرها من التكاليف الأخرى بذريعة العقوبات والحصار، ومن المؤكد أن العملية ستكون وفق الأسعار العالمية، ما يعني زيادة التكاليف على الصناعي، والتي ستنعكس على جيب المستهلك بالنهاية، فالقطن والخيط ليسا إنتاج محلي، والمعادلة ستختلف والأسعار ستحلق، ناهيك عن شبكات السوق السوداء التي ستنشط وستزيد الطين بلة.

منظومة الفساد لا تحارب نفسها!

بالمحصلة، السؤال الواجب طرحه: بميزان من تصب تلك الجهود الرامية والعاقدة عزمها على الاستمرار بضرب الاقتصاد الوطني حتى الرمق الأخير، والتي أدت إلى تراجع الإنتاج بشقيه الزراعي والصناعي، ولزيادة إفقار المواطن؟

فالسياسات الليبرالية المطبقة قد مست الدعم بجميع أشكاله، وهي ماضية بعمليات خصخصة القطاع العام بشكله الفج والمبطن، كما تعيق وتعرقل الإنتاج والعملية الإنتاجية، وتوجه الضربات المتتالية لكل القطاعات المنتجة، تلك المسيرة التي قادتها الحكومات المتعاقبة منذ ما قبل الأزمة، وخلال سنين الحرب، وحتى يومنا هذا، تيسيراً لمصالح الفاسدين وكبار الحيتان، ومع هذه السياسات لا يمكن رفع شعار مكافحة ومواجهة الفساد، فهل يمكن لمنظومة فساد أن تحارب نفسها؟

توطين التعليم خطوة إيجابية المطلوب تعميقها

لا شك أن الظروف الحالية التي تحيط بالمعلمين وصعوبات المعيشة التي تواجههم تحتاج إلى إسعافات سريعة وعملية من القرارات التي يجب ان تكون سريعة التنفيذ، وفكرة «توطين التعليم» فكرة إيجابية وهامة، قديمة مستجدة، تم طرحها رسمياً خلال اجتماع عقد بتاريخ 2021/6/26 برئاسة معاون وزير التربية مها كنعان، وعضوي مجلس الشعب معيوف الذياب، والدكتورة هيفاء جمعة، وعضو المكتب التنفيذي في نقابة المعلمين كمال الأحمد، وعضوية كل من مديري: التنمية الإدارية، والشؤون القانونية، التوجيه، والتعليم الثانوي، والتعليم الأساسي، والتعليم المهني والتقني، والتخطيط والتعاون الدولي.

■ مراسل قاسيون

وقد أكدت معاون الوزير خلال الاجتماع، بحسب ما ورد عبر الصفحة الرسمية لوزارة التربية، على ضرورة تأمين تعويضات انتقال وسكن للمدرسين، وتوسيع المناطق النائية وشبه النائية، وتشجيع المدرسين على الذهاب إليها عن طريق محفزات وتعويضات مجزية، فضلاً عن تفعيل دور الجمعيات المحلية بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل على تأمين سكن لهم.

وقدم الحضور مقترحاتهم بما يساهم في توطين التعليم، ويعود بالنفع والفائدة على معلمي ومدرسي أراضي الجمهورية العربية السورية.

لجنة مركزية ولجان فرعية

لقد خلص الاجتماع، بحسب ما رشح عبر بعض وسائل الإعلام، إلى تشكيل لجنة مركزية برئاسة معاون الوزير، وعضوية كل من مديري: التنمية الإدارية، والشؤون القانونية، والتوجيه، والتعليم الثانوي، والتعليم الأساسي، والتعليم المهني والتقني، والتخطيط والتعاون الدولي، والمحاسبة، ومرشح من نقابة المعلمين، بهدف دراسة آلية توطين التعليم وتوزيع المعلمين والمدرسين ضمن مناطق تواجدهم، بالإضافة إلى عمل اللجنة على دراسة مشاريع القوانين والأنظمة التي تشجع التعليم خارج مناطق تواجد المدرسين والمعلمين، من حيث بدل /تنقل- اغتراب- سكن/، ونموذج إلكتروني يسهل تنقلات المعلمين وفق التكتلات الاجتماعية، لتأمين استقرار العملية التعليمية، وتغطية المصاريف بشكل كامل في مدارس المحافظات.

كما طلبت الوزارة من مديرياتها في المحافظات تشكيل لجنة فرعية برئاسة مدير التربية، وعضوية المديرين المساعدين، ورؤساء الدوائر المعنية لدراسة الموضوع ذاته، وموافاة اللجنة المركزية في الوزارة بالمقترحات أصولاً.

التعويض عن تكاليف النقل هو خطوة نحو تشجيع التعليم غير أن الوقوف عند هذه المشكلة فقط هو اختباء وراء قشة رغم أهميتها وضرورتها والتأكيد عليها

توضيحات

بداية لا بد من التذكير، أن توطين التعليم يعني باختصار وضع المدرس في مدرسة تكون أقرب ما تكون لمكان سكنه.

ما ورد أعلاه، مع التأكيد على أهميته وضرورته، يمكن اعتباره مقدمة نظرية مبدئية لا بد منها من أجل تطوير الفكرة وصولاً إلى آلياتها التنفيذية التي تحقق مضمونها وجوهرها بما يؤمن مصلحة المدرسين والعملية التعليمية ككل، بعيداً عن أشكال المحسوبية والوساطة وأنماط الضغط السائدة.

فكثير من القرارات الصادرة عن الوزارة، والتي يعد بعضها ضرورة وحقوقاً لبعض المعلمين، لا يتم الأخذ بها، وأصبحت الوساطات والمحسوبيات هي الأساس في أي قرار يخدم عموم المعلمين ويصب في مصلحتهم، فنرى أن هذا القرار أو ذاك لا يستفيد منه إلّا المحظيون بوساطات أو نفوذ عند التنفيذ!

آلام المعلمين أعمق بكثير

لا شك أن تعويض المعلمين بمبالغ تعينهم على تكاليف النقل المرتفعة في حالة المناطق النائية هو خطوة نحو تشجيع التعليم، غير أن الوقوف عند مثل هذه المشكلة فقط هو اختباء وراء قشة، رغم أهميتها وضرورتها والتأكيد عليها.

فمشكلة النقل هي أبسط مشكلة تواجه المعلمين في هذه المهمة الثقيلة، طرحنا في أكثر من مادة سابقة معاناة المعلمين وحقوقهم المسلوبة وواقعهم شديد الوطأة معيشياً وقانونياً واجتماعياً.

فالذين يقومون بمهمة التعليم لا يعقل أن تكون أجورهم هي تكاليف معيشة لثلاثة أيام، ومثل هكذا أجر بالمقارنة مع ما يبذلونه من جهود هي أول مشكلة يجب التوقف عندها.

فالأجر بالنسبة للمعلم هو سبب حياته ومعاشه الذي لم يعالج إلى الآن!

فهل من خطوة نحو إخراج المعلمين الحقيقي من أول وأهم مشكلة لهم؟

يا ترى رح نخاف من اللبوة والحيوانات التانية؟

بلا طول سيرة... بتاريخ 29 حزيران ضجت مواقع التواصل الاجتماعي بمقطع فيديو متداول محتواه... بني أدم عم يتفتل مع لبوة «أنثى الأسد» بدمشق- منطقة مشروع دمر.. وطبعاً اللبوة كانت مربوطة بجنزير...

دعاء دادو

وكلنا منعرف إنو اللبوة هي حيوان مفترس!!!

بعيداً عن الأسئلة يلي صارت العالم تسألها بعد ما تم تداول هل المقطع هاد ع «السوشال ميديا»، مين صاحب هل اللبوة؟؟ وكيف مسموح يتفتل حيوان مفترس بشوارع العاصمة؟ والذي منو من هل الأسئلة وحالات الرعب وصريخ الولاد يلي كان واضح كتير بالمقطع المتداول...

يا ترى لسا في شي يخوف الناس بعد كل اللي شافوه وعاشوه؟!

للتذكرة

بيقولوا «إنما الذكرى تنفع المؤمنين».

ولهيك رح نذكركون بالمأساة والجوع الكافر يلي عم يعيشه المواطن اليوم بوطنو...

بعد عشر سنين حرب دامية وكل البهرجات وضرب المنية يلي صارت من قبل الحكومة إنهن خلصوا هل المشحر المواطن من الإرهاب والذي منو من الأمور يلي كان عايشه بهدول السنين...

وبعد ما حمد وشكر ربو إنو خلص نوعاً ما من الحرب والتهجير وحالات النزوح وكل هدول القصص يلي ما في ولا شي ممكن ينسيه ياها...

عملت الحكومة وكل القائمين معها وتحت ايدها وبإشرافها عمايلها من «تجويع- نهب- تطفيش.. إلخ» كرمال التضييق ع هل المشحر يلي اسمو المواطن، وتخليه يلعن الساعة يلي ما نزلت شي قذيفة عليه أو راح بشي رصاصة طايشة أيام الحرب يلي أرحم من هل الأيام السودا يلي معيشينا ياها...

أسئلة ع البال

معقول هل الحيوان يلي عم يمشي متلنا متلو بالشارع قدران ياكل كل يوم 3 كيلو لحمة يعني ما يعادل الـ 60 ألف ليرة وهية راتب موظف حكومي ونحن البني آدمين مو قدرانين نشم ريحة اللحمة؟؟!!

يا ترى معقول هل الحيوان قدران يتعالج ويأكل ويشرب بكل الأريحية والرفاهية يلي نحن محرومين منها ببلدنا يلي فيها الجوع وكفرو والمرض سيطر ع ولادو أكتر من شبابو وختايريتو؟؟!!

بيقولوا، الحيوان المفترس مكانوا بالغابة... معقول نحن عايشين بغابة وبوسط حياة الغاب وما عنا خبر؟!!

طيب معقول هل الشي يلي عم يصير فينا يكون عنجد عادي ونحن محملينا كتير؟؟!!!

يا ترى اللبوة أو غيرا من الحيوانات يلي بالشارع بتخوف، ولا الجوع والكفر يلي معيشتنا ياه الحكومة بيخوف أكتر؟؟

أكيد مو محملينا كتير... لأن يلي عم يصير أبداً مالو عادي أو طبيعي...

بس يلي عادي وطبيعي أنو ما نخاف من اللبوة أو أي حيوان تاني قد خوفنا من الجوع والفقر والمرض و.. يلي فرضوه علينا...

لأن التوحش صار كتير عادي بحياتنا اليومية من ورا الحكومة وسياساتها وطبعاً لمصلحة المتوحشين الكبار اللي أكلونا لحم ورمونا عظم!

بالمختصر المفيد، بيكفينا اللي فينا.. ومو ناقصنا لا حيوانات مفترسة ولا توحش.. عنا كفايتنا منهم.. ويمكن الباقي علينا إنو نخلص منهم ع أهون سبب..

وهاد اللي لازم يصير.

في الذكرى المئوية للحزب الشيوعي الصيني

افترض فوكوياما، مثل غيره من المنظرين الغربيين، أن الصين دولة سلطوية ليس فيها ديمقراطية، وأنه لا يوجد أي شكل للديمقراطية غير الديمقراطية الغربية، بينما ترى الصين أن النموذج الغربي للديمقراطية ليس الشكل الوحيد للحكم. قال وزير الخارجية الصيني وانغ يي: إن الديمقراطية ليست كوكا كولا، ولن تتمكن الولايات المتحدة من إجبار العالم بأسره على أن يكون على نفس المذاق الذي ابتكرته.

■ يوسف داود

من يحكم الصين؟

يحكم الصين حزب واحد، هو الحزب الشيوعي الصيني، الذي تأسس عام 1921 حينها وحد الشعب الصيني خلال 28 عاماً من المعارك الدامية، وأسس جمهورية الصين الشعبية، واستكمل الانتقال التاريخي من حالة الاقطاعية الاستبدادية إلى الديمقراطية الشعبية كانعكاس لعقيدة الحزب في الديمقراطية المركزية، استناداً إلى المبدأ اللينيني، الذي يتضمن الديمقراطية والنقاش المفتوح حول السياسات الخاصة.

الإصلاح والانفتاح

أعلن دينغ سياو بينغ عام 1977 عن إطلاق حملة تحديث لأربعة قطاعات أساسية، هي: الصناعة والقطاع الزراعي والقطاع العسكري والعلوم والتكنلوجيا، لتحقيق هذا الهدف أعلن الحزب الشيوعي الصيني أنه سيعتمد في المرحلة الانتقالية القادمة تعبئة القوى في المجتمع. في المرحلة الأولى سيتم تأسيس شركات تعمل وفق القوانين السوق الرأسمالية، لكن تعود ملكيتها للدولة بالتزامن مع الحفاظ على المبادئ الأساسية: مبدأ التمسك بالمسار الاشتراكي، ومبدأ التمسك بالديمقراطية الشعبية، ومبدأ التمسك بقيادة الحزب الشيوعي الصيني للدولة والمجتمع، ومبدأ التمسك بفكر ماو ماركس ولينين.

عام 1997 أطلق الأمين العام للحزب الشيوعي الصيني سياسات مفادها: أن المهمة الرئيسة للاشتراكية في الوقت الحالي تتمثل في تطوير قوى الإنتاج لتلبية الحاجات المادية للشعب الصيني وإخراج الصناعات الإنتاجية من حالة التخلف التي كانت تعاني منها، وتطوير الديمقراطية في صفوف الحزب الشيوعي.

تم الإعلان عن المبادئ الناظمة للتنمية في الصين التي أطلق عليها اسم النظرية العلمية في التنمية عام 2007 وهي تشمل مبادئ الاشتراكية العلمية بالإضافة الى الأفكار الجديدة عن الرفاه الاجتماعي والتنمية المستدامة، وتحقيق المزيد من الديمقراطية داخل الحزب والدولة.

الطروحات الفكرية التي ذكرت أعلاه أكدت على تمسك الحزب الشيوعي الصيني بما يحقق تطور الصين وغناها وقوتها والتحسين المستمر في جودة الحياة للشعب الصيني، وجاء تبني الحزب لأفكار زعيمه الحالي شي جين بينغ استمراراً طبيعياً لمسيرة الحزب في نهج الإصلاح والانفتاح.

100 عام بالأرقام

بالانطلاق من عام 1921 حين تم تأسيس الحزب الشيوعي الصيني الى عام 2021 حين رسمت حوالي 30 طائرة رقم 100 في سماء بكين احتفالاً بمرور الأعوام تلك على مسيرة الحزب الشيوعي الصيني.

تكون الصين قد انتقلت من حالة المجاعة والاقتصاد المدمر كلياً بين 1959 – 1961 الذي تسبب بوفاة حوالي 40 مليون صيني، مروراً بإصلاحات دنغ شياو بينغ، التي سمحت للفلاحين باستغلال أراضيهم لزراعة الطعام، إلى عام 2001 حين انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، واليوم، حيث أصبحت الصين أكبر المصدرين في العالم مع أكثر من 1,2 ترليون دولار صادرات. وتمكنت الصين من القضاء على الفقر عام 2020 بعد ثمانية سنوات استثمرت فيها ما يعادل 246 مليار دولار.

تنتقل الصين اليوم من مرحلة «صنع في الصين» التي أصبحت فيها أكبر دولة صناعية في العالم إلى مرحلة «أبدع في الصين» التي تعتمد بالدرجة الأولى على الإبداع والاختراع وتطوير التقانات الجديدة، بموازاة ذلك، لا ينفك الحزب الشيوعي الصيني يردد شعار «لا تنسى أين كان قلبك في البدايات، وحافظ بثبات على مهمتك الأولى»

كلمة الرئيس الصيني شي جين بينغ في الاحتفال

أعلن هنا بمهابة، أنه بعد النضال المتواصل لجميع أعضاء الحزب وأبناء الشعب بمختلف قومياتهم في كل البلاد، فقد حققنا أهداف الكفاح عند حلول الذكرى المئوية لتأسيس الحزب الشيوعي الصيني، إذ أنجزنا بناء مجتمع رغيد الحياة على نحو شامل على أرض الصين، وحللنا بصورة تاريخية مشكلة الفقر المطلق، وأخذنا نتقدم بما يفيض حماسة ونشاطاً نحو أهداف الكفاح عند حلول الذكرى المئوية لتأسيس جمهورية الصين الشعبية، لإنجاز بناء دولة اشتراكية حديثة قوية بشكل شامل. إن هذا هو شرف عظيم للأمة الصينية، وشرف عظيم للشعب الصيني، وشرف عظيم للحزب الشيوعي الصيني.

الصورة عالمياً

• أعلنت المحكمة العليا البرازيلية موافقتها على استجواب مكتب المدعي العام الأعلى رئيس البلاد جايير بولسونارو، بتهمة «التقصير في أداء مهام منصبه» بعد اتهامات فساد بصفقة لقاحات موقعة مع الهند.

• قالت صحيفة «الأنباء» الكويتية نقلاً عن مصدر حكومي: إن العجز المالي المتوقع في السنة المالية 2021/2020 قد يبلغ ما بين 9 إلى 10 مليارات دينار، حسب البيانات الأولية التي أعدتها وزارة المالية.

• أعلنت خلية الإعلام الأمني في العراق عن مقتل 7 أشخاص وإصابة 11 آخرين بهجمات طالت شبكات الكهرباء، وأدت إلى تخريب 61 خطاً رئيسياً للطاقة، علماً أن البلاد تشهد أزمة حادة بالطاقة الكهربائية.

• تداول نشطاء فلسطينيون صورا لجنود صهاينة وهم يقتادون حماراً في قرية جبل المكبر في مدينة القدس، بدعوى استخدامه في أعمال عدائية ضد «إسرائيل» وسط سخرية واسعة عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

• قال وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف عبر «تويتر»: إن «العنف الأمريكي ضد الشعب الإيراني متواصل عبر الإرهاب الاقتصادي».

• قال السفير الروسي لدى الولايات المتحدة أناتولي أنطونوف: إنه «حتى الآن، لم تحدث أية تحولات جوهرية في العلاقات بين موسكو وواشنطن منذ قمة جنيف، إذ مرت عشرة أيام فقط» على قمة الرئيسين.

انتكاسة ليبية أم خلافات مؤقتة لا بدّ منها؟

انتهت جلسات ملتقى الحوار الوطني الليبي قبل يومين وسط أنباء تفيد بالـ «فشل» والـ «سوء» و«تعثر» مسار الحل السياسي، وما يشابه كل ذلك من إشارات سلبية تحاول «نعي» الحل السياسي في ليبيا ودفنه، لكن ما حقيقة ما جرى؟ وهل يتطلب كل هذه الحملة الإعلامية السلبية عليه؟

■ حمزة طحان

جرى في العاصمة السويسرية جنيف منذ أسبوع اجتماع جديد لأعضاء ملتقى الحوار الوطني الليبي امتد ليومين، لمناقشة وإقرار القاعدة الدستورية والقانون المنظم للانتخابات المزمع إجراؤها في الـ 24 من كانون الأول هذا العام، تخلله خلافات وسجالات حادة حول مسائل تتعلق بكيفية ترشح الرئيس ونائبه ورئيس الحكومة؛ عبر قوائم موزعة على المناطق الليبية الثلاث أو الترشح الفردي؟ وحول انتخاب الرئيس؛ من قبل البرلمان أو بالاقتراع السري من قبل الشعب مباشرة؟ وحول الهيئة التشريعية، هل ستتشكل من غرفة واحدة أم غرفتين؛ مجلس نواب ومجلس شيوخ؟ وحول مكان المقرات الرئيسية لهذه المجالس بين بنغازي وسبها والعاصمة طرابلس؟

إن جميع الأسئلة السابقة، والتي نتجت عنها «مناقشات» حادة لم تفض إلى توافقات وإجابات بعد، وانتهاء الاجتماع على هذه الأرضية، تأتي بسياقها الموضوعي والطبيعي ضمن الحياة السياسية الليبية التي شهدت انعداماً في الحريات السياسية وممارستها طيلة عقود خلت، تبعها عقدٌ من الحرب الطاحنة، بما يعني أن عملية التوصل إلى توافقات وحل المشاكل بطرق عملية وبالحدود الدنيا التي تتطلب المرونة والقيام بتنازلات من مختلف الأطراف، تحتاج بعضاً من الممارسة والوقت، وهي التي تجري تماماً الآن.

بالتأكيد، إن المطلوب هو إنجاز الحل السياسي، وتطبيق بنود الاتفاقات بأسرع وقت ممكن لإنهاء الكارثة في ليبيا، إلا أن ذلك لا يعني التسرّع، ومن الطبيعي المرور ببعض العقبات والخلافات- كما غيرها في السابق وتم تجاوزها- ويجري حلها وتجاوزها في الغد أيضاً.

المشكلة الأكبر بذلك تكمن بالتدخلات الخارجية بمسار تطور العملية السياسية في ليبيا، ليس بدءاً من دور الأمم المتحدة الذي بدا ملتبساً خلال الجولة الأخيرة، وليس انتهاءً بالولايات المتحدة الأمريكية مروراً بالقوى الإقليمية من تركيا وفرنسا ومصر.

تعرضت الأمم المتحدة لانتقادات حادة إثر الاجتماع الأخير عبر سوء إدارتها للاجتماع، وجعل السجالات تأخذ وقتاً أكثر من حاجتها، مما سبب إضاعة للوقت المطلوب، إضافة إلى تصريح منسق بعثة الأمم المتحدة في ليبيا، ريزيدون زينينغا، عقب انتهاء الجلسات بوصفه، أن ما جرى «لا يبشر خيراً» وأن الشعب الليبي «يشعر بالخذلان» وبالمختصر تصريحات «إعلامية» ذات شحنة سلبية يسأل الليبيون عن غايتها؟

وتدخل الولايات المتحدة الأمريكية بما جرى عبر اتهام المبعوث الأمريكي الخاص إلى ليبيا، ريتشارد نورلاند، «بعض أعضاء الحوار الليبي» في جنيف بمحاولة عرقلة إجراء الانتخابات؟ وإدخال «حبوب سامة» على حد تعبيره، ليكون تصريحه نفسه عبارة عن تدخل واضح ودس السمّ بين أعضاء الملتقى.

على أية حال، إن ما جرى بعينه لا يمثل انتكاسة أو تراجعاً كما يجري تداوله، إنما ما تلاه من محاولات إعلامية وتحريضية لإفشال المسار السياسي وتأجيج التناقضات من قبل المتشددين سواء دولياً أو محلياً، إلا أن سلوك الليبيين السابق خلال خلافات أكثر حدةً فيما مضى وتجاوزها «يبشر خيراً» بتجاوز العقبة الحالية أيضاً، وصولاً إلى التوافق.

السودان بين فكّي النظام السابق وأخيه المستحدث

منذ أن جرى خلع الرئيس السوداني عمر البشير وبدء تغييرات طفيفة بهيكلية النظام السوداني على يد المجلس العسكري الانتقالي الذي تلاه في السودان منذ عامين، لم تجر أية تغييرات ملموسة إيجابية بالنسبة للبلاد وللشعب، وإنما العكس، حيث تتردى الأوضاع المعيشية والاقتصادية، وتتعمق الأزمات السياسية، ومعها ترتفع وتيرة المشاكل الأمنية، وتشكل هذه الجوانب بمجموعها الاتجاه العام الذي يمضي به السودان منذ عامين.

■ ملاذ سعد

كان يوم الأربعاء الماضي 30 حزيران الذكرى الثانية لانطلاق الانتفاضة السودانية، وقد خرج خلالها السودانيون من جديد بتظاهرات واحتجاجات منددة بالأوضاع السياسية والاقتصادية ومطالبين بالتغيير وإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية، وتوضيح صلاحياتها، وغيرها من المطالب التي لم تتغير عن آخر انتفاضة في 2019، بل زاد عليها الكثير.

وبات واضحاً بالنسبة للسودانيين أن من يقود البلاد حالياً ويعمل على إعادة هيكلتها لا يختلف البتة عن سابقه سوى بالشكل الخارجي، وعلى كافة المستويات من التوجه السياسي إلى النهب والقمع، بل أضف إلى ذلك دفع البلاد إلى «حظيرة المطبعين» مع الكيان الصهيوني.

وبينما تتهم الحكومة السودانية حالياً «فلول النظام السابق» بمحاولاتهم نشر الفوضى وإعاقة التقدم وتوتير الأوضاع، محملين كل ما يجري على مخلفات «النظام السابق» وفق تعبيراتهم، يتهم الأخيرون الحكومة الحالية وجميع إجراءاتها بدفع السودان نحو كارثة اقتصادية وأزمة سياسية طويلة، وبين هذا وذاك يقف السودانيون محتجين على كليهما بسياساتهما التي لا تختلف فيما بينهما أبعد من الشكل الخارجي والإيديولوجي بين «إخوان» و«عسكر».

من بين أواخر إنتاجات الحكومة السودانية الأخيرة، كان قرار تحرير أسعار المحروقات خلال الشهر الماضي، أي رفع الدعم عنها، وتبعها بعد ذلك في الأول من الشهر الجاري إعلان وزير الطاقة السوداني، جادين علي عبيد، عن رفع أسعار الوقود مبرراً ذلك بأن «هذه الزيادة الطفيفة في الأسعار جاءت وفق التقييم الشهري لأسعار البنزين والديزل، وقد تمت وفق الأسعار العالمية.. إذا انخفض السعر العالمي الشهر المقبل، سيتم خفض الأسعار، وهذه سياسة تطبق في معظم دول العالم»، وتأتي هذه الخطوة كواحدة من العديد غيرها من إجراءات التقشف استجابةً لشروط صندوق النقد الدولي على البلاد المثقلة بالديون لمزاعم تخفيفها.

بالتوازي مع ذلك، حاولت الحكومة السودانية امتصاص غضب الشارع عبر قرار صندوق النقد والبنك الدوليين، بأن السودان وصل نقطة القرار في المبادرة المعززة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وأنه سيجري تخفيف الديون الحالية المقدرة بـ 56,6 مليار دولار إلى 6 مليارات.

لكن ما لم تقله الحكومة أو يجري تداوله، أن هذا التخفيض يتطلب إجراءات تقشف حادة جداً، ولن يجري تطبيق التخفيض إلا بعد 3 سنوات بأفضل الأحوال وفق القرار، وبشريطة أن يستمر السودان بالقيام بـ «إصلاحاته» الاقتصادية الحالية، وبافتراض أنه لم تجر في السودان أية أزمات وتغيرات سياسية جديدة، على العكس من الواقع تماماً، والذي يدفع السودانيين أكثر فأكثر نحو موجات احتجاجية مقبلة، تدفع بالتغيير الحقيقي المعبر عن مصالحهم، لا مصالح الغربيين وشركائهم.

قراءة أولية في استراتيجية الأمن القومي الجديدة في روسيا

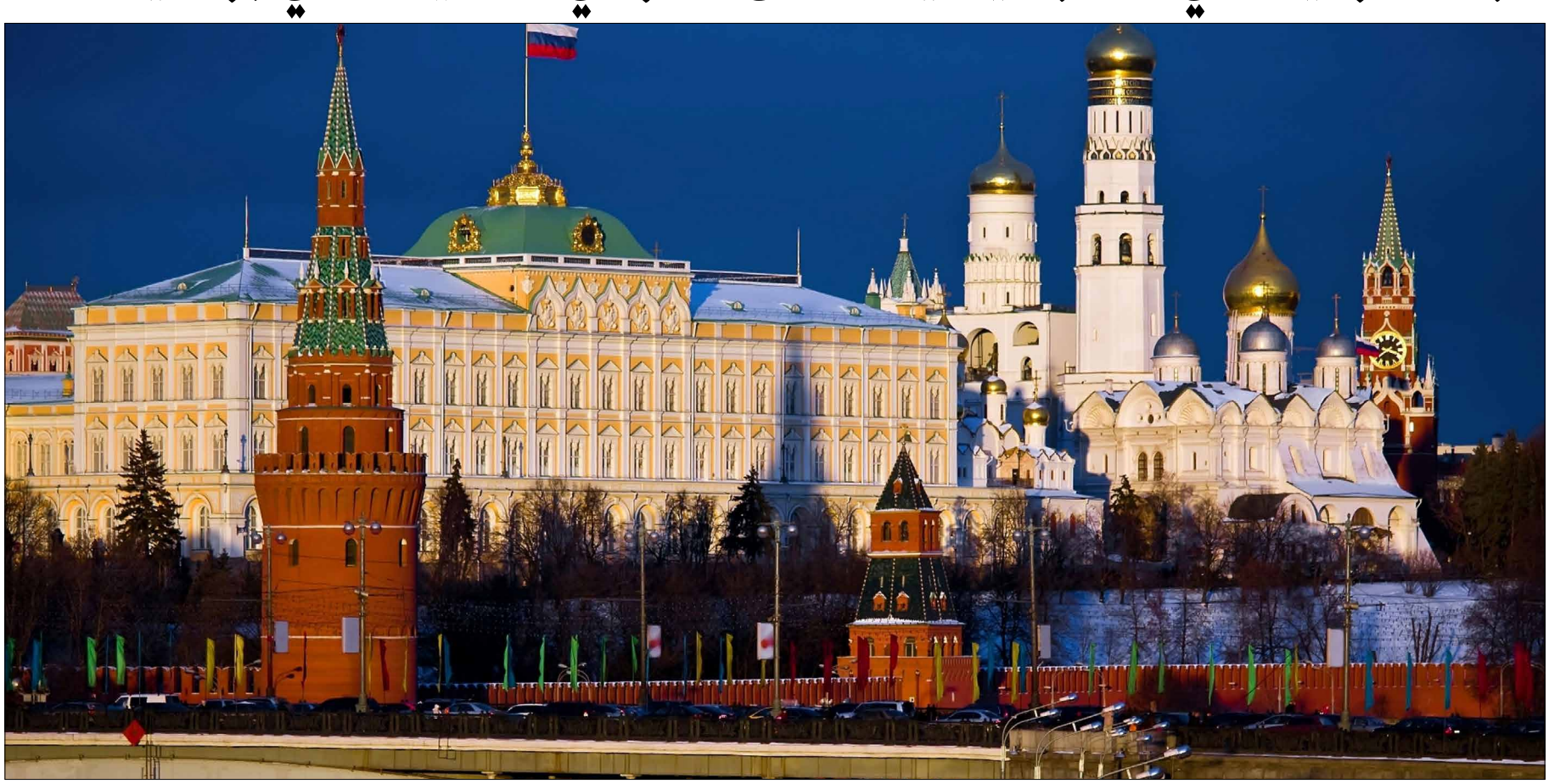

صادق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في 3 تموز الجاري على استراتيجية الأمن القومي الجديدة للدولة الروسية، ليكون بذلك قد ألغى الاستراتيجية السابقة التي تبنتها روسيا في أواخر العام 2015.

■ علاء أبوفرّاج

تحتاج الوثيقة الجديدة وقتاً كافياً لدراسة التوجهات المعلنة من قبل روسيا، ولتلك المواضيع التي ترى موسكو تشابكها مع الأمن الاستراتيجي لروسيا الاتحادية، والأهم من ذلك هو: البحث في كيفية ترجمة ما جاء في الوثيقة الجديدة على أرض الواقع، وفي نشاط روسيا داخلياً وخارجياً.

في الداخل

تستعرض الاستراتيجية الجديدة استجابة روسيا للضغوط والعقوبات الغربية، وكيف استطاعت البلاد تخفيف الآثار السلبية لذلك، وتشير في السياق ذاته، إلى اعتماد سياسة تقليص الاستيراد في قطاعات الاقتصاد الرئيسية، وتأمين البدائل محلياً، وزيادة مستوى الأمن الغذائي وأمن الطاقة، وتذكر الوثيقة ضرورة تقليص الاعتماد على الدولار في مجمل الأنشطة الاقتصادية بما يضمن أعلى درجات الأمن الاقتصادي، بعد أن برهنت التجربة أن الدولار كان بمثابة رأس الحربة في الضغط على المعارضين والمتضررين من سياسات واشنطن على المستوى العالمي.

تحدثت الاستراتيجية عن ضرورة تحصين الجبهة الداخلية، فأشارت بوضوح إلى أن مجموعة من البلدان غير الصديقة «تستخدم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية في الاتحاد الروسي لتدمير وحدته الداخلية»، وعلى الرغم من صحة التوصيف إلا أن خطوط معالجة المشكلة لم تناقش في تفاصيلها، بل اكتفت الوثيقة بذكر بعض الأفكار بشكل شديد العمومية، مثل: «ضمان العدالة الاجتماعية، وتعزيز مكافحة الفساد وإساءة استخدام أموال الميزانية وممتلكات الدولة». إدراج مشاكل البنية الداخلية ضمن أولويات الأمن الوطني إنما يؤشر على تشخيص دقيق للمشكلة مع العلم أن التشخيص الدقيق لا يضمن تجاوزها، لكنه ينجز جزءاً من حلّها.

سياسة روسيا الخارجية

لفتت انتباه عدد من وسائل الإعلام الإشارة الصريحة إلى العلاقات مع الصين والهند، فاستراتيجية الأمن المعدلة تقول بضرورة إدراج التعاون مع الصين والهند على رأس قائمة أولويات الدولة الروسية في مجال السياسة الخارجية، وترى موسكو أن توسيع التعاون ذو الطابع الاستراتيجي بين كل من الصين والهند يعتبر ركناً أساسياً في بناء آليات لضمان الأمن والاستقرار الإقليميين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ويضمن تأمين محيط روسيا عبر إيجاد تفاهمات تساهم في تعزيز الاستقرار في المنطقة.

لم تغفل الوثيقة أيّاً من التهديدات التي يشكلها توسع الناتو في فضاء الاتحاد السوفييتي السابق، بالإضافة إلى الأحلاف التي تتشكل من الدول المعادية والقريبة من الحدود، مما يتطلب تطوير خيارات الردع الروسية بشكل دائم لضمان أمنها، وتأخذ الوثيقة بعين الاعتبار تدريب حلف الناتو على سيناريوهات استخدام السلاح النووي ضد روسيا، والمحاولات الغربية لتحويل المجال الفضائي والمعلوماتي إلى ميادين جديدة للقتال.

ملاحظات أولية

تشمل الوثيقة 44 صفحة تناقش بالتفصيل كل ما يقع ضمن نطاق الأمن الوطني في روسيا، لكن ما جرى ترجمته من الوثيقة حتى اللحظة، يثبت جملة من الاتجاهات التي بدأت بالظهور في روسيا، والتي يمكن تكثيفها عبر جملة من النقاط الأساسية:

- محاولات روسيا للانفكاك عن الغرب والتخلص من علاقات التبعية، لا يمكن أن تُنجز إلا عبر مواجهة مع الغرب، وإن هذه المواجهة تفرضها العقلية الغربية التي لا تستطيع قبول ظهور قوى جديدة على الساحة الدولية، تسهم بشكل كبير في التنمية العالمية، فظهور هذا النمط من القوى في العالم يهدد «قيادتهم غير المشروطة للعالم» ويبدو واضحاً بالنسبة لروسيا كغيرها من هذه القوى، أن الغرب مستعد لاستخدام كل الوسائل المتاحة بغض النظر عن مشروعيتها وتطابقها مع القانون الدولي.
- إن كان الهجوم يأتي من الأطراف الغربية والولايات المتحدة فيجب تقليل أثر الأدوات المستخدمة في هذا الهجوم، ويجري الحديث هنا عن جملة من الإجراءات، مثل: ربط الأمن الاقتصادي الروسي بتخفيض الاعتماد على الدولار الأمريكي، والرد على كل محاولات التوتير في المنطقة بالسعي لبناء علاقات تضمن الأمن والاستقرار لدول آسيا، والإشارة إلى كون بناء العلاقات مع الصين والهند على رأس الأولويات إنما يعني ضمناً: أن روسيا ترى تجاوز الخلافات الصينية– الهندية ضمن عناصر أمنها الوطني.
- تضع الوثيقة ضمن أهدافها تحقيق نمو اقتصادي في روسيا يتجاوز الوسطي العالمي، وإدراج هذا الطرح ضمن «استراتيجية الأمن القومي» في البلاد يتجاوز الآثار الاقتصادية لهذا النمو، ويستهدف النتائج السياسية إذا ما تحقق هذا الهدف، فروسيا تحجز لنفسها مقعداً ضمن الدول الأسرع نمواً في العالم، وترى أن تحقيق هذه المعدلات من النمو هو طريق إجباري أيضاً للحفاظ على «الشعب الروسي» ومنع تفتيت البلاد.

استطاعت روسيا خلال هذه الفترة التعامل مع جملة التحديات التي لحظتها باكراً وتنجح حتى اللحظة باستشراف ملامح التطور اللاحق أملاً

في العام 1997 أعلن عن أول وثيقة من هذا النوع في روسيا في فترة ما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وجاءت الوثيقة الأولى في ذلك الوقت تعبيراً موضوعياً عن تراجع روسيا في لعب دور على الساحة الدولية، مما أضر بمصالحها وأمنها القومي من جهة، وتعبيراً عن إمكانية تجاوز ذلك من جهة أخرى. وجاءت الوثيقة بمثابة خطة شاملة لترميم النواقص والانطلاق نحو مرحلة جديدة من التاريخ العالمي. فالوثيقة الأولى الصادرة في أواخر العام 1997 تنطلق من وجود فرصة لتشكيل عالم متعدد الأقطاب، وتلحظ الملامح الأولى لهذا العالم، وتدرك منذ البداية أن هذه العملية ستكون عملية طويلة وشاقة، بسبب سيطرة نمط محدد وسائد في العلاقات الدولية يقوم على استخدام القوة العسكرية. الأهم: أن هذه الوثيقة التاريخية أقرت أن هناك تطوراً في شكل العلاقات الدولية سيسمح للاتحاد الروسي بأن يضمن أمنه، ولكنه يفرض أيضاً، جملة من التهديدات التي سترافق تغيير مكانة روسيا في العالم، وصعوبات في تنفيذ الإصلاحات الداخلية التي قد تلعب دوراً حاسماً في نهاية المطاف. هذه اللمحة السريعة تؤكد دقة ما جاء في وثيقة تعود إلى أكثر من عشرين عاماً، وتؤكد أن روسيا استطاعت خلال هذه الفترة، التعامل مع جملة التحديات التي لحظتها باكراً، وتنجح حتى اللحظة باستشراف ملامح التطور اللاحق أملاً في الاستجابة السريعة للمتغيرات الدولية. وتعد هذه النزعة في روسيا جزءاً من نزعة عالمية سمحت لقوى كروسيا والصين والهند وإيران وغيرها من الدول النامية أن تفرض نفسها على الساحة الدولية، وأن تساهم في اتخاذ القرارات التي تمس مصالح شعوبها.

مساءلة الواقعيّة الصينيّة بكلّ ما يخطر

في أواخر القرن العشرين وبداية قرننا، انتشرت قناعة بأنّ الصين هجرت الاشتراكية. لكن في 2018 أشاد الرئيس تشي جينبينغ بأنّ ماركس هو أعظم مفكّر في العصر الحديث، وأكّد مجدداً التزام الصين برؤيته عن الشيوعية، الأمر الذي يرغب الكثيرون من اليسار بالتعاطي معه جدياً متزامناً مع كمّ هائل من الأسئلة التي تخطر بالبال. تقدّم قاسيون ترجمة تلخيصيّة في جزأين لحوار طويل أجراه ألكسندر نورتون مع كيث لامب: الشيوعي الإسكتلندي الذي يعيش في الصين ويدرّس فيها ويعمل معلقاً في عدد من وسائل الإعلام، محاولاً الإجابة عن بعض هذه الأسئلة.

■ كيث لامب وألكسندر نورتون
ترجمة: قاسيون

● هل أنت حرّ في إجراء هذه المقابلة؟ هناك انطباع في الغرب بأنّ اللقاءات مراقبة، ويتم ملاحقة ناقدي الحكومة ومعاقبتهم. هل مسموح لك الحديث عمّا هو غير مسموح الحديث عنه؟

يمكنك التحدث في أيّ شيء تريده، ولم أجد يوماً مشكلة في ذلك. في الحقيقة أرى أحياناً بأنّ هذه الحرية بحدّ ذاتها مشكلة لعدم وجود تصحيح سياسي لازم من الجهات المعنية. أمّا أن تنشر في الصحف فهو أمر يخضع لمعايير رقابية مختلفة. يمكنك إيجاد كافة الأحاديث على الشبكة، الناس يقولون ما يريدون ولا أحد يحذف شيئاً، بينما في الحقيقة تمّ حذف كلامي عدّة مرات في الغرب، مثلما حدث في الغارديان البريطانية. أنا لا أقول بأنّه لا توجد رقابة على الإطلاق، فهناك مواقع محظورة في الصين.

الرقابة هنا لها شكل مختلف، فمثلاً لا يتم منع التحدث في أيّ موضوع، يجري التدقيق على الكيفية والمكان الذي يتم تناوله فيه. كمثال: في الكثير من الجامعات والمدارس، يرد شرط في العقد معهم ينصّ على عدم القيام بعمل تبشيري ديني أو التحدّث عن استقلال تايوان والتيبت. أمّا الحديث خارج الصفوف الدراسية فلا أحد يضع عليه رقابة، حتّى أنني قابلت عدداً كبيراً من الأمريكيين الذين يصرحون علناً بأنّهم موجودون في الصين بهدف تحويل الناس إلى المسيحية.

● ألا يتمّ إرسال هؤلاء إلى معسكرات الاعتقال أو «الإرشاد»؟

لا، بل يتم استقبالهم عادة بشكل جيّد جداً لأنّ الكثير من الصينيين يرغبون في تعلّم الإنكليزية، والمبشرون يميلون ليكونوا صبورين. لكن إذا ما توخينا الدقة، فعندما يوقعون عقداً مع مؤسسة، فسيحوي عادة شرطاً يحظر القيام بأعمال التبشير الديني.

● عادة ما تكون رواية الغربيين كالتالي: «كان ماو مؤمناً بحق، بقدر ستالين أو أكثر منه حتّى، وقد حاول في سنواته الأخيرة القفز إلى نمط شيوعيّة أنقى بلا طبقات، لهذا أطلق الفوضى بثورته الثقافية ليتجنّب ما كان يتوقّعه من فوز أنصار السوق. كان الأمر كارثياً، وسيطر أنصار السوق في النهاية وأنشأوا البلد المعاصر المفرط في الرأسمالية، مع إبقاء الحزب الشيوعي في السلطة فقط ليحافظوا على سيطرتهم وبجنبهم مصير يشبه مصير تشاوشيسكو». هل بعض أو كامل هذه الرواية مقبولة في الصين؟ وماهي النسخة الصينية؟

يحكم الصينيون على ماو بأنّ ثلثي ما قام به صحيح، وثلث ما قام به خاطئ. يرون الأخطاء التي ارتكبها جزءاً من العملية الثورية، لكنّهم يميزون الأشياء الجيدة أيضاً مثل القضاء على الأوبئة الرئيسة والأميّة والانتقال إلى التصنيع. لكنّ مسألة الماويّة ضدّ السوق هي جدال خاطئ، فهي تتناسى سياق التاريخ.

تكمن هنا مشكلة الديمقراطية الليبرالية رأينا في الغرب قوى رأس المال وهي تسلبنا صناعاتنا الوطنية وأرباحها التي خصخصتها

ففيما يخص النظام المؤيد للسوق الذي يملكونه اليوم، فهو مجرّد وسيلة لبناء الاقتصاد. لقد حلّ الكثير من المشكلات للمواطنين الصينيين الذين طالبوا بمنتجات للاستهلاك، وأنقذ ملايين البشر من الفقر – وهذا يعاكس مطلقاً الكثير من الدول في العالم النامي التي اتبعت سياسات السوق لأعوام وبقيت غارقة في الفقر. لا يمكنك أن تقول بأنّ الصين تحولت إلى الرأسمالية دون أن يتبادر إلى ذهنك الاختلافات مع بلدان كإندونيسيا والفلبين.

إذا ما وضعنا نصب أعيننا أنّ معظم القيمة الزائدة المنتجة في الصين تذهب خارج البلاد– يمكن أخذ آي–فون كمثال بارز: حيث لا يبقى من الأرباح سوى 3% في الصين– فالمتبقي يستخدم لتطوير البلاد. العديد ممّا تبقى من الشركات المملوكة للدولة صناعية احتكاريّة إلى حدّ كبير، ويتم توجيهها بشكل مباشر نحو التنمية، في حين تمّت خصخصة الصناعات التي تعمل بشكل أفضل في ظروف السوق.

تكمن هنا مشكلة الديمقراطية الليبرالية. رأينا في الغرب قوى رأس المال وهي تسلبنا صناعاتنا الوطنية وأرباحها التي خصخصتها. في بريطانيا كمثال، تمّ إطلاق حملة علاقات عامة هائلة في عهد تاتشر تهدف لإقناع البريطانيين بأنّ ما يجري هو الأمر الصائب، كلّ ذلك أثناء تدمير هذه الصناعات من الداخل. لم يحدث هذا الأمر بشكل غير ديمقراطي، بل تمّ تحقيقه من خلال الديمقراطية الليبرالية.

وعندما تؤدي هذه الديمقراطية إلى وصول اشتراكيين إلى الحكم، كما هو الحال في فنزويلا، تتم معاقبتها من قبل الولايات المتحدة ورأس المال العالمي، والأسوأ هو تمويل ودعم وسائل لإعادة الدكتاتوريين اليمينيين إلى الحكم بعد الإطاحة بالحكومات المنتخبة.

● هل يفهم أو يقبل الجميع ذلك؟ هل هناك غالبية تقول: «حسناً في الستينات قاتلنا ضمن الحرس الأحمر وملكنا السلطة لنسائل كلّ من يملك عقلية رأسمالية، ثمّ بعد ماو وافقنا على أنّ نجعل الصين المكان الأزهد ثمناً لإنتاج أيّ شيء، وذلك بهدف تأمين الموارد لبناء الاشتراكية غداً»؟

إنّهم يفهمون السياسة المتبعة. قاتلوا مرتين في كوريا وفيتنام، لهذا يدركون الوضع الجيوسياسي والتاريخي. وفيما يخص السوق، فهم يقبلونها على أنّها ديناميكية ضرورية. بالنسبة للكثيرين هناك الكثير من الضغط وساعات العمل الطويلة...إلخ، لكن تمّ إقناعهم بها بوصفها حقبة عابرة وليس نهاية التاريخ.

حتّى 2012 كنت نفسي أشكّ في هذا. كمثال: قال دينغ «مهندس الانفتاح الصيني» بأنّهم سيطورون شرق الصين أولاً، ثمّ سينتقلون إلى غربها. لكنّ ذلك لم يحدث، وهو في الحقيقة لم يكن أمراً مربحاً إلى الإطلاق. ولهذا كنت كبقيّة الماركسيين الغربيين الذين ينظرون إلى الصين بوصفها مجرّد دولة نيوليبرالية أخرى.

لكن بدءاً من 2012 «مع أنّهم بدأوا قبل ذلك في الواقع» شهدت تغييرات مذهلة في غرب الصين. أحد الأمثلة التي يمكنني استحضارها هي مدينة ينتشوان في الغرب. كانت فقيرة وقذرة عندما اعتدت الذهاب إليها– أكشاك سكنيّة في كلّ مكان، والناس لم تكن قادرة حتّى على الاستحمام، ولديهم بنية تحتيّة سيئة. في 2012 كانت المدينة قد حوّلت نفسها: لم يعد هناك أحياء فقيرة. أصبح الناس نظيفين، والمكان أصبح نظيفاً. سافرت على طول غرب الصين، وينتشوان ليست حالة خاصة. كان عليّ أن أقرّ بأنّ الحزب الشيوعي الصيني وفّى بوعده.

● قلت: «تمّ إقناعهم بها بوصفها حقبة عابرة وليس نهاية التاريخ»، كيف تمّ

بالبال: «1: رأسمالية أم اشتراكيّة»

إقناعهم بذلك؟

أهدافهم الاشتراكية ليست سراً، فهم يتعلمونها في كلّ مكان: في كتبهم المدرسية وفي الصحف...إلخ، ويتم نقاشها علناً. يتم منحهم مواعيد دقيقة مع كلّ خطّة خمسية. كان 2020 هو العام الذي وضعوه للقضاء على الفقر المدقع. لو كنت سألتني في 2012 إن كان هذا سيتم، لكنت أجبتك بالنفي. لكنّهم حققوه قبل شهر من ميعاد الاستحقاق. لهذا عندما يقولون بأنّهم وضعوا 2030 موعداً لتحقيق مجتمع متوسط الثراء، مثل البرتغال أو اليونان، فعليك أن تصدقهم.

كان القضاء على الفقر في 2020 أمراً كبيراً واستغرق عملاً كثيراً. تمّ إرسال عدد من أصدقائي الذين عملت معهم في التدريس وكانوا ينتمون إلى كوادر الحزب إلى الأرياف للمساعدة. تمّ إرسال الكوادر إلى القرى للبحث عن الأسباب واقتراح الطرق للتعامل مع الفقر. في الحقيقة خصّ هذا الأمر الفلاحين أكثر ممّا تعلّق بالعمّال. قد لا يكون عامل المصنع ثرياً، لكنّه ليس واقعاً في الفقر المدقع كذلك. بينما في 2030 سيكون الأمر أشبه ببناء أسس لدولة الرفاه.

● ما لذي تعرفه عن المسألة اليوغورية؟

قبل 2016، كان اليوغوريون الوحيدين الذين قابلتهم هم باعة جوالون وتلامذتي. كان الباعة الجوالون غير سعيدين بالحزب الشيوعي الصيني وعبّروا عن رغباتهم بالاستقلال. كانوا دائماً شديدي الفقر ومن شمالي تشينغيانغ.

بدءاً من 2014 بات هناك فجأة عددٌ كبير من التلاميذ اليوغور الذين وصلوا للجامعة وباتوا تلامذتي. تحدثت معهم عن الوضع في تشينغيانغ، ولمفاجأتي لم يكونوا يشاطرون الباعة الجوالين آراءهم. كانوا يوغور بشكل مميّز، لديهم لغتهم الخاصة وفخورون جداً بانتمائهم، لكنّهم كانوا مؤيدين للصين.

قادني هذا في 2016 للرغبة بالاستطلاع بنفسي. وجدت هناك مجتمعاً منقسماً. زرت العديد من القرى، وتفاجأت بالعدد الكبير من اليوغور الذين يدعمون الدولة الصينية.

قمت بجولة مع سائق تاكسي في تشينغيانغ، وكان مناهضاً بشكل كبير للصينيين من عرق الهان. سألته عن الشرطة، فأجابني بأنّ جميعهم من اليوغور، لكنّه رأى بأنّهم كلاب للهان وبأنّهم سيسجنونك إذا ما تجرأت على رفع علم الاستقلال. بدا غريباً بالنسبة لي أن يكون هناك شرطة من اليوغور– تخيّل مثلاً بأنّ الشرطة في إيرلندا الشمالية أثناء التوترات كانوا من الكاثوليك! وفي جولة مع سائق تاكسي آخر من اليوغور، اعتبر أني أهنته عندما أطريت على لغته الماندارين، فقد اعتبرها تقليلاً من شأنه. تحدثت مع فتيات من اليوغور اعتبروا بأنّ كونهم جزءاً من الدولة الصينية يقويهم، فهم يرون بأنّ الدفع نحو استقلال تشينغيانغ ذو طابع إسلامي، وهنّ لا يردن أن تصبح بلدهن إسلامية.

المشكلة المعقدة هناك أنّ اليوغور في أقصى غرب تشينغيانغ شعروا بأنّه قد تمّ هجرهم، لكنني أرى بأنّ الكثير من التنمية تحدث هناك اليوم. هناك بالتأكيد توتر عرقي، لكنّه أمر شديد التعقيد. كما أنّ هناك الهجمات الإرهابية وأبرزها في محطة كونمينغ للقطارات. حدثني صديقي وهو من الهان، بأنّ الكثيرين من الهان قد تجمعوا وبنيتهم مهاجمة اليوغور انتقاماً من التفجيرات، لولا تدخّل الجيش وإغلاق المنطقة.

الادعاءات الغربية بأنّ هناك 3 ملايين من أصل 10 ملايين يوغور هم الموجودون في الصين، أي كامل البالغين من اليوغور، موجودون في ما سموه معسكرات الاعتقال، سخيفة. لو كان هذه الحال لرأينا أزمة لاجئين على الحدود الصينية، وليس أعلى نسب ولادات.

إنّ الذين ينساقون وراء الآلة الدعائية الغربية يجب عليهم أن يتذكروا بأنّ ذات الآلة كانت مسؤولة عن إخفاء جرائم الحرب الإمبريالية. يمكننا أخذ مثال «الناشط اليوغوري» الأمريكي روشان عبّاس، والذي تبيّن بأنّه كان يعمل مترجماً لعمليات استجواب اليوغور في سجون غوانتانمو العسكرية غير الرسمية الأمريكية.

لكن عندما نقول بأنّه لا يوجد لا معسكرات اعتقال ولا إبادة جماعية في تشينغيانغ، فهذا لا يعني بأنّنا نقول بأنّ الأمور «ورديّة» ولا يوجد مشاكل. تمّ وضع قرابة 100 ألف شخص في مراكز إعادة التأهيل بعد اضطلاعهم بأعمال متطرفة وإرهابية، لتعليمهم مهارات ووظائف حياتية. والآن علينا أن نسأل: هل هذا مثالي؟ ربّما لا، لكنّه بالتأكيد أفضل من الحلّ الغربي للتطرّف والإرهاب الذي قاد إلى ملايين القتلى، ولم يؤدِّ إلّا إلى مزيد من التطرّف والهجمات الإرهابية.

كما أنّ علينا عند التحدث عن هذه المراكز أن نذكر بأنّ الهجمات الإرهابيّة التي حدثت في تشينغيانغ كانت أسوأ من أيّ شيء اختبره الغرب. لكنّ هناك عدد من القوى في الغرب تودّ تحويل المنطقة إلى عراق أو أفغانستان أخرى، وهم يريدون شيطنة الصين لتبرير أيّ أعمال عدوانية مستقبلية.

● تمّت مؤخراً إذاعة وثائقي مكثّف الدعاية على شبكة نتفليكس بعنوان: «المصنع الأمريكي»، يتحدث عن شركة صينية استولت على مصنع للزجاج في ديترويت، وكانت مشتركة في الأجور المنخفضة وممارسات العمالة السيئة وإفشال العمل النقابي. يعرض الفلم إحضار مدراء المصنع الأمريكي إلى الشركة الأم في الصين لتدريبهم، حيث أثارت إعجابهم أنظمة العمل لساعات طويلة والعطل القليلة وظروف العمل السيئة. كان شقيق الملياردير الرأسمالي الذي يملك المصنعين هو رئيس الفرع المحلي للحزب الشيوعي. عندما يقوم نظام بشكل نشط بدعم وتعزيز استغلال العمّال على أساس عالمي، هل يمكن حقاً تسميته اشتراكياً؟

هذا سؤال ممتاز، ويضيء على التناقضات الموجودة في الصين. أولاً: يوجد في الصين الكثير من القوانين الجيدة لصالح العمّال، ولكنّها لا تطبق دوماً بالصرامة اللازمة. يمكن رؤية بعض هذه الممارسات العمالية السيئة بوصفها طريقة لتعلّم تفاديها، بينما علينا النظر إلى أخرى ضمن منطق مراكمة رأس المال. أمّا بالنسبة لإفشال العمل النقابي، فلا وجود لنقابات مستقلة في الصين.

لكن إذا ما تفحصنا الأمر عن قرب، فهذه الممارسات هي التي جذبت رأس المال الأجنبي الذي أحضر بدوره التكنولوجيا التي بنيت التنمية الصينية عليها. أنا هنا لا أدافع عن مجمل العملية، وقد يبدو ما سأقوله قاسياً: أنا أفضل أن أرى عمّالاً يعرقون لبناء الاشتراكية، على أن أراهم يموتون في ميادين المعارك ومن الفقر.

وبالنسبة للاشتراكية، فلست أظنّ بأننا قادرون على تسميتها بالاشتراكية الآن. غير أنّ الصينيين يدركون هذا التناقض أيضاً، فهم لا يدّعون بأنّهم في طور الاشتراكية أيضاً. إنّهم يسمونها «المرحلة الأولى من الاشتراكية»: أي أسواق تقودها الدولة لبناء القاعدة الصناعية والتكنولوجيّة. لكن بالرغم من كلّ ذلك، من المؤكد أنّ ساعات العمل الطويلة والاستغلالية، لا تقارن بالأيام الأولى للتصنيع في الغرب. وبكل تأكيد القوى العاملة الصينية أفضل حالاً بكثير من أترابهم، في الهند كمثال.

لكن علينا الإقرار بأنّ مثل هذه الممارسات يمكنها أن تقوّض كلّ من النوايا الحسنة للعمّال، وقيم الاشتراكية، وحتّى الثورة. ذهب ماو أولاً إلى سياسة «الديمقراطية الجديدة»، والتي تشبه سياسة النيب التي اتبعها لينين. إنّها عودة إلى نظرية بناء الاشتراكية بخطوتين، وعندما تكون البلاد متطورة كفاية يصبح هذا غير ضروري. يشعر الحزب الشيوعي الصيني بأنّه اكتشف بالفعل طرقاً أخرى أيضاً.

ذهب ماو أولاً إلى سياسة «الديمقراطية الجديدة» والتي تشبه سياسة النيب التي اتبعها لينين إنّها عودة إلى نظرية بناء الاشتراكية بخطوتين

«العلم في مجتمع منقسم طبقياً» بقلم العالِم الشهير جون بيرنال

«كانت التحولات المتعاقبة في التقنية- التي حدثت منذ بداية الحضارة حتى يومنا هذا- مدفوعة عند كل منعطف بمصالح الأفراد والجماعات المنتمين إلى الطبقة الحاكمة في كل عصر. وعندما كان ثمّة فوائد تجنيها الطبقات الاجتماعية الأخرى فإنها كانت فوائد عرضية. فحتى يستطيع العبيد والأقنان أداء أعمالهم وينتجوا، كان عليهم أن يظلوا على قيد الحياة. وعندما تصبح آلية الحضارة أكثر تعقيداً، تبرز الحاجة الاجتماعية لأن يتلقّى بعض المنتجين تعليماً مناسباً. قد نعجب حقّاً بالأهرامات كإنجاز معماريّ وهندسيّ، لكن ما تمثّله هو إهدار لجهود عشرات الآلاف من البشر من أجل المنفعة الافتراضية لروح الفرعون، واكتساب المقاولين الكهنة لنسبة ما من الهيبة والثروة. تذكرنا الآثار الدائمة الوحيدة التي تركها لنا الأقدمون في المدن والأرياف المدمرة، بالثمن الذي كان على الناس دفعه مقابل تقدم الثورة الصناعية. والآن، في عصر العلم هذا، كم هو قليلٌ ذلك النصيب من المعرفة والمهارة والبراعة الجديدة التي يتم استخدامها لتحسين حقيقي للظروف البشرية، وبالمقابل، كم من المال يخصّص للتدمير المطلق!» - جون ديزموند بيرنال

■ جون بيرناك
تعريب وإعداد: د. أسامة دليقان

نحن مدينون بتطور العلم، كما في الجوانب الأخرى للحضارة، لعمل المجتمعات الطبقية، وهذه حقيقة تاريخية ومن غير المجدي تصوّر طريقة أخرى غيرها كان بإمكان العلم سابقاً أن يتطور بواسطتها، ولكن من الغباء أيضاً الافتراض بأن هذه الحال يجب أن تستمر تحت الرعاية نفسها «رعاية المجتمع الطبقي». لقد تركت لنا المجتمعات الطبقية بعض الأشياء الجميلة للغاية، لكنها تركت لنا أيضاً طرقاً سيئة للغاية للحصول على هذه الأشياء واستعمالها.

ضيق المصالح البرجوازية كمعرقل للعلم

هناك أمثلة عديدة أوضحتْ من خلالها أنّ المعيار الوحيد للتقدّم التقني كان إما التطبيقات الناجحة في الحرب أو المُربحة في السلّم. في حين كان إنشاء تقنيات جديدة، السبيل الضروري الوحيد المتاح لتقدّم العلوم.

في تاريخ الكيمياء والكهرباء بشكل خاص، لم يكن ممكناً أنْ تصبح مادة كيميائية جديدة أو جهاز كهربائي جديد أساساً لمزيد من التقدم العلمي، إلّا عندما تظهر بشكل مواد تجارية، كان ذلك يتمّ غالباً بعد تأخير لسنوات عديدة عن تاريخ اكتشافها الأول!

وحتى إبّان فترات التقدم في القرن التاسع عشر، كان الافتقار إلى الربح المتوقّع هو ما منع الرأسماليين، قصيري النظر والمقيَّدين بالتقاليد، من النهوض بمشاريع جديدة إلّا بعد اطمئنانهم بعد فترة طويلة بأنّها مربحة، رغم وضوح أنها مجدية تقنياً منذ البداية. وكانت حصيلة التأثير هي تأخير كبير وغير منتظم لتقدم العلم بالنسبة للإمكانات التي كانت متاحة.

الاحتكارات والضعف النسبي للابتكار

الآن، بعد أن أتيحت عمليات التطبيق العلمي في البحث الصناعي المنظم، قد يُعتقد أن هذه التأخيرات ستصبح شيئاً من الماضي. في الواقع، رغم أنّ عقبة نقص رأس المال قد تم تذليلها مع تمركز رأس المال بمستويات أكبر، لكن يبدو أن هذا كان على حساب الحافز الذي كانت المنافسة تقدّمه؛ بحيث إنّ الاحتكارات الكبرى، التي حلّت محلّ العديد من الشركات المتنافسة، لا تبدو في عجلة من أمرها لإجراء ابتكارات جذرية. ويمكنني إعطاء أمثلة عديدة على ذلك. على سبيل المثال: رغم كون المبادئ الكامنة وراء إضاءة الفلورسنت كانت معروفة بالفعل حتى قبل ظهور المصابيح الفتيلية؛ ولكن كان لا بد من مرور أربعين عاماً قبل أن تجد الأبحاث دعماً رأسمالياً كافياً لجعلها ممكنة تجارياً. إنّ النجاحات الشهيرة للعلم الموجَّه احتكارياً، مثل: النايلون والتلفزيون، قد تُعمينا عن الأشياء التي لم يتم تحقيقها من إمكانات التطبيقات العلمية، والمعروفة فقط لعدد قليل من العلماء والناس، الذين يرون جيداً مدى ضآلة استخدام الموارد الهائلة للمعرفة الفعلية، بسبب التوجيه الخاطئ والقيود المفروضة على كل شيء لا يعد بربح فوري. لقد تمّ، بطريقة أو بأخرى، إبعاد العلم عن خدمة عموم البشرية. وليست الأشكال الخاصة للمجتمعات الطبقية هي ما يُقيّد العلم، بل جوهر المجتمع الطبقي بالذات: استغلال الإنسان للإنسان.

الواقع الطبقي مترسّخٌ بالأفكار

إنّ وجود المجتمعات المنقسمة طبقياً لا يؤثر فقط على النتائج المادية للمعرفة، بل يعمّق رسوخها في الأفكار. الطبقة الحاكمة المستغلة متعلمة ومثقفة، والأفكار الأساسيةَ التي تجد تعبيراً عنها في الأدب والعلوم مشوبة حتماً بالتصورات المسبقة للطبقة الحاكمة وبتبريراتها الذاتية. في الوقت نفسه، فإن صندوق الخبرة العملية الذي يُكتَسب مع العمل اليومي، يحافظ على المجتمع كله معزولاً عن الآداب والمعرفة الأكاديمية.

لنلاحظ بأن فترات الإنتاجية الأكبر في الفنون والعلوم– كما في زمن الإغريق الأوائل وعصر النهضة والتنوير– كانت جميعها تلك التي أحدثت فيها جزئياً تداخلات عبر الحواجز الطبقية، ولو لفترة قصيرة نسبياً. في مثل هذه الفترات، يكون هدف الطبقة الصاعدة هو استيعاب معرفة القراءة والكتابة والثقافة والعلم، وبالتالي جعلها، عبر هذه العملية، متاحةً بشكل أكثر عمومية.

كان الهدف من الفلسفة، كما بدا لليونانيين، هو تقديم وصف متماسك للكون بأسره، باستخدام النظام الذي كشفت عنه لتبرير النظام الاجتماعي «نظام الدولة– المدينة» على وجه الخصوص. كان النموذج الأفلاطوني، تماماً مثل الوسطية الأرسطية، عبارة عن تراكيب سياسية– علمية.

عندما فشل العقل، استُدعِيَ الإيمانُ لمساعدته، إنْ لم يكن لتبريره، فعلى الأقل لجعل النظام الاجتماعي الظالم للإمبراطورية الرومانية مقبولاً، كخطوة إلى «الجنة». تراجع العلم مرة أخرى، ظل لفترة طويلة مقيداً بمذهب مدرسي «سكولاستي» كان الهدف الرئيس منه هو: التبرير مرة أخرى من الكتاب المقدس والعقل لأوجه القصور الجنونية والظلم الجسيم للنظام الإقطاعي.

كانت الخطوة الحاسمة، التي اتخذت في عصر النهضة، هي الفصل بين العالمين الروحي والمادي، وترك العلم الطبيعي حرّاً نسبياً بما يكفي ليتحول إلى ربح عملي، ولكن مع الأفكار التي لا تزال مستمدة من النظام اللاهوتي الفلسفي القديم. ومهما كانت كبيرةً النجاحاتُ المادية للعلم الجديد، فقد ظلت هذه الأفكار مغمورة بعمق، خلال المراحل المتفائلة المتقدمة للثورة الصناعية، وعادت إلى السطح مرة أخرى مع تلاشي النظام.

كما في الأزمنة السابقة، فإن الحاجة إلى فلسفة تبرّر نظاماً غير مبرر جوهرياً للحكم الطبقي ينتج تشويهاً مثالياً للفلسفة. البعض منها هو تعريف ساذج للروحي، والمثل الأعلى، يناسب الطبقات العليا، ويستخدم لتغطية نظام المجتمع بالتعويض الإلهي. في شكل أكثر تعقيداً، تم اعتماده بشكل خاص في المسيحية، تم إضفاء الطابع الديمقراطي على الروحانية بشرط ترك السلطة والثروة، في «وادي الدموع» العَلمانيّ هذا، للسلطات الزمنية الثلاث، في الشكل الأكثر تطرفاً من الغيبية، تتم الدعوة إلى التراجع إلى عالم غير واقعي، ونتيجة لذلك يصبح غير ذي صلة بكيفية إدارته. هذه المقاربات شبه الدينية هي وسيلة للتغلغل بالنسيج الأساسيّ للعلم نفسه وإبعاده باستمرار عن العالم الحقيقي.

ما يقيّد العلم في المجتمع الطبقي هو جوهر هذا المجتمع بالذات استغلال الإنسان للإنسان.

■ جون ديزموند برنال John Desmond Bernal «ولد في 10 أيار 1901 وتوفي في 15 أيلول 1971»، أحد أشهر العلماء البريطانيين وأكثرهم إثارة للجدل، وخاصة لكونه شيوعياً. فيلسوف علم ومؤرّخ للعلوم. عرف باستخدامه للأشعة السينية كطريقة لتحليل المواد البيولوجية، مما جعل منه رائدًا في مجال علم الأحياء الجزيئي. أسهم برنال باستخدام الأشعة السينية كتقنية مهمة وفاعلة في علم البلورات. ولد في أيرلندا ودرس فيها، وكذلك في جامعة كامبردج، ثم أصبح محاضراً في كلية بركبيك بلندن عام 1938. ومن كتبه «الوظيفة الاجتماعية للعلوم» عام 1939، وكتاب «العلوم في التاريخ» عام 1954 في أربعة مجلدات «نشأة العلم– الثورة العلمية والصناعية– العلوم الطبيعية في عصرنا– العلوم الاجتماعية وخلاصة». المادة هي تلخيص لفقرة تحمل عنوان «العلم في مجتمع منقسم طبقياً» من المجلد الرابع من كتابه المذكور أعلاه «القسم8، الفصل14، الفقرة 14،4– الناشر Penguin Books الطبعة الثالثة 1969».

كتاب يوثق لمحطات من تاريخ سورية

يوثق كتاب «ذاكرة الثورة المجاهد متعب الجباعي 1920-1939» محطات مفصلية من نضال الشعب السوري ضد الاحتلال الفرنسي والتضحيات التي قدمها على مذبح الحرية لتحقيق الجلاء وطرد المستعمر.

■ قاسيون

الكتاب الذي أعده ووثقه المهندس سميح متعب الجباعي يقع في جزأين يزيد كل منهما على 550 صفحة ويحتويان 3 أبواب و35 فصلاً اعتمد مؤلفه على ذاكرة والده المجاهد الراحل متعب الجباعي ومشاهداته خلال مشاركته في معارك النضال ضد الاحتلال في توثيق الأحداث التي عصفت بسورية منذ احتلالها من قبل المستعمر الفرنسي واندلاع الثورة السورية الكبرى بقيادة المجاهد سلطان باشا الأطرش وصولاً إلى توقيع معاهدة عام 1936.

ويعرض الكتاب فضل كفاح ونضال السوريين ذاكراً أسماء رجال شاركوا في الثورة السورية الكبرى. معتمداً على تصوير الوثائق التي استند إليها في نهاية كل فصل حتى يتسنى للقارئ مراجعتها بيسر وسهولة مع تضمينه لقصائد عديدة تغنت بأمجاد الوطن والآباء والأجداد.

واعتمد مؤلف الكتاب على تسجيل صوتي مدته سبع ساعات لوالده عن ذكريات تلك الحقبة وقاطعها مع 500 جريدة ومجلة عالمية صدرت تلك الفترة. كما يحتوي الكتاب أكثر من 400 وثيقة مصورة وأسماء أكثر من خمسين شاعراً مع شرح مسهب للمعارك والمآثر التي قام بها الآباء والأجداد في سبيل الجلاء.

وتحدث الكاتب والشاعر عادل البعيني أن الكتاب تميز بشموليته وعموميته وغناه وهو ثري للقراءة وتحدث عن وقائع من الثورة ضد الفرنسيين في الجبل وعلى كامل التراب السوري مثنياً على الجهد الكبير الذي قام به الباحث الجباعي.

وأقيم في السويداء مؤخراً حفل توقيع كتاب «ذاكرة الثورة المجاهد متعب الجباعي 1920–1939» الذي يتحدث عن محطات مفصلية من نضال الشعب السوري ضد الاحتلال والاستعمار الفرنسي في مرحلة الثورة السورية الكبرى 1925–1927 حتى ما بعد إضراب 1936 والتضحيات التي قدمها السوريون على مذبح الحرية لتحقيق الجلاء وطرد المستعمر.

المصدر: سانا

أخبار ثقافية

كتب المئوية

صدرت في الصين أربعة كتب جديدة بلغات الأقليات القومية مخصصة لتعلم وتعليم تاريخ الحزب الشيوعي الصيني بمناسبة الذكرى المئوية لتأسيس الحزب. وتضم هذه الكتب، كتاب شي جين بينغ حول تاريخ الحزب الشيوعي الصيني، ومجموعة من الخطابات المختارة لكل من ماو تسي تونغ ودنغ شياو بينغ وجيانغ تسه مين، وكتاب بشأن الاشتراكية ذات الخصائص الصينية لعصر جديد، والتاريخ الموجز للحزب. وبعد ترجمة الكتب ومراجعتها. ونشرت دار النشر القومية وناشرون آخرون هذه الكتب، وهي متاحة الآن في جميع أنحاء الصين.

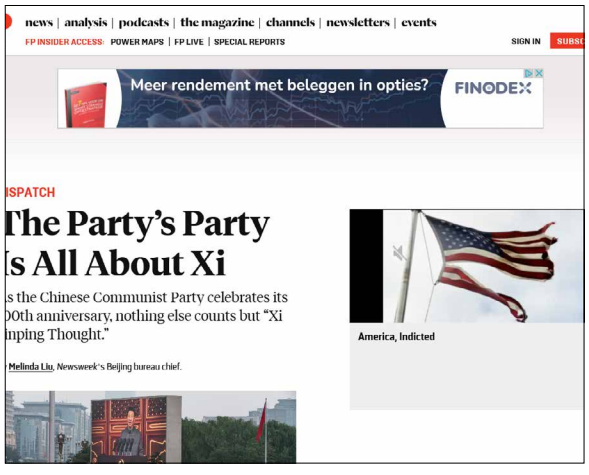

أمريكا ومئوية الشيوعي

ليست الصين وحدها من تحتفل بالذكرى المئوية للحزب الشيوعي الصيني، وكما يبدو من حملة وسائل الإعلام الأمريكية مؤخراً، هناك احتفال رسمي أمريكي بهذه المناسبة، ولكن بطريقة تختلف عن طريقة الصينيين. إذ بدأت مجلة «فورين أفيرز» بنبش الكتب القديمة المعادية للتجربة الصينية، كما نشرت المراجعات الإعلانية للكتب الجديدة المعادية للتجربة الصينية، واتسع النشاط المعادي للصين في الجامعات الناطقة باسم المنظومة الأمريكية مثل هارفارد، لقد استأجروا ما يستطيعون من أقلام وحشدوا الصحف والمجلات والجامعات ليحذروا الجمهور الأمريكي من التجربة الصينية.

كانوا وكنا

امتدت الثورة السورية الكبرى 1925–1927 التي قادها سلطان باشا الأطرش إلى العديد من المناطق في سورية مثل حمص، وخاضت مدينة حمص والأرياف التابعة لها العديد من المعارك ضد الاستعمار الفرنسي. في الصورة مجموعة من رجال الثورة السورية في حمص عام 1926 بينهم زعيم ثوار حمص نظير نشيواتي مع رفاق من مناطق أخرى.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	وائل منذر	0935662555

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2021/07/04» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

مواقف صينية خالدة في التاريخ السوري

يقول الفيلسوف الصيني كونفوشيوس: «لكي نعرف الجديد، لا بد من دراسة القديم». والقديم هنا، بعض المحطات التاريخية التي جمعت الصين مع سورية في جبهة واحدة لنضال شعوب الشرق في القرن العشرين، هي بعض مواقف الثورة الصينية تجاه سورية. ومن أبرز تلك المحطات:

■ تايه الجمعة

الثورة السورية الكبرى

اشتعلت الثورة السورية الكبرى التي قادها سلطان باشا الأطرش أثناء انحسار موجة الثورات العمالية في أوروبا، وثورات التحرر الوطني في المستعمرات. وكانت الصحافة الرأسمالية والاستعمارية تقول: إن الثورات قد انتهت. وعرفت تلك السنوات باسم: الاستقرار الجزئي للرأسمالية.

وتزامن اندلاع الثورة عام 1925 مع اندلاع الثورة الصينية وثورة الريف المغربي. وعرفت الأممية الشيوعية بعد هذه الثورات اقتراب موعد الأزمة الرأسمالية، والتي انفجرت فعلاً عام 1929.

وكانت الثورات الثلاث تخوض معركتها الوطنية على جبهة واحدة ضد الاستعمار والإمبريالية. فثورة الريف التي قادها عبد الكريم الخطابي قاتلت في سبيل جلاء الاستعمارين الفرنسي والإسباني من المغرب. والثورة السورية اشتعلت لطرد المستعمرين الفرنسيين من سورية.

أما الثورة الصينية سنوات 1925–1927، فكانت ثورة وطنية ضد الاستعمار والإمبريالية، ضد التدخل الاستعماري الأجنبي في الصين. وكانت الثورة بقيادة حزب الكومينتانغ، وبمشاركة واسعة للحزب الشيوعي الصيني.

تضامنت الأممية الشيوعية مع الثورات الثلاث في حملة إعلامية وجماهيرية في مختلف بلدان العالم، وخلال هذا التضامن الواسع، كانت الثورة الصينية تتضامن مع الثورة السورية الكبرى.

وفي تلك الفترة ضمن إطار التضامن مع الثورة السورية الكبرى، أرسل الجنرال هو هان مين أحد زعماء الكومينتانغ وعضو مجلس رئاسة الأممية الفلاحية، برقية احتجاج باسم الثورة الصينية إلى الرئيس الفرنسي. وقارن هو هان مين في البرقية بين سورية والصين قائلاً: لا تشكل الأعمال البشعة التي يقوم بها الجنرالات الفرنسيون في سورية سوى استمرار لما يحدث في الصين ألا وهو إغراق شعوب الشرق المستفيقة والواعية ذاتياً بالدماء. مجلة المراسلات الأممية بتاريخ 1925/11/26.

شو أن لاي والعلم السوري

انتصرت الثورة الصينية وتأسست جمهورية الصين الشعبية عام 1949، وفي العام 1956، تبادلت سورية والصين الاعتراف، ونشأت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، في فترة كانت سورية تخوض فيها كفاحاً وطنياً ضد الأحلاف الاستعمارية للإمبريالية.

قدمت جمهورية الصين الشعبية مختلف أشكال الدعم للقضية الفلسطينية وكان الفدائيون الفلسطينيون يتدربون في الكليات العسكرية الصينية

ونشرت الصحف ووكالات الأنباء حول العالم سنة 1957، صورة للقائد الصيني شو إن لاي حاملاً العلم السوري وهو يبتسم برفقة السفير السوري. ويذكر أن شو أن لاي كان رئيساً لوزراء الصين الشعبية في ذلك الوقت، وهو أحد قادة الحزب الشيوعي البارزين، وواحد من قادة انتفاضة ننانتشانغ صيف 1927 التي هي إحدى بدايات تأسيس الجيش الأحمر الصيني.

وفي العام نفسه 1957، عندما تعرضت سورية إلى خطر وتهديد بالغزو الأطلسي الإمبريالي، وازدادت الحشود التركية والأمريكية والصهيونية حول البلاد، وهبّ السوريون للدفاع والمقاومة. في تلك الأوقات العصيبة التي مرت على البلاد، أعلن شو أن لاي وقوف الصين إلى جانب سورية، وحذر أمريكا من مغبة سياستها العدوانية تجاه سورية.

وكتبت بعض الصحف في ذلك الزمان أن حلف الأطلسي لم يستطع غزو سورية عام 1957 خوفاً من تحولها إلى كوريا ثانية في إشارة إلى الدعم السوفييتي والصيني.

ماوتسي تونغ والشيخ الأشمر

اختارت جمعية أنصار السلم الشيخ المجاهد محمد الأشمر باعتباره شخصية شعبية وجماهيرية بارزة، ومناضلاً صلباً ضد الاستعمار، ممثلاً لها في العلاقات الخارجية.

في سنوات الخمسينات، حضر الشيخ محمد الأشمر مؤتمراً لأنصار السلم في الصين الذي تمثل فيه 79 بلداً.

حضر جلسة الافتتاح الأولى، الزعيم الصيني ماوتسي تونغ، الذي اختار الجلوس إلى جانب الشيخ محمد الأشمر. وعندما سئل عن سبب هذا الاختيار، أجاب ماوتسي تونغ تفرست في وجوه المجتمعين، فلم أجد وجهاً مناضلاً ثورياً كوجه هذا الإنسان، فجلست قربه.

أطلقت صحيفة «ألف باء» الدمشقية على الشيخ محمد الأشمر اسم الشيخ الأحمر، كعادتهم إلصاق لقب «الأحمر» على كل وطني شريف. والشيخ الأشمر هو أحد قادة الثورة السورية الكبرى، وقاتل في فلسطين، وأحد أشهر أقواله: «لا أحارب من أجل المال، بل من أجل الاستقلال».

مواقف صينية

قدمت جمهورية الصين الشعبية مختلف أشكال الدعم للقضية الفلسطينية، وكان الفدائيون الفلسطينيون يتدربون في الكليات العسكرية الصينية. كما قدمت الصين السلاح للحركة الفدائية الفلسطينية ضد الاحتلال الصهيوني في ستينات القرن الماضي. كما أيدت الصين حق سورية في استعادة الجولان المحتل.

تلك بعض المحطات التي وقفت فيها الصين إلى جانب سورية والشعب السوري خلال الثورة السورية الكبرى، وخلال النضال ضد الأحلاف الاستعمارية، وخلال النضال في سبيل السلم ومنع اندلاع حرب عالمية جديدة، وفي دعم الشعب الفلسطيني واستعادة الجولان المحتل.